عدنان فحص

الظروف الاقتصادية للحرب اللبنانية

الطبعة الأولى

١٩٧٩

A
330.95692
F157z

عدنان فحص

الظروف الاقتصادية للحرب اللبنانية

B. U. C. LIBRARY
11 MAR 1988
RECEIVED

الطبعة الأولى

١٩٧٩

جميع حقوق الطبع

محفوظة للمؤلف

مقدّمة الكتاب

هذا البحث عبارة عن دراسة موضوعيـــة للظروف الإقتصادية التي ساهمت وهيأت الأجواء للأسباب السياسية والإجتماعية لحرب السنتين ...

فالأزمة اللبنانية وليدة عناصر متشابكة ومجتمعة منها : التركيب الإجتماعي الطائفي للمجتمع اللبناني ، الأسباب السياسية المباشرة وغير المباشرة بالإضافـــة إلى الظروف الخارجية ...

وفي رأينا تلعب الظروف الإقتصاديـــة دور الأرضيـــة الصالحة التي هيأت لتفاعل الأسباب المذكورة ... على أرض خصبة من التفاوت الإقتصادي والإجتماعي والفقر والضياع والحرمان والرفض ... الخ .

... أسلوب البحث علمي يعتمد على المعلومات العلمية والمصادر الإحصائية وأحدهـــا صدر في باريس مؤخراً

(الطبقات الإجتماعية في لبنان)الصادر عن المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية في باريس بالإضافــة إلى عرض بعض التأثيرات على الصعيد الإجتماعي والنفسي .

... هذا العرض، للمعلومات العلمية في ثنايا الفصول حول الواقع الإقتصادي في لبنان ، ينير السبل أمام القارىء لتفهم واقع الأرضية الإقتصادية التي كان يتكىء عليها لبنان من النواحي الإقتصادية والإجتماعيــة تاركين للقارىء الكريم مجال الملاحظة والاستنتاج . لا بد من الإشارة بأن هذا البحث معد للأكثرية من القراء وقد روعي فيه جانب الوضوح والسهولة بغية توضيح بعض الحقائق الإقتصادية والعلمية في لبنان .

هذه الحقائق والمعلومات معروفة لدى الخبراء ولكنها تبقى بدون شك مفيدة جداً للأكثرية التي نتوجه إليها بهذا الكتاب .

والكتاب يهم القارىء في العالم العربي أيضاً ، نظراً لأهمية الموضوع من جهة وبعض المقارنات مع الدول المتطورة من جهة أخرى.بالإضافة إلى مركز لبنان المالي والإقتصادي في الشرق العربي وأهمية التعرف على الظروف والأوضاع الإقتصادية التي كان يعيشها لبنان قبل حرب السنتين .
والكتاب يحتوي على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الواقع الإقتصادي ومشكلاته وهو يحتوي خمس نقاط هي : الريف اللبناني والمشكلة الزراعية ـ الصناعة واقعها ـ التجارة والخدمات قطاع السيطرة ـ السياسية المالية ـ المداخيل ١٩٦٥ ـ ١٩٧٤ .

الفصل الثاني : الشباب اللبناني ... أمام التحديات الإقتصادية

الفصل الثالث : ملاحظات عامة حول الظروف الاقتصادية .

نأمل أن نكون قد ساهمنا خطوة في بحث الظروف الإقتصادية خدمة للأكثرية التي كانت وما زالت تعاني من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

٢٩ /١٢/ ١٩٧٨ — عدنان نجيب فحص

تمهيد

تعتمد الدول المتطورة في مشاريع التنمية على تهيئة الإنسان المنتج اقتصادياً ، وذلك بتطوير التربية والتشكيلات التقنية المهيأة لتسلم مراكزها في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات. بالإضافة إلى تطوير الأجهزة الإدارية والكادرات الفنية في القطاع العام ، لتكون معبأة كقوة تنفيذية قادرة على تنفيذ المشروعات الاقتصادية الحيوية .

ولا يمكننا أن نغفل دور الدولة في تنمية المفاهيم العقلية والعلمية في المجتمع لخلق وحدة اقتصادية منظمة ومتوازنة .

هذه الدول **تقدّر** بأن الإنسان هو العنصر الأول المحرك للنشاطات الاقتصادية ، وتهتم بزيادة نسبة معدل السكان السنوية ، لزيادة الانتاج والقوة الاقتصادية ، وذلك بدفع طاقات بشرية عاملة في الصناعة والزراعة والنشاطات الاقتصادية المختلفة .

فالتوسع الديموغرافي كما تراه بعض الدول الغربية يزيد الطاقات الانتاجية ويسهل مبدأ تقسيم العمل في الانتاج . « بالرغم من هذا فالولادات تقل في فرنسا منذ خمس سنوات، فمستوى الولادات ١٣,٦ لكل الف شخص مقابل ١٦,٩ عام ١٩٧٢ .[١]

ولقد ذكر الإقتصادي هانس ، بأن زيادة السكان لها فضل في تنمية وتطوير الاقتصاد الغربي وتطويره بنسبة ٤٠ بالمئة ، وبنسبة ٦٠ بالمئة في الولايات المتحدة (من القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٤).

وقد تجد ما يخالف القاعدة السابقة في سويسرا أو السويد اللذيْن حققتا نموذجاً اقتصادياً متطوراً بنسبة توسع ديموغرافي محدود ، نضيف إلى ذلك بأن الدول النامية ، في حالة التوسع الديموغرافي السريع يستوعب ثمرات التنمية التي تعجز في دفع الاستثمارات ورأس المال اللازم لكسر الحلقة المفرغة للفقر . فعندما يكون التوسع الديموغرافي بمعدل ٢ ٪ يستوجب ، في نظر العلماء الاقتصاديين ، حلا بزيـــادة استثمارات تعادل ١٠ إلى ١٢ بالمئة وأحياناً ١٦ بالمئة لزيادة الانتاج وتجاوز حلقة التخلف والفقر .

(١) مجلة الحياة الدولية / نيسان / ١٩٧٧ .

وفي مؤتمر التوطين البشري التابع للأمم المتحدة ، حيث نوقشت القضايا التي تدعو إليها هيئة الأمم ومنها : ميدان الأولوية في التنمية بحيث يجب أن تسدّ الحاجات الأساسية للجماهير الفقيرة ، وكذلك الحرص على توزيع عادل للدخل وتحسين مطرد لنوعية الحياة . كذلك يتوقف نجاح التنمية على المشاركة الجماهيرية الفعالة في جهودها على أساس احترام الإنسان وحق الناس أفراداً وجماعات ، في تقرير مستقبلهم بحرية . وكذلك الأرض فهي العنصر الأساسي في تكوين المستوطنات البشرية في الريف والحضر . ولا بد من تدخل الدولة ورقابتها على مشاريع الإسكان والعمران ... الخ .

وفي رأينا أن مشاركة الدولة ورقابتها على كل مشاريع الإسكان والعمران ، أشار إليه المؤتمر التابع للأمم المتحدة ، يعبر عن حقيقة واضحة وهي أنه عندما تهدف الدولة ، في عملها ، إلى الخدمة العامة والنظرة العلمية والموضوعية ، تستطيع أن تفجر عبقرية الإنسان ليبني لها حضارة تعكس آماله وتفكيره في خدمة الوطن .

ونعتقد بأن تخلف الأجهزة الإدارية عن القيام بواجباتها، وفقدان الثقة بين المواطن والسلطة العامة وكذلك عنصر التدخل السياسي في الأجهزة الإدارية والفنية المنفذة وتخلف مفهوم المصلحة العامة ، تقف حجر عثرة أمام مشاريع التنمية في معظم البلدان النامية .

وقد لوحظ بأن البلدان النامية التي اختارت الصناعة ، كمرتكز لإقتصادها ، تعيش في تفاوت اجتماعي بالنسبة للدول الغربية . فهي تحاول التقليد في مجالات الصناعة باستيراد المصانع الجاهزة والخبراء ، في حين أنها تعاني من تفاوت كبير في المداخيل (في عام ١٩٦٩ – ١٩٧٥ ازدادت الأجور المرتفعة بنسبة ٦٣ بالمئة وان التفاوت في العائدات بين ١٠ ٪ الأكثر ثراء و ١٠ بالمئة الأكثر فقراً هو ٤٣ مرة في البرازيل و ٢٠,٧ في فرنسا و ١٢,٤ في المانيا الغربية) [1] .

هذه الدول ، التي تهتم باستيراد المصانع والشركات الأجنبية ، غالباً ما تقع فريسة الشروط القاسية التي تضعها الشركات الأجنبية . وقد يحصل ، في بعض البلدان ، تدخل الشركات الكبيرة في الشؤون الداخلية للبلد وذلك لتأمين مصالحها الخاصة . وقد يكون هذا التدخل بواسطة الضغط والرشوة وجميع الوسائل التي تؤدي إلى سيطرة هذه الشركات الأجنبية على مقدرات البلد وثرواته . ولسنا في حاجة للدخول في تفاصيل هذا الواقع المعروف في أكثر الدول النامية . فالإحصاءات تشير بأن ٧٥ بالمئة من التجارة الخارجية لبلدان العالم الثالث ، هي مع العالم الغربي .

أما بالنسبة للمداخيل الاقتصادية في الدول النامية ،

---

(١) « لوموند » : بيير دووين . ٧ / ٣ / ١٩٧٧ القوة ظاهرة اقتصادية ... (راجع أيضاً أعداد من ٣ – ٧ آذار ١٩٧٧) .

والفروقات الواسعة بين أفراد الوطن الواحد ، فقد ذكر أحد الاقتصاديين الغربيين « أنّ درجة من العدالة ، في المجتمع أكبر ، وقدراً أعظم من المشاركة لا يقتطعان من التمويل بل على العكس يدعمانه ويقويانه » .

نسرد هذه العبارة كما وردت ونضيف إليها ما قاله نائب رئيس البنك الدولي : إنّ العدالة لا تمنع إعادة توزيع الدخل الاقتصادي ، وفي القدر الأدنى ، لا تعرقل إعادة توزيع الدخل الاقتصادي .

الاستثمارات وأهميتها : الاستثمارات الاقتصادية

في القطاعات الزراعية ، والصناعية ، الخدمات هي محور التوسع الاقتصادي . فالاستثمارات تحدد أبعاد مستوى الطاقة الانتاجية للأمة ، وهي التي تعكس مستويات التطور في القطاعات الانتاجية بالاضافة إلى التحولات في قطاعات الزراعة والصناعة . فالتحولات الزراعية وتطوير القوة الزراعية لبلدنا تعني زيادة الانتاج وبالتالي رفع مستوى المعيشة وتقسيم العمل، ثم توفير قوة بشرية يمكن تحويلها إلى الصناعة . فالتطور الزراعي واستعمال الوسائل التقنية في التنمية الزراعية ، توفر مزيداً من اليد العاملة ومن العمال الزراعيين المتبطلين لدفعهم إلى قطاع الصناعة . . .

يضاف إلى ذلك بأن انتاج المواد الأولية في بعض البلدان

النامية ، واستعمال التقنية في تصنيع المواد الزراعية المنتجة ، تساعد على انشاء قطاع صناعي يرتبط مباشرة بالزراعة . وعلى هذا نعتقد بأن أي تطور صناعي يجب أن يسبقه أو يرافقه تطور زراعي . وهذا يعني ، في نظرنا بأن استعمال الوسائل التقنية في الزراعة ، وعقلنة السلوك الإنساني ، الذي يرافق تطور الروح العلمية عنده ، والذي يحاول فهم وتطوير الأحداث والعوامل الطبيعية ثم محاولة تكييفها لدفع الإنتاج الزراعي إلى الأمام مع التكيف في استعمال الآلات التقنية في هذا المجال .

كل هذا يعتبر بداية فهم واستيعاب أوليات العلوم العصرية والتكنولوجيا التطبيقية . فعلى هذا ، يجب أن يسبق التطور التكنولوجي ، ظروف تهيئة في التنمية الزراعية الحديثة وفي التصنيع الزراعي ، وليس استيراد التكنولوجيا والمصانع من الخارج فقط ، دون تطوير مرحلي وتدريجي في العقلية العلمية لاستيعاب هذه التكنولوجيا . .

* * *

أمامنا العديد من البلدان النامية ، التي حاولت أن تنقل التكنولوجيا مع الخبراء والمهندسين الأجانب ، لخلق صناعة متقدمة ، ومع ذلك لم تدخل ، هذه الدول ، عصر العقلية الصناعية المتطورة ، ولم ، تستطع ، الاستثمارات في الصناعة الثقيلة ، أن تخلق كادرات وأجهزة تقنية متفوقة تستطيع أن تخلق مصانع جديدة ، وعقلية صناعية قادرة على فك ارتباطاتها

مع الشركات والدول التي باعت هذه المصانع .والسبب في رأينا واضح . لقد اشترت هذه البلدان مصانع حديثة وأجهزة وتجهيزات ولكنها لم تستطع أن تخلق العقلية التي تستوعب التكنولوجيا الحديثة وتخلق مصانع جديدة تنبعُ من احتياجات البلد النامي وظروفه . . .

فاليابان ، مثلاً ، التي قطعت أشواطاً في عالم الصناعة ، بدأت مع التكنولوجيا : كنسج الحرير ، وتحويل القطن ، ومنذ عام ٩٣٢ تخلت صناعة الأنسجة عن المركز الأول لصالح الصناعة الثقيلة والتجهيزات الصناعية والآلات .

هذا يعني بأن البلدان النامية ، ولا سيما تلك التي تملك خامات زراعية ، تحتاج إلى عملية تنمية للزراعة تمهيداً لسلوك جنة الازدهار الصناعي كما يسميها البعض .

والهند مثلاً ، التي تعاني من تضخم السكان وتحاول بكافة الوسائل تحديد النسل . فإن التصنيع لم يستطع رفع مستوى الشعب الهندي بالإضافة إلى تفشي البطالة بين صفوفه . وهذا يعود إلى أن التصنيع يمر بمراحل قبل أن يلبي حاجات الشعب ، وقد يأخذ وقتاً طويلاً قبل أن تتحقق الأماني المنشودة من التصنيع .

ومن المفيد أننذكر ،على سبيل الأطلاع المراحل التي قطعتها بعض الدول الأوروبية في نظر الاقتصاديين الغربيين .

فقد ذكر أحد الاقتصاديين الغربيين [١] «بأن الدول الغربية مرت بمراحل ثلاث قبل الدخول في عالم التطور التكنولوجي والعلمي الحديث.

أولاً: مرحلة تحضير للواقع الاقتصادي والاجتماعي. وفي أثناء هذه المرحلة تحدث في المجتمع التطورات والتفاعلات البطيئة التي تهيء للمرحلة الثانية والتي يسمونها مرحلة الاقلاع.

ثانياً: مرحلة الاقلاع التي تمتد من ٣٠ إلى ٤٠ عاماً، تحت تأثير زيادة بنسبة الاستثمارات بحيث يجتاز الاقتصاد مؤشر النمو.

ثالثاً: مرحلة التطور والنمو.

ونعتقد بأن هذه التقديرات، الباقية ضمن اطار التحليل والتقدير، تثير الباحث فقط. هنا جدول يحدّد فترة الاقلاع في بعض البلدان:

بريطانيا	١٧٨٣ — ١٨٠٢
فرنسا	١٨٣٠ — ١٨٦٠
اليابان	١٨٧٨ — ١٩٠٠
كندا	١٨٩٦ — ١٩١٤
السويد	١٨٦٨ — ١٨٩٠

ويتابع الاقتصادي شرح رأيه قائلاً: بأن التحولات

(١) التحليل الإقتصادي – بار – باريس، ص ١٣٧.

الاجتماعية التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية وتكون حافزاً لها هي حسب الأهمية:

١) تشكيل وحدة متماسكة وطنية وبناء عقلية وطنية تعطي للشعب الانسجام والحماس الضروري لتحمل تضحيات مرحلة التنمية.

٢) العقلية الاجتماعية أو السلوك الاجتماعي الذي يسهل شروط الحياة الاقتصادية ومراحل التنمية، ونعتقد بأنه يقصد هنا الروح العلمية المسيطرة على المجتمع والتي تسهل التنمية في البلد النامي وتوفر المناخ اللازم، الملائم لاستيعاب التكنولوجيا والبحث العلمي المتطور.

٣) سيطرة مبدأ المصلحة العامة على حساب الأنانية الشخصية في العلاقات الاجتماعية. وهذا يعني في نظر الاقتصادي، بأن أعمال الأفراد تقاس بمدى الأعمال التي حققوها والخدمات التي وفروها حسب القواعد العامة المجردة، مستقلة عن الارتباطات الشخصية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة.

٤) الاهتمام بطاقات الفرد والاستفادة منها دون النظر إلى ولادته ونظام القرابة والوراثة.

وفي رأينا: ان التنمية الاقتصادية ليست مجرد أرقام تقديرية تنشر في التقارير، أو ازدهار اقتصادي تتمتع به

فئة من رجال المال ولكنها تنمية العقلية الاجتماعية والسلوك الاجتماعي بحيث تسيطر مبادىء الحق والعدالـة وتكافؤ الفرص، والنظرة الموضوعية والعقلية الصحيحة لتحليل الأمور التي تتفرع من الوجدان والضمير المهني الضروري جداً لعملية البناء الانمائي .

نحن نقرأ دائماً تقارير الخبراء عن أسباب فشل مراحل التنمية في البلدان المتخلفة ومنها ما يعود إلى عدم استعداد العقلية العامة لاستيعاب العلوم الحديثة والتكنولوجيا المعاصرة . والدليل على ذلك فشل تجربة التصنيع والإصلاح الزراعي في العديد في البلدان النامية . والسبب يعود إما لنفوذ الشركات الاحتكارية التي تسيطر على مقدرات الاقتصاد في هذا البلد . أو التي تقوم بأعمال الرشوة التي تضمن لها مصالحها بالدرجة الأولى دون النظر إلى مصلحة البلد وتقدمه .

ثانياً : تخلف الأجهزة الادارية : وهذه في نظرنا قضية أساسية فعندما تسيطر العقلية العشائرية والانتهازية والرشوة على ادارة،ما تفقد هذه فعاليتها وتضر بمصالح الشعب ضرراً كبيراً .

عندما يكون الجهاز الإداري والفني المنفذ لمشاريع الري، والسدود ، والطرقات ، والمستشفيات وباقي الخدمات ، فاسداً ، فكيف يمكن أن نتصور حال البلد النامي ؟

نعود فنقول بأن الجهاز الاداري يشكل عقبة في طريق

التنمية عندما يكون كما سلف القول !

ومن منا لا يعلم بأن أكثر الدول النامية تعاني هذه المشكلة (ومنها لبنان ؟) من منا لم يسمع ، عن هذه البلدان، بمبدأ الاستزلام السياسي للوصول إلى الوظيفة ؟ لقد كرس أحد الخبراء الأجانب فصلاً خاصاً عن « الإستزلام » ولم يستطع أن يترجم هذه الكلمة ، فبقيت على حرفيتها دون أن تترجم إلى الفرنسية أو الانكليزية .

فأهمية الجهـاز الاداري والكادرات الفنية المتطورة تقودنا إلى البحث في العقلية السياسية التي تسيطر على هذا الجهاز في عملية الإنماء: فالعقلية السياسية الواعية التي تؤمن بالعلم والمعرفة والتخطيط كنظرة مستقبلية لتطوير البلد النامي ، هي أساس التنمية في البلدان المتخلفة . فالقيادة السياسية المخلصة تستطيع أن تفرض أفكارها المتطورة على الأجهزة الادارية ، والكادرات المنفذة للمشاريع العامة وعلى المشرفين على تنفيذ هذه المشاريع وتشجع الاختصاصات في تسلم مهامها المحددة وتبعد العناصر الطفيلية التي تعتاش من الفساد المتفشي داخل الأجهزة .

من خلال النظرة المستقبلية يمكن للقيادة السياسية أن تفرض سياسة ضريبية عادلة على المداخيل بحيث تزيد الاموال اللازمة للإستثمارات الطويلة الأمد للدولة .

لقد أورد البروفسور فرتادو (استاذ التنمية في جامعة

باريس) في كتابه « نظرية التنمية الاقتصادية » ما يلي [1] :

تبدو الاصلاحات في أكثر الدول النامية كتخلي السلطة عن بعض مواقعها وليست كنظرة عقلية . من هنا نتجاوز مرحلة السياسة الاقتصادية للدخول في استراتيجية تحديث التركيبات الموجودة .

وخلاصة القول علينا أن نشير إلى الأفكار التالية :

١ ــ الانصراف في عملية الإنماء في البلدان النامية ، يفرض احداث تغيير في الهيكل الاجتماعي وتحديث سريع للهيكل الاقتصادي يعيد توزيع الدخل وسيطرة الدولة على الموارد الطبيعية للبلد ومعالجة خدمات التنمية الأساسية مثل الصحة والتعليم .

٢ ــ تنمية ، تقلل من التبعية للدول المتقدمة والشركات الاحتكارية الكبرى .

٣ ــ يبقى ،في نظرنا، الإنسان وتنمية طاقاته الخلاقة هو المعيار الثابت لنجاح أي خطة مستقبلية. بالإضافة إلى دور الدولة والمجتمع في دفع هذه الطاقات لبناء النموذج الأمثل .

٤ ــ العلاقات غير المتكافئة مع بعض الدول المتطورة وخاصة صادرات الدول النامية والتي تطالب هذه الدول بأسعار عادلة لها .

---

(١) نظرية التنمية الإقتصادية ــ باريس ١٩٧٠ ، ص ٢٠٣ .

٥ ــ ضرورة الاعتماد على النفس في أكثر الأحيان واستغلال الطاقات الذاتية كافة وتعميق العلاقات مع الدول النامية .كالعلاقات التجارية وتبادل الخبرات والتكامل الاقتصادي الاقليمي كالذي انبثق عنه موضوع التكامل الاقتصادي العربي ... الخ .

* * *

لبنان

اطار البحث

أما بالنسبة للبنان ، موضوع بحثنا ، والظروف الاقتصادية التي كانت سائدة فيه قبل الحرب والتي تعتبر ظروفاً مؤاتية وعناصر مهدت للارضية السياسية الداخلية والخارجية . ونظراً لتأثيرات الواقع الاقتصادي السابق لحرب السنتين على الصعيد الاجتماعي والسياسي ، وخلق مناخ من النقمة والرفض في وسط الشباب . والشعور بالاستغلال لدى الفئات العاملة. بالاضافة إلى الجو النفسي الذي ساعد على ازدياد الشعور بالغبن نظراً للتفاوت الاقتصادي بين فئات الشعب الواحد. والتفاوت الفادح في المداخيل بين الفئات الأكثر غنى والفئات الأكثر فقراً ، والذي كان له أثر على صعيد الاسكان والصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . لذلك فالمهم عندنا في هذا البحث هو معرفة الواقع الاقتصادي والأرضية التي انطلقت منها حرب السنتين . هذه الأرضية المليئة بالثغرات والتفاوت الواضح بين أفراد الشعب اللبناني الواحد . ويهمناأن نعرف ما يجرى على صعيد المؤسسات الاقتصادية من الناحية

العلمية والعملية انطلاقاً من واقع الاقتصاد اللبناني ، دون الوقوع في متاهات التنظير على صعيد الواقع العملي الذي كان وما يزال يعيشه المواطن اللبناني.ولا نريد أن ندخل في جدل حول التركيب الاجتماعي الطائفي للمجتمع اللبناني ، والمؤسسات والتنظيمات الاجتماعية وما ينتج عنها . وانما ينبغي لنا أن نعرض للواقع الاقتصادي اللبناني قبل الحرب والعقلية التي كانت تهيمن على مقدراته ثم انعكاس هذا الواقع على أبناء الوطن الواحد.واعتبار ذلك ظروفاً ساعدت وهيأت بصورة ، غير مباشرة ،لإنفجار الوضع .فكماقلنا سابقاً فإن تراكم الثغرات والتفاوت الاقتصادي ثم الحافز النفسي القائم على الشعور بالاستغلال ، والظلم ، والتحكم الاقتصادي بين أفراد الطبقة العاملة لها تأثير على ما جرى في حرب السنتين .

من هنا لا بد من الاشارة إلى أن تعقيدات الأزمة اللبنانية وتطورها ، وتفاعلها على الصعيد الداخلي و الخارجي ، لا علاقة له في بحثنا هذا ويخرج عن الاطار المحدد لهذه الدراسة . نحن نبحث الظروف والأوضاع الاقتصادية على صعيد العاصمة والمناطق قبل بداية الحرب اللبنانية.وذلك بغية إعطاء فكرة علمية وعملية عن المشاريع المنتجة وفعاليتها الاقتصادية .

في هذا العرض التمهيدي لا بد لنا من ذكر بعض الاحصاءات والمعلومات الرسمية عن نتائج الحرب وانعكاسها على الصعيد الاقتصادي ، لتكوين فكرة أولية عن بعض النتائج

الاقتصادية التي خلفتها حرب السنتين .

في تقرير أولي بتاريخ ١٥ / ٣ / ١٩٧٨ لوزارة المال بلغت الخسائر التي لحقت بالقطاعين العام والخاص من جراء حرب السنتين ٧٥٠٩ ملايين و ٧٠٠ الف ليرة . هذا ما كشفه تقرير الدوائر المخصصة في وزارة المال وهذه التقديرات كما أشار التقرير ، هي أولية ومحدد بتقدير الخسائر المباشرة دون أن يشمل جميع الحقول :

في القطاع العام ١٣٣٤ مليوناً و ٧٠٠ الف ليرة موزعة كالآتي : ١٠٧,٥ مليوناً خسائر الجامعة اللبنانية وادارة حصر التبغ والضمان والتلفزيون، ٥٢٥,٢٠مليوناً خسائر المباني والتجهيزات للإدارات الرسمية، ٧٠٢٠مليوناً خسائر المرافق العامة في الطرقات والمطار والمرفأ والكهرباء والمياه والبريد والبرق والهاتف والسكك الحديدية والنقل المشترك ومصفاتي النفط .

في القطاع الخاص : ٦١٧٥ مليون ليرة موزعة كما يلي :

الصناعة ١٥٠٠ مليون ـ التجارة ٣٠٠٠ مليون ـ الزراعة ٣٠٠ مليون ـ السياحة ١٨ مليون ـ الاسكان ١٠٠٠ مليون ـ وقطاعات أخرى ١٩٥ مليوناً .

وتقدر الخسائر في الانتاج المحلي القائم في مختلف القطاعات ٢٦٠٠ مليون في العام ١٩٧٥ بأسعار ١٩٧٤، ٦٠٠٠ مليون في العام ١٩٧٦ وأشار التقرير إلى أنه من المرتقب أن يستعيد لبنان سنة ١٩٧٩ مستوى نشاطه الاقتصادي لعام ١٩٧٤ .

أما بالنسبة للأسعار فقد كانت ما بين ١٩٦٦ — ١٩٧٢ تحقق نسبة ارتفاع تقدر بحوالي ٤ بالمئة في السنة .

انطلاقاً من عام ١٩٧٢ إلى ١٩٧٤ أصبح الغلاء يدخل البيت اللبناني وخاصة بيوت الطبقتين الفقيرة والمتوسطة . وقد علل بعض الاقتصاديين هذه الظاهرة بالاحتكار الذي تمارسه بعض المؤسسات التجارية ، اذ ان احتكار السلع الاستهلاكية وبعض المواد الأولية للصناعة يساعد على فرض السعر الذي يناسب كبار التجار . يضاف إلى ذلك عوامل مساندة منها :

الاعتمادات ، وتمويل عمليات المضاربة العقارية ، بالاضافة إلى بنية الاقتصاد اللبناني التي ترتكز على قطاع الخدمات والتجارة والمصارف واهمال الصناعة والزراعة . على كل فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة ٨١ بالمئة من آذار ١٩٧٥ إلى آذار ١٩٧٧ . وأجور النقل العامة في العاصمة والمناطق ارتفعت بنسبة ١٠٦ بالمئة وأسعار الملابس النسائية والرجالية ارتفعت بنسبة ٥٤،٦ بالمئة [1] .

(١) مؤسسة البحوث والإستشارات .

والحقيقة بأن عام ١٩٧٨ فاق الحدود المذكورة في ارتفاع مستوى الأسعار .

ثالثاً : بلغ عدد المعاقين ٣٠١٥٠ معاقاً من القوى العاملة ويشمل هذا الرقم مشلولون فاقدوا أطراف ... الخ .

وفي دراسة لمديرية الاحصاء المركزي صدرت بتاريخ ١٨ /٦ /١٩٧٨ قدرت العدد الاجمالي للمعاقين في لبنان بـ ٣٠١٥٠ موزعين كما يلي [1] :

٥٩٠٠ في بيروت	١،٢ بالمئة من السكان المقيمين
٥٤٠٠ في الضواحي	١،٢ بالمئة من السكان المقيمين
٤٨٠٠ في المدن الأخرى	١،٤ بالمئة من السكان المقيمين
١٤١٠٠ في المناطق الريفية	١،٧ بالمئة من السكان المقيمين

أما توزيع المعاقين جسدياً بعد الحرب حسب نوع العاهة والجنس تذكر الدراسة ما يلي :

صم وبكم — أو صم

ذكر	أنثى	من الجنسين
٢٢٩٥	٢٣٧٠	٤٦٦٥

. . .

(١) خلاصة دراسة إحصائية بالعينة أعدتها مديرية الإحصاء المركزي موضوعها « القوى العاملة في لبنان » ومنها ما تناول المعاقين بعد الحرب

مكفوفون

ذكر	أنثى	من الجنسين
١٥٧٥	٩١٥	٢٤٩٠

. . .

مشلولون أو فاقدو أطراف

ذكر	أنثى	من الجنسين
٥٢٢٠	٣٤٥٠	٨٦٧٠

. . .

متخلفون عقلياً

ذكر	أنثى	من الجنسين
٢٥٥٠	١٧٨٥	٤٣٣٥

. . .

عاهات أخرى

ذكر	انثى	من الجنسين
٥٩٧٠	٤٠٢٠	٩٩٩٠

المجموع ٣٠١٥٠

نكتفي بهذه الفقرة الاحصائية لنتابع العرض الأول حول السكان والهجرة بفقرة إحصائية أخرى ، نذكر للقارىء على سبيل الاطلاع وتوخياً للفائدة .

رابعاً : لقد ازدادت حركة النزوح والتهجير الداخلي أثناء عام ١٩٧٦.إذ حصلت تغيرات جذرية على صعيد توزع السكان وأوضاع المناطق وليس لدينا حالياً احصاءات دقيقة حول حركة النزوح الداخلي والتجمعات السكانية الجديدة ، وكل ما في الأمر هناك دراسات قامت بها مؤسسات خاصة نذكرها على سبيل الاطلاع .

في دراسة للرابطة اللبنانية في العالم حول هجرة اللبنانيين إلى الخارج من ٢٠ نيسان ١٩٧٥ إلى ٢٠ آذار ١٩٧٧ نذكر أن عدد اللبنانيين في الخارج وصل ٧٤٥٧٦٠ عاد منهم ٣٥٢٢٦٠ شخصاً . أما بالنسبة لهجرة الاختصاصيين فذكرت دراسة أخرى [١] . بالنسبة إلى قطاع البناء — أشارت الدراسة — إلى عددالمهاجرين حوالي٣٠٠٠٠ عامل أي نحو ٣٠ بالمئة في هذا القطاع . أما قطاع الصناعة وهجرة العمال المهرة والاختصاصيين فإن الهجرة أصابت هذا القطاع بنسبة ٦٠ إلى ٧٠ بالمئة من مجمل اليد العاملة أي نحو (٥٠٠٠٠) شخص.

وعلى صعيد المهن الحرة فقد ترك لبنان ١٦٨٠ مهندساً أي ما يعادل ٤٨ ٪ من المهندسين في لبنان ، أما بالنسبة للأطباء فتشير الدراسة إلى أن عدد الأطباء والصيادلة العاملين بـ ٣٢٠٠ شخص . وينقسم الجهاز الطبي إلى قسمين : قسم ذي ثقافة

---

(١) تقرير غرفة التجارة والصناعة عام ١٩٧٧ (دائرة الأبحاث) « إنعكاسات الأحداث على اليد العاملة في لبنان » ، ص ١٩ — ٢٧ .

فرنسية ومعظمه في المنطقة الشرقية من بيروت ولم يتهجر إلا قسم ضئيل منه . وقسم ذي ثقافة انكليزية ومعظمه في المنطقة الغربية من بيروت وقد ترك ٥٠ بالمئة منهم لبنان خلال (حرب السنتين) ويقدر عددهم بحوالي ٥٠٠ طبيب ... الخ .

أما بالنسبة للمحاماة فقد ذكرت بعض التقديرات أن نسبة المهاجرين حوالي ٤٥ بالمئة . في حين ذكرت الدراسة المذكورة أن المحامين المتدرجين بلغت نسبة الذين غادروا لبنان بنحو ٣٠ بالمئة وعدد الذين هاجروا منهم نحو ٤٠٠شخص.

ولعل هذه الطاقة المنتجة وتشتيتها كان من نتائجه الاقتصادية التضخم والغلاء الفاحش الذي يعاني منه المواطنون، بالإضافة إلى أن سوق العمل أصبح،نتيجة النزوح والتهجير، يتأرجح بين سوق تتركز فيه الأموال والصناعة وتفتقر إلى العمال . وسوق تتوفر فيه الأيدي العاملة دون المصانع والتجهيزات الصناعية اللازمة [1]...

بعد هذه الكلمة الموجزة يتجه بحثنا نحو استعراض الظروف الاقتصادية السابقة للأزمة اللبنانية في ثلاث فصول :

١ – الفصل الأول الواقع الاقتصادي ... ومشكلاته .
٢ – الشباب اللبناني أمام التحديات الاقتصادية والمعيشية .
٣ – ملاحظات عامة حول الظروف الاقتصادية .

---

(١) تقديرات الهجرة السكانية والقدرات المنتجة تعرض على سبيل الاطلاع نظراً لعدم وجود إحصاءات رسمية ... الخ .

الفصل الأول

١ ـ الريف اللبناني ... والمشكلة الزراعية

١ – الريف اللبناني .... والمشكلة الزراعية .

يبدو الريف اللبناني ، أو المناطق الزراعية اللبنانية التي تشمل الجنوب والبقاع والشمال ، تعتمد بصورة رئيسية على الزراعة . على الرغم من نسبة العاملين في الزراعة التي كانت تقدر عام ١٩٦٥ بحوالي خمسين بالمئة من السكان حسب تقرير المشروع الأخضر عام ١٩٦٥ . لكن هذه النسبة أصبحت تقدر في عام ١٩٧٤ بحوالي أربعين بالمئة .

هذه النسبة من السكان العاملين في الزراعة كانت نسبة دخلها من الزراعة في عام ١٩٦٥ ١٢,٦ ٪ من الدخل القومي ، ثم بدأت هذه النسبة تتدنى حتى بلغت ١٠,٧ ٪ من الدخل القومي عام ١٩٧٢ ثم عادت النسبة عام ١٩٧٣ وسجلت ارتفاعاً ملحوظاً إذ بلغت ١١ ٪ من الدخل القومي.علماً بأن عجز الميزان التجاري من المواد الغذائية والزراعية كان

يتراوح ما بين ٦٠٠ — ٧٠٠ مليون ليرة تقريباً في بعض الأحيان (١) .

لقد بلغت قيمة الانتاج الزراعي ٥٥٠ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٧٣ وكانت قيمة مخصصات القطاع الزراعي أقل من ٣ بالمئة من الميزانية العامة .

أما بالنسبة إلى المداخيل فقد أشارت بعض التقديرات لعام ١٩٧٤ بأن نصيب المناطق الزراعية هو ١٨ بالمئة من الدخل القومي . أي نسبة ٧٥ ل.ل. للشخص ، في حين ان النصف الباقي من السكان يملك حوالي ٨٢ بالمئة من الدخل أي بمعدل ١٥٠٠ ل.ل. سنوياً للشخص الواحد . أما أهـم المحاصيل الزراعية التي ينتجها الريف اللبناني فهي : الفاكهة والخضار والحبوب وبعض المزروعات الصناعية ، والحبوب تحتل مكاناً هاماً إذ تشكل حوالي ٣٧ بالمئة من الأراضي المزروعة بحيث ينتج البقاع ٤٥ بالمئة من انتاج لبنان من القمح الذي يقدر انتاجه العام بـ ٧٥ الف طن في حين أن حاجة لبنان سنوياً تقدر بـ ٢٥٠ — ٢٧٥ الف طن قبل الأحداث أي بمقدار لا يزيد عن ٢٥ بالمئة من الانتاج اللبناني .

وقد احتل انتاج الفواكه نسبة كانت تعادل ما يزيد عن

---

(١) الاحصاءات المذكورة في المقدمة مصدرها الاحصاء الرسمي (النشرة الاحصائية وزارة التصميم السابقـة ، المشروع الأخضر ... الخبراء ... الخ) .

٥٠ ٪ من الدخل الزراعي في بعض الأحيان . يضاف إلى ذلك بعض الزراعات المهمة كزراعة التبغ والشمندر السكري والكرمة والزيتون ... الخ .

أما علاقة الزراعة بالقطاع التجاري فهي علاقة تبعية واستغلال ، فالتاجر يفرض الأسعار المرتفعة في بيع السماد والبذار والأدوية الزراعية التي يحتاجها المزارع . ويفرض السعر الادنى على المزارع في شراء المحصول الزراعي لبيعه بنسبة تبلغ الضعفين أو الثلاثة أضعاف في معظم الأحيان . أما بالنسبة للملكية الزراعية فقد أشارت دراسة،قام بها خبراء من منظمة الأغذية والزراعة الدولية،إلى أن ٣ بالمئة من المزارعين يملكون من الأراضي التي توازي باتساعها ما يملكه ٩١ الف مزارع صغير .بالإضافة إلى نسبة تزيد عن خمسين بالمئة من شراء العقارات تتم بواسطة أصحاب رؤوس الأموال.وقد أشارت بعض التقديرات قبل الأحداث إلى نسبة العاملين في الزراعة من الأولاد ٥ ٪ وحوالي ٢٠ ٪ من النساء . ولا يتعدى أجر الولد العامل الثلاث ليرات والمرأة الخمس ليرات . وخاصة في سهل البقاع وعكار (١٩٧٤ — ١٩٧٥).

ويظهر على مناطق الريف الوضع السكني المتخلف وكذلك على المهاجرين من أبناء المناطق إلى العاصمة.ويعود ذلك إلى ضعف دخل المزارعين وإلى اهمال المشاريع التي تساهم في تحسين الزراعة في الريف . كمشاريع الري من مشروع الليطاني

والعاصي والباروك والتي تشكل العمود الفقري للزراعة .
بالإضافة إلى اهمال القطاع الزراعي على صعيد المكننـــة الزراعية والتسليف الزراعي لصغار المزارعين وعدم وجود تشريعات تحمي العمال الزراعيين كالضمانات الاجتماعية وساعات العمل اليومي . بالإضافة إلى المشاكل المزمنة بين مزارعي التبغ والادارة المختصة . علماً بأن الدولة فشلت في تعميم زراعة دوار الشمس وتسعير المنتوجات الزراعية لصالح المستهلك .

بعد هذه المقدمة نشير إلى البحث في بعض المشاريع المائية وأهميتها ومصيرها بالإضافة إلى بعض الأسباب التي كانت تساهم في تأخير الزراعة وتخلف الريف على الصعيد الاقتصادي.

نبدأ في عرض أول المشاريع المهمة الذي كان وما زال يدور في حلقة مفرغة وهو مشروع الليطاني .

هذا المشروع الذي قال عنه الكاتب الفرنسي بيير ليوتي بأنه حالة مشهودة للمعطيات المتغيرة [١] والضرورات العصرية فالماء يفيض عن الحاجة في أثناء الشتاء ، وفي أول الربيع تسيل الأنهر التي تتغذى بكتل الثلج . وفي الأشهر الثمانية الأخرى تشح الينابيع وبعضها يقارب النضوب . وعلى هذا كان لا بد

(١) لبنان الحديث بيير ليوتي – منشورات جويار ١٩٦٤ ، ص ٦٨ – ٦٩ (الفصل الخامس من صفحة ٦٨ – ٧٥) .

من استعمال طاقة الاحتياطي الشتوي بوسائل تقنية جديدة وفي شكل كبير .

فالليطاني له ميزة كبرى هي أنه يجري في جميع مراحله على الأراضي الوطنية بطاقة ٧٠٠ مليون متر مكعب . ولقد عمل خبراء السدود منذ زمن بعيد مشاريع لهذا النهر وكان أولهم ابراهيم عبد العال،وابراهيم نقاش ذلك أن هناك مراحل من المشاريع والخطط مقابل مشاريع مضادة ... الخ .

ويضيف الكاتب قوله « ان كل قناة تصطدم بعقبات سياسية واقتصادية وطائفية حسب اتجاه القناة لهذه الجهة أو الأخرى تفضل فئة على فئة وهنا تكمن الصعوبات » .

أما بالنسبة لاري (من هذا المشروع) فسوف تستفيد أراضي لبنان الجنوبي بـ ٤٨٠ مليون ليرة كزيادة في الانتاج (حسب تقديرات ١٩٦٥) ... الخ .

لقد أنشئت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني في عام ١٩٥٤ وأنيط بها بتنفيذ المشروع. وعلى الرغم من الاستعانة من الخبرات العالمية فإن مشاريع الري،التي حددت للمصلحة تنفيذها،كانت تتناول مساحات من الأراضي في البقاع الغربي وفي خط صيدا بيروت ،قضاء صور، منطقة النبطية التحتا منطقة النبطية العليا قضاء النبطية وقضاء جزين ثم ٣٥٠٠ هكتار لإقليم الخروب .

خطة كانت عند انشاء مصلحة الليطاني في ١٩٥٤ .

لا بأس من عرض مقتطفات من احدى الدراسات الحديثة لوزارة الموارد المائية والكهربائية التي أشرف عليها أحد الوزراء الاختصاصيين والتي تذكر (ان المصلحة الوطنية لنهر الليطاني الحديثة مهمة دراسة المشروع التي لم تجر لهذا التاريخ الدراسات الأساسية الأولية الآيلة إلى اعتماد مخطط عام يسمح بالدراسات الفنية للتصميم المبدئي العام الذي بدوره يؤلف نقطة انطلاق للدراسات النهائية التفصيلية العائدة لمجمع المنشآت المتوجبة لذلك ...) .

أما بالنسبة للأسس المعتمدة فتشير الدراسة إلى وجودما يزيد عن ٥٠٠ هكتار من الأراضي القابلة للري بجودة متفاوتة والتي انضمت، نتيجة للدرس التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة بالاشتراك مع مصلحة الأبحاث الزراعية، لتضيف القسم الأكبر من السفوح الغربية .

وفي تقرير بتاريخ ٣٠ /١ /١٩٧١ لوزارة الشؤون المائية والكهربائية باسان وزيرها الاختصاصي يقول « بعد الاطلاع على ما توفر لدينا من مستندات ووثائق وعلى الرغم من مضي أكثر من ١٥ سنة على انشاء المصلحة الوطنية لنهر الليطاني من أجل تنفيذ مشروع مياه نهر الليطاني والتجفيف أولاً ثم لتوفير مياه الشفة والكهرباء . وعلى الرغم من مئات الملايين من الليرات اللبنانية التي أنفقت حتى نهاية ١٩٦٨ والتي بلغت

٣٠٨,٩٧٣,٠٠٠ ل.ل. حوالي ٣٠٩ ملايين ل.ل. أظهرت الوقائع التالية :

بدأت دراسة قناة على منسوب ٦٠٠ متر وأخرى على ٨٠٠ متر ومع ذلك فهي ليست ذات فائدة لكونها لم تعتمد الأصول المتبعة في هذا الشأن .

ان الاعتمادات كانت دائماً تخصص للري بعد الاطلاع على هذه المبالغ يستنتج أن ٥ ٪ فقط صرفت على الري .

على كل فمشاريع الري، التي كانت منتظرة من تنفيذ مشروع الليطاني، لم تنفذ والأرض العطشى المهملة والمتروكة بقيت على حالها، والنزوح من الريف الجنوبي إلى العاصمة كان يزداد باستمرار والمشاكل الإجتماعية والصحة تزايد في وسط النازحين من الأرض العطشى إلى حزام البؤس في ضواحي العاصمة [1] .

---

(١) استقر الرأي الرسمي الأخير ١٩٧٤ بعد فترة طويلة من التأرجح والتعديلات المتلاحقة .. إلى الموافقة على تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع ري لبنان الجنوبي والتي تشمل الأراضي الصالحة للري الواقعة بين مستوى ٥٠٠ — ٨٠٠ م فوق سطح البحر وذلك باعتماد منسوب ٨٠٠ م في حدود الامكانات الفنية المتوفرة ... ولقد فسرت مصلحة الليطاني بأن المقصود بالمرحلة الأولى حسب البرنامج الذي تقدم به مجلس ادارة المصلحة هو تنفيذ القناة الرئيسية من بحيرة القرعون إلى الحدود الجنوبية (١٠٠٠٠) هكتار تقريباً لغاية صيف ١٩٨٣ . ثم قدمت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بالاشتراك مع خبراء (الفاو) دراسة أولية لهذه المرحلة ومقارنة بين القناتين=

ومن ملاحظات وزارة الموارد المائية والكهربائية نذكر « كانت مشاريع الري من الوسائل الرئيسية التي يمكن للدولة أن تستعملها كأداة في تحقيق سياسة اجتماعية انمائية أقلها ترسيخ الفلاح في ارضه وتأمين الغذاء والعمل لجيش من العاطلين يتزايد باستمرار يهدد الامن الإستقرار » .

يضاف إلى ذلك بعض الملاحظات الاقتصادية عن خبراء الدولة والتي تعتبر أن هناك خسارة ٢٥٠٠ ليرة لبنانية سنوياً في الهكتار . وأن معدل الخسارة تأخر عن موعده المقرر بحوالي أربع عشرة سنة هوما يزيد عن مليار ليرة لبنانية يضاف إلى ذلك الاضرار الاقتصادية والاجتماعية الأخرى . ونعني بذلك حرمان المواطن من قيمة التحسين في الأراضي المروية واستقرار أبناء القرى في مناطقهم دون الحاجة إلى النزوح وتخفيف سيل المهاجرين عن ضواحي العاصمة التي يتجمع بها حزام البؤس بعيداً عن تحقيق ادنى الشروط الاقتصادية والاجتماعية والصحية ...

أما بقية المشاريع فما زالت في اطار التصور والتمني منها :

= ٨٠٠عالي مركبا و ٨٠٠ أسفل مركبا وقد قرر مجلس ادارة المصلحة اعتماد القناة ٨٠٠ عالي مركبا وكلفت مديرية المصلحة لوضع الملفات اللازمة وما زال خبراء (الفاو) يعملون على وضع المخطط التوجيهي العام لري ٣٣٠٠٠ هكتار وذلك ضمن حدود المرسوم ١٤٥٢٢ المتعلق بتوزيع المياه (اللجنة المشتركة ٢٠ / ٦ / ١٩٦٤) .

١ ــ مشروع ري سهل البقاع والهرمل بمياه العاصي . هذا المشروع يهدف إلى جر المياه من النهر المذكور بواسطة نفقين :

الأول : تستعمل مياهه لتوليد الكهرباء وري ٢٠٠٠ هكتار من المساحات الجديدة .

والثاني : يسير باتجاه سهل البقاع ليروي مساحة ٤٠٠ هكتار .

وعدم تنفيذ هذا المشروع يؤدي إلى خسارة ري ستة آلاف هكتار سنوياً في أراضي القاع والهرمل والتي تحتاج إلى المياه لإحياء الأراضي البعلية .

٢ ــ مشروع ري البقاع الجنوبي وهو ينطلق من توسيع عشرة آلاف هكتار من الأراضي المروية جنوبي خط بيروت ــ دمشق أي إلى ٢٣٠٠٠ هكتار تقريباً وذلك باستعمال نسبة ٣٠ مليون متر مكعب كما تشير الدراسات الموضوعة من سد القروض بواسطة الضخ ونسبة من المياه الجوفية ثم نسبة من مياه الينابيع وذلك لتوسيع الأراضي في المنطقة .

كما أن عدم تنفيذ هذا المشروع الحيوي يؤدي إلى خسارة نسبة من الأراضي المروية بمعدل ١٣٠٠٠ [1] يخسرها البقاع سنوياً . فلو حسبنا الفرق في الانتاج السنوي لوجدناه يعادل

---

(١) الأرقام التي تعود إلى تحديد حجم خسائر مستقاة من تقارير الخبراء ومفتشي الدولة ... الخ .

٢٥٠٠ – ٣٠٠٠ ليرة يضاف إلى ذلك تحسين سعر البيع بنسبة كبيرة لعلمنا مدى الخسارة التي لحقت بمنطقة البقاع وجعلت من الأراضي البعلية المهملة أراضي مروية خضراء تنتج الخضار والحبوب والفاكهة المتنوعة وتربط الفلاح بأرضه وتخفف النزوح إلى ضواحي العاصمة والتمركز حيث كان وما يزال يعاني الآلام والأهوال على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي .

أما بالنسبة إلى الشمال فهناك دراسات تفيد « بأنه من الممكن ري ١٩ الف هكتار في حال تنفيذ مشروع استعمال المياه الجوفية الذي يقوم بدراسته خبراء مؤسسة التغذية العالمية. منها ١٠ آلاف هكتار في عكار وستة آ لاف هكتار في قضاءي الكورة وزغرتا وذلك في حال انشاء سد على نهر العصفور »[1] .

وكذلك بالنسبة إلى سهل عكار فهو سهل واسع وخصب ومن الممكن أن يحتل مرتبة زراعية خصبة رئيسية في حال اكتمال مشاريع الري ...

وعلى هذا كانت وما زالت ضرورة تنفيذ مشاريع الري وانشاء خزانات وسدود لتجمع مياه السيول والأنهار التي تذهب دون فائدة في الشتاء،لاستعمالها في الري في أشهر الجفاف .

---

(١) المصدر : ندوة أبحاث مؤتمر انماء الشمال (سلسلة محاضرات أعدها مجموعة من الاختصاصيين في عاصمة الشمال عام ١٩٧٧) .

وقد ذكرنا سابقاً بأن الري هو حياة الأرض والمزروعات. فهو الذي يحول الأراضي إلى جنائن ومروج خضراء وحدائق ترفع مستوى الفلاح الاقتصادي من ناحية الانتاج السنوي وتزيد سعر الأراضي باضعاف وتحول الريف من منطقة محرومة وفقيرة إلى منطقة تساهم في دعم الوطن اقتصادياً واجتماعياً .

أما بالنسبة لتوسيع رقعة الأراضي الزراعية فإن الاحصاءات تشير بأن حوالي ١٧٠ الف هكتار قابلة للإصلاح.وقد ذكر أحد الخبراء بأن استصلاح الأراضي يزيد الدخل القومي بحوالي ٢٠٠ مليون ليرة سنوياً . وان تكاليف هذا الاصلاح يستعاد بمدة تقدر بحوالي سنتين تقريباً .

وتقدر الأراضي المروية في لبنان بـ ٦٠٠٠ هكتار (وقد تزيد قليلاً) إذ أن حصة الفرد لا تتجاوز ٠,١٢ هكتاراً بينما تتجاوز في فرنسا ٠,٨ هكتار[1] .

ففي محافظة الشمال باشر المشروع الأخضر عمله ١٩٦٥ وأصلح حوالي ٣٥٠٠ هكتار في المنطقة لغاية ١٩٧٤.علماً بأن الأراضي القابلة للإصلاح تزيد عن ٣٢ الف هكتار . يضاف اليها ١٣ الف هكتار من الأراضي الصالحة للمراعي[2] .

ولا شك بأن اصلاح نسبة من الأراضي تعادل ١٥ الف

---

(١) ندوة أبحاث مؤتمر انماء الشمال (سلسلة محاضرات أعدها مجموعة من الاختصائيين في عاصمة الشمال ١٩٧٧) .

(٢) المصدر : المشروع الأخضر .

هكتار من عام ١٩٦٥ — ١٩٦٤ من أصل نسبة ١٧٠ الف هكتار يمكن اصلاحها هي نسبة محدودة جداً وقد يتطلب اتمام اصلاح الأراضي حوالي تسعين سنة وهي مدة طويلة جداً.

في حين ذكر أحد الخبراء بأن تكاليف الاصلاح تسترجع خلال مدة سنتين . وفي رأينا أن توسيع الأراضي الزراعية وخاصة الملكيات الصغيرة للفلاحين والمزارعين الصغار يساعد على تنمية روح العدالة الاجتماعية بين أبناء الريف والوطن الواحد .

أما بالنسبة للإرشاد الزراعي في مجال الوقاية والانتاج فعلى الرغم من وجود مصلحة الأبحاث العلمية وبعض الفروع وكذلك المركز الاختباري الزراعي للجامعة الأميركية . فإن المناطق الزراعية بقيت تحتاج إلى مراكز للإرشاد الزراعي تهتم بمشاكل التربة والتغذية وأنواع الشتول والبذار ثم كيفية زيادة الانتاج بحيث تتطور العقلية الزراعية إلى آفاق حديثة. إذ كنا نرى المزارع يواجه مشاكل عديدة: منها مشكلة الانتاج والوقاية الزراعية بالإضافة إلى البذار الصالح والأسمدة اللازمة والأدوية الزراعية هذا عدا صعوبة الحصول على قروض زراعية طويلة الأمد وكذلك التسويق الذي يبدأ بالوسيط . فتاجر الجملة ثم تاجر المفرق فالمستهلك وقد يصل سعر الانتاج إلى المستهلك بنسبة تزيد على الضعفين أو الثلاثة أضعاف عن

السعر الأساسي [١] .

ونشير هنا إلى زراعة التبغ التي كانت ترتبط بها حياة ٢٢٩ الف شخص قبل الأحداث منهم ٤٣٣٨٩ مزارعاً .

كما أن بعض الاحصاءات تشير إلى أن المزارع يعمل سنة كاملة في زراعة وقطف وتوضيب الدخان ومعدل الزرع في لبنان هو ١٫٨ دونماً معدل الزرع في العالم ٨ — ١٢ دونماً .

ولعل عودة الهدوء وتنفيذ مشاريع الري التي تشكل العمود الفقري للتنمية الزراعية سوف يسهمان في حل مشكلة المزارع ، وذلك بتنويع الزراعة وتشجير الأراضي ودخول الجنوب وعكار والبقاع كعامل انتاج جديد بالنسبة للفاكهة والخضار والحبوب المتنوعة [٢] .

أما التسليف الزراعي فهو محدود وضئيل بالنسبة للقروض الموزعة على القطاع التجاري والصناعي . كانت هذه القروض توزع عام ١٩٦٨ حسب الجداول التالية [٣] .

---

(١) يمكن ملاحظة فروقات الأسعار الشاسعة بين سعر المزارع إلى تجار الجملة وسعر تاجر المفرق إلى المستهلك بسهولة في سهل البقاع وفي بقية المناطق الزراعية .

(٢) حول قضايا التنمية في لبنان وحصة وزارة الزراعة من ميزانية الدولة تراوح ما بين ٢ و ٣ بالمئة .

(٣) الطبقات الاجتماعية (كلود دوبار) (وسليم نصر) نشر مؤسسة العلوم السياسية الفرنسية — باريس ١٩٧٧ .

الزراعة	٤,٣ بالمئة	التجارة	٥٣,٦ بالمئة
الصناعة	١٦ بالمئة	المؤسسات المالية	٥ بالمئة
البناء	١٠,٤ بالمئة	مختلف	١٠,٥ بالمئة

وكانت حصة الزراعة عام ١٩٧٣ من تسليفات المصارف ١٦٠ مليون و ٤٤٥ الف ليرة مقابل مليارين و ٣٨٠ مليون مليون و ١٥٢ الف ليرة لقطاع التجارة .

كما أن قروض بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري انخفضت إلى أقل من ٤ ملايين ليرة ١٩٧٤ وكانت قروضه بعيدة عن متناول صغار المزارعين والفلاحين ، كما هو معروف .

أما بخصوص التصنيع الزراعي فكان محصوراً ببعض المزروعات فقط كالشمندر ودوار الشمس والتبغ علماً بأن حوالي أكثر من ٨٠ بالمئة من المنتجات الزراعية صالحة للتصنيع . وكان من الممكن أن تسهم الدولة مع الرأسمال الداخلي في بناء صناعات زراعية معتمدة على الإمكانات الزراعية في المناطق .

هذه الملاحظات على الواقع الزراعي في الريف اللبناني ، حملت الكاتب الفرنسي كلود دوبار على القول : ان الأزمة العميقة للزراعة في لبنان تظهر منذ عام ١٩٤٥ وتتسارع أكثر في الستينات ،وهي تتجسد في الإندراج المباشر لزرعها الأكثر

أهمية في السوق المحلية أو العالمية ، والصعوبات الأساسية للملكية الفلاحية الصغيرة والضعف المتناهي للقطاع الزراعي ضمن الاقتصاد اللبناني. إن محاولة مراكمة أكثر قدر ممكن من المعطيات ذات الصلة بأزمة الزراعة هذه ، كانت تهدف مباشرة التحليل الأساسي للعلاقات الاجتماعية في المناطق الريفية المتخلفة . ولقد ذكر رئيس المشروع الأخضر في لبنان حول تمويل المشاريع الزراعية ، ما يلي :

لقد أنشئت منذ أكثر من مائة عام [١] في مختلف البلدان النامية مؤسسات مصرفية هدفها التمويل لأجيال طويلة (انكلترا منذ ٢٠٠ سنة فرنسا منذ ١٥٠ سنة) والغاية من انشائها هي تحويل ودائع المؤسسات المختلفة كصندوق التوفير وصندوق الضمان الاجتماعي إلى قروض طويلة ومتوسطة الأجل وتوظف في كبرى المشاريع الانمائية وذات المنفعة العامة.

ان مثل هذه المؤسسات كانت ولم تزل العامل الرئيسي في تنمية مختلف البلدان، لاسهامها في تمويل مشاريع انماء المناطق ومشاريع انشاء المساكن الشعبية والمناطق الصناعية والمشاريع السياحية .

لقد شعرنا بالحاجة إلى مكافحة الفقر والجوع والتأخر

---

(١) منشورات ندوة الدراسات الأنمائية ، الإنماء الوطني والإنماء الزراعي ، ص ١٧٩ .

والاهمال وبتنا نؤمن بضرورة وامكانية خلق عالم ريفي جديد هدفه أن يكون لبنان بكامله عاصمة واحدة تتوفر سبل العيش على جميع أراضيه .

وفي رأينا أن لبنان منذ عام ١٩٤٥ بدأ بتطوير القطاع التجاري المالي المسيطر لتشكيل طبقة اجتماعية مميزة ومرتبطة بالقدرات التجارية والمالية التي تربطه بالبلدان الغربية. والسؤال المطروح هو : هل كان في لبنان خطة زراعية شاملة لتنمية الريف اللبناني ؟

ونقصد بكلمة خطة زراعية شاملة :

١ ــ زيادة الانتاج الزراعي بتأمين مياه الري وهي عنصر أساسي لإحياء الأراضي البعلية في الجنوب والشمال والبقاع وتحديث استعمالها . تأصيل النصوب والبذور وتعميمها ... شبكات صرف المياه والبيوت البلاستيكية المكيفة ... الخ .

٢ ــ توسيع رقعة الأراضي الزراعية بصورة كافية وفتح الطرقات الزراعية ثم التعاونيات الزراعية التسليف الزراعي والبناء الزراعي الريفي .

٣ ــ التوضيب على تصنيع الانتاج والتصريف المحلي ومعالجته ثم التصدير الخارجي ... الخ .

لقد أجبنا عن هذا السؤال في الملاحظات السابقة التي ذكرنا . مع تقدير الخطوات التي قام بها المشروع الأخضر

ولكنها تبقى محدودة . وكان من الممكن أن تشمل استصلاح جميع الأراضي التي تقدر بحوالي ١٧٠ الف هكتار. وهذا يعني توسيع رقعة الأرض المزروعة للسكان في لبنان. علماً بأن تأمين الغذاء في البلدان المتطورة وحاجات البلد من السلع الزراعية يستوجب مساحة ٣٥٠٠ متر مربع من الأرض المزروعة والمروية للشخص الواحد . والنسبة في لبنان أقل بكثير من المساحات المزروعة حالياً وخاصة الأراضي المروية بمجموعها قد لا تتجاوز مساحتها زهاء ستين ألف هكتار [1].

وضع العمال الزراعيين :

ان وضع العمال الزراعيين هو وضع حائر . فهذه الطبقة تشكو من فترة العمل المحدودة خلال أيام السنة. وفي بعض الأحيان يبلغ فراغ وقت العمال الزراعيين نسبة تعادل من ٥٠ إلى ٦٠ بالمئة من مجموع وقت العمل في السنة. بالإضافة إلى الدخل المنخفض الذي لا يتجاوز ثلث دخل الفرد العامل في القطاعات الأخرى (وأحياناً أقل). وقد قدرت نسبة دخل الطبقة الزراعية في لبنان قبل الأحداث بـ ١٨ بالمئة من الدخل الوطني أي بمعدل ٢٧٥ ل.ل. للشخص الواحد. وهو دخل ضئيل كما نلاحظ . بالإضافة إلى تفوق مداخيل العمال نسبياً في القطاعات الأخرى . فإن قسماً من هؤلاء العمال يتمتع

(١) من الممكن أن تتجاوز نسبة الأراضي المروية النسبة المحددة أعلاه في الوقت الحاضر .

بضمانات اجتماعية وصحية وتسهيلات أفضل من العمال الزراعيين نظراً لأن العامل الزراعي لا يتمتع بأية ضمانات من الناحية القانونية،ومن هنا تبدأ مشاكل النزوح إلى العاصمة ومشاكل التضخم السكاني بالإضافة إلى ما يسببه من مشاكل اجتماعية وصحية وتربوية ، وإلى تدني القوة الشرائية لدى قسم كبير من الناس وحرمانهم من عملية المبادلة .

يضاف إلى ذلك أن مساعدة هذه الطبقة والخروج من حلقة الفقر معناه تشكيل سوق داخلية جديدة يتنوع طلبها للسلع بحسب زيادة المداخيل.وهناك العديد من البلدان التي أدت تنمية الزراعة فيها إلى تنمية صناعات مرتبطة بها (كالأسمدة ومواد البناء والآلات الزراعية) .

أما الوضع السكني في الريف للعمال الزراعيين فهو متخلف . فمعظمها يتألف من بيوت صغيرة لا تفي بحاجات وسكن العائلات الكبيرة العدد في الريف .

فحجم الأسرة في المناطق كبير إذ تشير الإحصاءات الصادرة عن المؤتمر الوطني للسياسات السكانية ١٩٧٧ أن ١٣ بالمئة من الزوجات حملت عشر مرات وأكثر . وفي الجنوب تقدر النسبة بـ ٢٥ بالمئة و٢١ بالمئة اللواتي حملن ما بين ٧ و٩ مرات وتقدر النسبة ٢٦ بالمئة في الشمال .

ولعل أكثر ما يبدو ضرورة،في المناطق الزراعية من الناحية الصحية،هو معالجة الأمراض السارية وأمراض الطفولة والخدمات الصحية والوقائية لأبناء الريف.علماً بأن لكل مواطن ٦ — ٧ ليرات لبنانية من موازنة وزارة الصحة عام ١٩٧٠ .

وقد لوحظ غياب التشريعات والقوانين اللازمة لجهة ساعات العمل اليومي وأيام العمل في الأسبوع . بالإضافة إلى الحد الأدنى للأجور والضمانات الاجتماعية التي تلعب دوراً حافزاً في تشجيع الفرد العامل في القطاع الزراعي وابعاد شبح الشعور بالظلم والحرمان عن تفكيره .

لقد اصطلح بعضهم على تسمية المناطق بمتخلفة حيث لا يتناسب معدل النمو الاقتصادي فيها مع معدل زيادة السكان بالإضافة إلى ضآلة الدخل الفردي .

والتقديرات تشير إلى أن حوالي ٤٠ بالمئة من اللبنانيين يعيشون من الزراعة أو ما يتصل بها.ولا تتجاوز مساهمة القطاع الزراعي نسبة ١٠،٧ ٪ من الدخل القومي حسب احصاءات ١٩٧٢ .

ولقد أشارت بعثة ايرفد بالمصطلحات والنتائج إلى بعض المناطق،على الرغم من الفترة الزمنية التي تفصلنا عن الدراسة

فإن جوهر الواقع ليس بعيداً عن بعض النتائج التي توصلت اليها البعثة . واليك البيان الصادر في حينه .

جبل عامل

المستوى	النسبة	النتيجة
الصحي	١	تخلف
التجهيز الصحي	١،٥٩	تخلف مطبق
التقني	٠،٩٠	تخلف مطبق
السكني	١،٢	تخلف باتجاه النمو
المدرسي	٢،١٤	تخلف باتجاه التقدم
الاجتماعي	١،٥	تخلف باتجاه النمو

البقاع

المستوى	النسبة	النتيجة
الصحي	١،٣	تخلف باتجاه النمو
التجهيز الصحي	٠،٥٦	تخلف باتجاه النمو
التقني	١،٢٦	تخلف باتجاه النمو
السكني	١،٣٦	تخلف باتجه النمو
المدرسي	١،٥	تخلف باتجاه النمو
الاجتماعي	١.٨٣	تخلف باتجاه النمو

نذكر هنا خلاصة تقرير وضعته قبل الأحداث لجنة الجيش حول واقع زراعة التبغ في لبنان عامة وفي الجنوب خاصة، ونظراً لأهميته تثبت بعض ما جاء فيه :

لقد بلغت الأموال التي أخذتها الشركــة من استثمار الاحتكار بعد سنة ١٩٦٠ ما يزيد عن عشرة ملايين ليرة دون أي مقابل مادي أو بشري حيث بلغت مبيعات سنة ١٩٧٤ ، ٢١٠ مليون ل.ل. .

ولقد بلغت صادراتها،أي ادارة الشركة في عام ١٩٧٤، ٢٦ مليون ليرة ووارداتها من منتوجات التبغ ٥٠ مليون ل.ل وواردات الادارة من المواد الأولية ١٢ مليون ليرة يكون المجموع ٢٩٨ مليون ل.ل. في حين بلغت ما دفعته الشركة عام ١٩٧٣ من نفقات، كرواتب لعمالها وموظفيها وعمولة للباعة المرخص لهم وتقديرات دخل الخزينة ٩٤ مليون ل.ل. .

وقد ذكر التقرير ضرورة تحديد اتجاه الدولة بالنسبة لاستمرار الاحتكار أو اطلاق حرية الاستثمار في لبنان، والعمل على خلق جهاز اداري فعال يتسلم أمور المؤسسة ويكون قادراً على تسيير أعمالها العادية حسب المبادرة الادارية الحديثة،ثم تطوير أهداف المؤسسة وادخال التغيرات الجذرية على زراعة التبغ وصناعته بحيث يصبح مركزاً لهذه الصناعة في العالم العربي .

أما التوصيات التي تتعلق بالادارة الموكول اليها حصر التبغ والمسؤولة عن واقع الزراعة فتلخص على النحو الآتي :

١ – تحديد المشترى بصورة علمية تأخذ بعين الاعتبار أسعار التبغ العالمية والمواصفات الفنية والتغيرات التي حصلت على هذه الأسعار، بالاضافة إلى عامل كلفة المعيشة لأن السعر بالنهاية نتاج عاملين الأول اقتصادي والثاني اجتماعي .

٢ – تبسيط عملية تسعير المحصول لأنه كلما كان السعر مبسطاً كلما صعب التلاعب في التخمين وكلما سهلت امكانية ضبط شؤون الشراء وبالتالي إعادة الثقة بين الادارة المسؤولة عن قطاع التبغ والمزارعين .

٣ – وضع مشروع جديد يتعلق بتوزيع الرخص على المزارعين يأخذ بعين الاعتبار خصائص هذه الزراعة المتخلفة والتغيرات الاقتصادية الاجتماعية التي يعيشها لبنان على أن يأخذ المشروع الاهتمام بالعوامل الاجتماعية في الزراعة والعوامل الاقتصادية والفنية أيضاً .

٤ – خلق جهاز فني قادر على القيام بالارشاد الزراعي المتطور يقوم به ذوو الاختصاص والخبرة في المشاكل الزراعية والاجتماعية، يساعد المزارعين ليس فقط في زراعة التبغ بل في الزراعات الأخرى .

٥ – انشاء تعاونية استهلاكية وزراعيـــة للمزارعين

بمساعدة واشراف (مؤسسة التبغ اللبنانية) .

٦ – تحويل الريجي إلى مؤسسة عامة ذات طابع خاص ، واعطاؤها اسماً جديداً (مؤسسة التبغ اللبنانية) وتطعيمها بالكفاءات الفنية والادارية القادرة على القيام بالمهام الموكولة اليها ... الخ .

هذا بعض ما ورد في التقرير، وفي رأينا أن قضية التبغ كانت وما تزال تلعب دوراً رئيسياً في انتاج المزارع والفلاح الجنوبي . فهي المورد الأساسي لمنطقة جبل عامل. اذ كانت تشكل حوالي ٨٠ بالمئة من دخل المنطقة الزراعي ، كما تشير بعض التقديرات. وكان يعمل فيها ما يزيد على ١٥٠ الف عامل. ومن هنا نعرف الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحساس لهذه الزراعة. وهذا تابع إلى المشاكل الناتجة عن الرخص والمساحات المرخص بها والظروف السياسية المحلية والتنفيع الذي يحيط بها والأسعار التي توقع المزارع والفلاح الجنوبي في صعوبات معيشية وحياتية، حيث يسيطر الهم والقلق على قطاع واسع من السكان العاملين في هذا القطاع .

لقد أشارت التقديرات في عام ١٩٧٤ إلى أن معدل انتاج الدونم الواحد يتراوح ما بين ٨٠ – ١٢٠ كلغ وان كلفة الكيلو ما بين ٤٠٠ و ٤٥٠ قرشاً وان معدل الأسعار التي تدفعها الريجي تتراوح ما بين ٤٩٠ – ٥٢٥ ق للكلغ الواحد .

اعتماداً على ما ذكر فإن صافي الربح كان لا يزيد عن ١٢٠ ليرة في السنة . أما في حالة عدم ضمان الرخصة ، فإن الربح لا يتجاوز ٣٠٠ ليرة في السنة .

وهذه الأرباح كانت لا تحل المشاكل الحياتية البسيطة للمزارع . لهذا أوصى تقرير لجنة الجيش تخفيف الأعباء المعيشية بتنويع المزروعات وتنويع مصادر الدخل من غير التي يحصل عليها من زراعة التبغ وبناء المستوصفات والمستشفيات وتشجيع الصناعة الريفية، وانشاء التعاونيات الزراعية والاستهلاكية وذلك تخفيفاً من الصعوبات الاقتصادية ومظاهر البؤس والحرمان التي يعانيها معظم العاملين في زراعة التبغ .

الصناعة ــ واقعها

نظرة عامة

الصناعة اللبنانية هي نتيجة تطورتدريجي حصل في عالم الصناعة منذ الحرب العالمية الأخيرة.بحيث كان انتاج لبنان يجد المخارج الطبيعية في الداخل ولدى الجيوش الحليفة ، ومن ثم برزت مشكلة ايجاد أسواق خارجية لتصريف الصناعات الغذائية وبعض المصنوعات الخفيفة. حيث نجد بعض المصانع تحتاج إلى تصدير نسبة تزيد عن ٣٥ بالمئة من انتاجها في الأسواق الخارجية فكانت أسواق الدول العربية وبعض الدول الافريقية والآسيوية والشرقية كما ستفصل الإحصاءات لاحقاً.

والصناعة اللبنانية تتنوع إلى أنواع بدائية وأنواع حديثة بالإضافة إلى الصناعة الحرفية وأهمها : صناعة الاسمنت ، الزيوت النباتية ، الملح ، صناعة صناديق سيارات النقل ، صناعة حديد البناء ، سكب المعادن ، صناعة النسيج ، الملبوسات والحياكة ، صناعة الصابون ، الزجاج ، صناعة

البرادات والطباخات ، الصناعة البتروكيمائية ، صناعة بعض أنواع الأدوية ، صناعة المربيات والمعلبات ، الصناعة الجلدية، صناعة الانشاءات الخشبية والمعدنية ، صناعة السجاد ... الخ أما بالنسبة إلى الصناعات الحرفية كصناعة الملبوسات المطرزة، وصناعة الحفر (كل أنواع الخشب) والنحاس ، والمصنوعات الجلدية الأنيقة ، والزجاج المنفوخ الملون ، والتطريز الفني ، إذ تجد حوالي أكثر من مئة قرية في لبنان، بيوتاً للصناعات الحرفية الجميلة التي امتاز بها الشعب اللبناني .

يلاحظ أن نمو الصناعة اللبنانية جاء نتيجة جهد أو مغامرة فردية أو جماعية بغية تحقيق عمل تجاري وأقصى ما يمكن من الربح . إذ نشاهد حضور الصناعات الخفيفة بصورة غير منظمة وبعيداً عن عقلية التخطيط الاقتصادي الذي يوجه الاستثمارات، ويحدد اتجاهات الاقتصاد وحاجات البلد بالنسبة لوحدات صناعية جديدة وتشكيلات تقنية موازية للتطوير الصناعي ضمن خطط سنوية وخمسية ... الخ . تستطيع أن تستوعب فرص عمل جديدة وتحديد الحاجات الداخلية لبعض المصنوعات ومجالات التصدير للفائض . ومثالنا في لبنان حيث تضخم بعض الصناعات الخفيفة كالصناعة الخشبية وبعض الصناعات الغذائية، في الوقت الذي نفتقر فيه إلى تدعيم صناعة الانشاءات المعدنية الميكانيكية .

ولا بد من الاشارة إلى ضرورة الاهتمام بادارة المصانع على أسس حديثة. وهذا يعني وجوب ادارة المصانع المهمة

بواسطة اختصاصيين من معاهد تقنية عالية كالبوليتكنيك مثلاً ... الخ . ولسنا بحاجة لذكر الفائدة في مجالات التطور الصناعي وتحسين عناصر الانتاج .

وهنا يبدو السؤال مفيداً عن مدى تدخل الدولة في الصناعات المستقبلية وفائدته : لا بد لنا من التعرف إلى دور الدولة في بعض المجتمعات الصناعية، ففي هذه المجتمعات الحديثة تبدو المشاريع والاستثمارات، العائدة للقطاع العام، لها معنى خاص قد يختلف لمجمل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية من حيث الروح المسيطرة والضغوط السياسية .

هذه المشاريع في الدول الصناعية، والاستثمارات ذات المصادر التاريخية المختلفة، ركز بعضها على الاستثمارات الزراعية والمناجم، والبعض ركز على التقلبات والطاقة والبعض فهم تدخل الدولة لغاية علمنة وعقلنة التوسع الاقتصادي .

ففي فرنسا يعطي، النظام الإداري المركزي الدولة، حق تنظيم وارضاء الحاجات العامة والجماعية. فالدولة تمثل المسؤولية حسب النظم خاصة تلك التابعة للمصلحة العامة ، فمنذ الأزمة العالمية الكبرى تتزايد المشاريع ذات الصفة المختلطة بحيث أصبح هناك نوع من المشاركة ، فتارة الدولة أقرضت لتغطي العجز ، فأصبحت بالتالي الدائن الأكبر ومن ثم فقد دخلت كمساهم ... ففي عام ١٩٣٦ عزمت الدولة على ادارة بعض القطاعات في الصناعة الميكانيكية والصناعات الحربية ثم

تتابعت حركة تطوير القطاع العام خاصة في قطاع الطاقة .

فالسلطة المركزية عام ١٩٤٤ أصدرت بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٤ بياناً يتمنى على الحكومة أن تحقق تأميم وسائل الانتاج ثمرة العمل الجماعي وهي مصادر الطاقة — ثروات الأرض — شركات التأمين ، وبالدرجة الأولى البنوك الكبرى ثم صدرت فيما بعد قرارات بتأميم مصانع رينو وشركة غيوم والرون ثم شركات اير فرانس .

وفي ٢٣ نوفمبر ١٩٤٥ وعد الجنرال ديغول بتأميم بنوك التسليف والتأمين والكهرباء ولم يكن باق من الوقت لتأميم بنك فرنسا . ثم حصل بعد ذلك في ٤ نيسان عام ١٩٤٦ تأميم الغاز والكهرباء والمحروقات بهدف اقتصادي.وهو تنمية وسائل الانتاج والمؤسسات العامة التي لها نشاط صناعي وتجاري ، مثل مكتب الأبحاث الجيولوجي المكتب الوطني للملاحة البحرية ، مناجم بوتاس الالزاس المكتب الوطني للآزوت . وفي عام ١٩٦٧ نظمت عملية جديدة لمشروع المناجم والكيمياء فقد تم دمج الأعمال الثلاثة المذكورة أعلاه.

أما في المانيا فالشركات المختلطة ممثلة بالنقليات والكهرباء والماء والغاز .وهناك مشاريع موضوعة باشراف الدولة فشركة فولسفاكن لغاية عام ١٩٦٠ تقسم الأسهم على الشكل التالي : ٢٠ بالمئة للدولة و ٦٠ بالمئة بين الشعب بحيث لا يستطيع أن يشتري كل واحد أكثر من أربعة أسهم .

وحالياً تسيطر الدولة على الأفران العالية لصهر الحديد والكهرباءمع مشاركة صناعية في الألومنيوم والآزوت وجزئياً في التعدين .

أما في بريطانيا فالدولة هي التي تسيطر على القطاعات الأساسية المنتجة التي تحققت بفضل التأميم كالحديد والفحم الحجري والطاقة الكهربائية ، الغاز ، الطيران التجاري ، الاذاعة ثم النقل العام ومصانع التعدين ... يتمثل في شركة بريتش بتروليوم حيث ٥٠ بالمئة من رأس المال هو ملك للحكومة البريطانية . ومع هذا فالحزب العمالي البريطاني وضع منذ عام ١٩٥٧ برنامجه المعروف بسياسة التسلل للدولة بدل التأميم في القطاع الخاص بواسطة شراء أسهم في البورصة .

بالنسبة لتأميم المناجم الذي نقل ملكية جميع المناجم والمصانع المتفرعة،في قسم واحد مجلس مؤلف من أعضاء معينين من قبل وزير الطاقة من الشخصيات الأكفاء في علم الاقتصاد والمال والصناعة .

أما في لبنان فهناك من يعتقد بأن دور الدولة ينحصر في مراقبة المواصفات الصناعية في السلع المصنوعة ، ثم دراسة أحوال السوق الداخلي والأسواق العربية والخارجية وتقديم تقديرات مفصلة عن مدى احتياجات الأسواق الخارجية. بالإضافة إلى الشروط الإدارية والتقنية الواجب توفرها في

مديري المصانع لرفع مستوى الطاقة الانتاجية وتحديد الشروط المطلوبة بالنسبة للمصانع المتوسطة والكبيرة ، وهذا بفضل التشريعات الصناعية المستقبلية التي تستوحي المصلحة العامة .

وهناك من يرى إقامة الصناعات الأساسية في لبنان على أساس شركات مختلطة بين القطاع العام والقطاع الخاص.بحيث يسمح للدولة بمراقبة عمليات الانتاج بالنسبة للشروط الفنية والصحية بالإضافة إلى مراقبة الأسعار وتقديم السلع المنتجة بأسعار تناسب مصلحة الأكثرية من المواطنين .

بالنسبة لمراقبة الشروط الفنية والصحية نعتقد بأن هذه قضية لا بد من استعراض رأي الخبراء فيها لأنها تهم كل مواطن في لبنان .

يقول أحد الخبراء : تبين للصناعيين أن علب التوضيب المعدنية يمكن أن تسبب بعض حوادث التسمم لتفاعلها مع الأغذية في داخلها . وقد لجأ الصناعيون إلى تغليف العلب بالقصدير وتغليف طبقة القصدير بطبقة من الورنيش غير السام كعازل لمنع انتقال القصدير إلى الغذاء وفي حال استعمال القصدير وحده من الداخل يجب أن يكون شديد النقاوة بحيث لا يحتوي على أثر من الزرنيخ والرصاص ... الخ .

أما بالنسبة لاستعمال المواد البلاستيكية في حفظ اللحوم والألبان والجبنة فهناك مادة البوليسترين ، كما يقول الخبير نفسه . وإذا كانت مادة البوليسترين مأمونة صحياً فانها

تحتوي على نسبة متدنية من مادة السفيرين الذي يتحول إلى أوكسيد معروف بأثره المسرطن ونسبة السيفيرين في غلاف التوضيب يجب أن لا تتعدى نسبة ٠,٣ بالمئة في المانيا و٠,٥ بالمئة في بريطانيا وفرنسا .

إلى هنا ينهي قول الخبير (الدكتور مستّم) وهو يعبر عن أهمية مراقبة الدولة للشروط الفنية والصحية الواجب توفرها في المصنوعات الاستهلاكية لأن المبادرة الفردية لا علاقة لها في حماية المستهلك من التوضيب غير الصحي للأغذية المصنعة.

واقع الصناعـــة

لقد لوحظ قبل الأحداث تطور الواردات اللبنانية لصالح التطور الصناعي حسب الجدول التالي [1]:

	١٩٦٤	١٩٦٨	١٩٧٢
المواد الأولية والمنتوجات الخام	٣٨,٢٪	٣٤,٦٪	٢٣,٧٪
السلع نصف المصنعة	٨,٢٠٪	١٠,٣٪	١٣,٢٪
السلع المصنعة	٥٣,٢٪	٥٤,٣٪	٦٢,٩٪

وهذا التطور الصناعي يرجع إلى أسباب عديدة منها : اجتذاب الرساميل الغربية التي تحول قسم منها ، وخاصة السورية ، إلى الصناعة النسيجية والكيمائية. يضاف إلى ذلك دور لبنان كمحطة للعالم الغربي في الشرق الأوسط فكانت تؤمن الدول الغربية ، ٧٠ بالمئة من واردات لبنان الذي كان يورد حوالي ٦٠ بالمئة من وارداته نحو البلاد العربية ، إذ كان

(١) الطبقات الإجتماعية في لبنان – كلود دوبار – سليم نصر المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية – باريس ١٩٧٧

يستورد من الغرب التجهيزات اللازمة وسلعاً وسيطة لتصبح بعد ذلك سلعاً صناعية جاهزة للتصدير إلى البلدان العربية .

وقد تطورت الصادرات اللبنانية الصناعية على الشكل التالي [١] :

	١٩٦٤	١٩٦٨	١٩٧٢
المنتوجات الخام	٥٥,٧٪	٤٢,٢٪	٣١,١٪
المنتوجات نصف المصنعة	٤,٦٪	٦٪	٦,٩٪
المنتوجات المصنعة	٣٩,٤٪	٥١,٧٪	٦١,٨٪

من خلال هذا الجدول نلاحظ تقهقر المنتوجات الخام ذات الأساس الزراعي وتطور الصادرات الصناعية حتى بلغت النسبة في حدود الثلثين تقريباً .

حول توزيع وتمركز الصناعـــة في المدينـــة تقول الاحصاءات [٢] بأن ٦٥ بالمئة من المصانع تقع في بيروت وضواحيها ونسبة اليد العاملة في العاصمة وضواحيها كانت ٦٨,٢ وذلك كما ورد في الإحصاءات الصادرة قبل الأحداث. وحوالي ٦٦ بالمئة من الأجور العامة في لبنان دفعت لمنطقة التجمع الصناعي في العاصمة وضواحيها ولهذا تبدو اقامة تجمعات صناعية في الريف والمناطق المتخلفة ضرورية

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المؤتمر الوطني للسياسات السكانية ١٩٧٧ .

لتخفيف الضغط عن العاصمة وتوزيع القوة العاملة في الريف وفي محيط مدن الريف علماً بأن احدى المحافظات الزراعية لا تزيد نسبة المؤسسات الصناعية فيها عن خمسة بالمئة .

كما أن فكرة، دراسة القوة العاملة في الريف والبطالة وطريقة تطويرها لتنفيذ المناسب على أساسها ، وربط اليد العاملة بالأرض والصناعة الريفية عـــلى أساس حاجات وامكانات الريف . كانت مجرد امنيات بقيت دون أن تبصر النور ، أما بالنسبة للقروض ، فحصة القطاع التجاري منها تفوق الصناعة والزراعة، بل جميع القطاعات الانتاجية مجتمعة .علماً بأن القروض ذات الآجال الطويلة والمتوسطة محدودة بالنسبة إلى القطاعات الانتاجية . ومتوفرة في تمويل تجارة الاستيراد والعقارات ... الخ .

وقد لوحظ أن قطاعات غير انتاجية مثل العقارات وبعض الفروع الصناعية المسيطر عليها جزئياً من قبل الرأسمال الغربي هي التي تحصل على تمويل من المصارف الأجنبية المسيطرة . «وتهدف سياسة تمويل تجارة الاستيراد والواردات من الدول الغربية إلى إعادة تصدير السلع المستوردة وتوسيع السوق المحلية .

يحدد لنا الجدول التالي القروض المصرفية وحصة الصناعة منها عام ١٩٦٨ :

الصناعة ١٦ بالمئة   التجارة ٥٣,٦ بالمئة والزراعة ٤,٣ بالمئة[١]

نذكر هنا عرضاً لأهم المشاكل التي كانت تعانيها الصناعة لنصل إلى تأثير الواقع الصناعي اللبناني على الواقع الاجتماعي للطبقة العاملة ونتائجه قبل الأحداث :

أولاً : عدم اهتمام الدولة بمبدأ « التخطيط الصناعي » وهذا يؤدي بدوره إلى اهمال العلماء والبحث العلمي لتحديث الانتاج وتطوير الصناعة. ومن هنا تبدأ هجرة الأدمغة والطاقات العلمية والفنية .. يضاف إلى ذلك ربط التعليم العالي بحاجات الصناعة والاقتصاد الوطني. علماً بأن تخريج حوالي ٢٢٠٠ طالب مهني من جميع الفروع ما بين ١٩٦٤ — ١٩٨٠، حسب تقديرات أجهزة التصميم سابقاً، لا تعادل سوى ربع المطلوب من العدد اللازم بالنسبة لسوق العمل في لبنان .

وكان من الممكن تعميم التدريب المهني المتطور في لبنان لتخريج أياد ماهرة وتقنيين اختصاصيين للصناعة اللبنانية. فالمهنة والاختصاص المهني بالإضافة إلى الآلة ، تشكل أساس الصناعة وتعتبر من الناحية الاجتماعية صمام الآمان لأبناء المناطق التي تتوفر فيها الأيدي العاملة المتبطلة .

ثانياً : الظروف الفنية والتنظيمية للصناعة مثلاً ... كنسبة الطاقة الانتاجية إلى القوة العاملة، والتقسيم العلمي للعمليات

---

(١) الطبقات الاجتماعية في لبنان — كلود دوبار وسليم نصر — نشر المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية الفرنسية — [اريس ١٩٧٧ .

الانتاجية ووضع التكامل الصناعي بالإضافة لاستهلاك الآلات ومعدل انتاجية رأس المال وطريقة تدريب المهنيين ... الخ معظم هذه الأمور كانت من مهمة أصحاب المصانع. إذ ان كل مصنع يخضع لنظام خاص حسب رأي أو مزاج صاحبه. أما الشركات الصناعية فتختلف بعض الشيء ... دون أن يكون هناك عملية ترابط صناعي بين مختلف المصانع أو تنسيق في الأهداف الصناعية ، فحرية الاستثمار تتيح للجميع الاستثمار الصناعي والربح بحرية تامة .

والتصنيع، في معظم البلدان المتطورة، جزء متكامل مع المخططات العامة للتنمية في البلد ولتحقيق التنمية المتوازية في القطاعات الصناعية والزراعية وقطاع الخدمات ... بالإضافة إلى تطوير التشكيلات التقنية وتكييفها مع الحاجات المحلية ، مع البرامج والمقترحات في قضية الاعتمادات والتمويل والضرائب وسياسة توزيع المداخيل وقضايا الإنتاج والإستثمارات المنتجة والإستعمالات التقنية ... الخ .

وفي لبنان نرى التحول من الزراعة إلى الصناعة أنتج نزوح العمال من الأرياف إلى المناطق. إذ ان عدم تكييف وتأهيل هذه القوى العاملة بالإضافة إلى جهل التدريب الصناعي ، ونعني به فترات تدريب للتمرّس على العمل الصناعي ، هذه الأسباب ، بالإضافة إلى عوامل أخرى ، جعلت أجور العاملين في القطاع الصناعي (ممن كانوا يعملون في الزراعة

أصلاً) تقل كثيراً عن الأجور الحقيقية للعمال الصناعيين ، وهذا التحول الفجائي كانت تستغله المصانع أسوأ استغلال لتحقيق أقصى ما يمكن من الانتاج اليومي في أقل قدر ممكن من التكاليف . من هنا نفهم أحد الأسباب للتجمعات السكانية والأكواخ في ضواحي العاصمة وارتفاع البطالة والفقر بينهم ، لعدم استيعاب القوى العاملة النازحة من الريف دون أن تكون مهيأة للعمل الصناعي أصلاً .

وبالرغم من تطور الصادرات الصناعية قبل الأحداث (اذ ارتفع مجمل الصادرات الصناعية بنسبة ١٠٩ بالمئة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٧٤ عن الفترة المماثلة من عام ١٩٧٣) بالرغم من هذه « القفزات الصناعية » فإن الطبقة العاملة في لبنان بقيت تعاني من الفوضى العامة والظلم الاجتماعي والنمو غير المتوازن بين المناطق ... يضاف إلى ذلك أن هذا التطور الصناعي النسبي الذي شهدته البلاد من ١٩٦٤ – ١٩٧٤ فإن مشاكل العمال الرئيسية والتي تتركز حول الغلاء ، والإسكان ، وتأمين التعليم المجاني ، وتأمين الطبابة والدواء ، ومراقبة أسعار المواد الغذائية ، لم تحقق تقدماً موازياً للتقدم الصناعي .

ومهما يكن من أمر فإن القسم الأكبر من الطبقة العاملة كان في حالة تقرب من الفقر الدائم أو أكثر ... ففي عام ١٩٧١ ولدى مباشرة صندوق الضمان الاجتماعي في تطبيق

فرع المرض والأمومة تبين ، أن ٧٠ بالمئة من أفراد الطبقة العاملة لا تتجاوز أجورهم الحد الأدنى للأجور . وهذا يعني حالة فقر لهذه الأكثرية مع ما يعني هذا من مشاكل اجتماعية ، كالشعور بالظلم والخيبة والإستغلال والنقمة والرفض وهذا سبب أساسي في الهزات الاجتماعية وعدم الاستقرار ...الخ.

يضاف إلى ذلك الفروقات المهمة بين العمال في المصانع والمستخدمين. فقد لوحظ « بأن هناك عمالاً يقضون في عملهم ٣٠ سنة ولا يتجاوز أجر الواحد منهم ٥٠٠ ليرة لبنانية. في حين ان مستخدماً آخر في المؤسسة نفسها يبلغ أجره ٦ أو ٨ أضعاف أجر العامل الأول (١) . يضاف إلى ذلك أن هناك العديد من المؤسسات الصغيرة التي كانت تتهرب من تسجيل عمالها في الضمان الاجتماعي ، مستخدمة في ذلك جميع وسائل التهرب والتحايل بما في ذلك تهديد العمال للحؤول دون تسجيلهم ، وبالتالي دون تشغيلهم !

وفي عام ١٩٧٤ وبالرغم من رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٢٧٥ ليرة وزيادة قيمة التعويضات العائلية إلى ٧٥ ليرة فإن الغلاء والاحتكار ، الذي كان يمارسه التجار ، كان يحول دون استفادة العمال من أية زيادات جديدة في الأجور . فقد لوحظ في لجنة الأسعار أنه من أصل ٤٢ تاجراً قدموا المستندات الجمركية المعرفة لثمن البضاعة ، تبين أن تاجراً واحداً

(١) ندوة «السفير» للإتحاد العمالي العام
– الرئيس وأركان الاتحاد – بتاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٧٧ ، ص ٦

فقط صرح عن حقيقة ربحه والباقون حاولوا تبيان أنهم يبيعون بالخسارة [١] .

لقد ذكر أحد الخبراء بأن نتائج تقريبية قد توصل إليها في حساب متوسط معدل الايجار الشهري بـ ٣٢٠ ليرة لبنانية للعامل في القطاع الصناعي عام ١٩٧٤ [٢] وذلك بعد حساب الإحصاءات والتقديرات التالية :

عدد المصانع (٥ عمال وأكثر)	١٨,١٣٢
عدد العمال	٧٨,٥٩٥
عدد الأجراء	٣٥,٤٤٩
الأجور المعلنة	١٣٦,٣ مليون ل.ل.

في حين أن متوسط الأجر للعاملين في قطاع البنوك (ايجار الشهري) ٧٨٠ ل. ل. حسب إحصاءات جمعية المصارف في لبنان : ١٩٧٠ .

خلاصة الجدول الصادر من الجمعية المذكورة هو التالي :

سنة	الأجر الشهري ل.ل.
١٩٦٦	٦٢٣
١٩٧٠	٧٨٠
١٩٧٣	٩٢٤
١٩٧٤	١١١٦

(١) المصدر السابق .

(٢) «اقتصاديات الدول العربية» أيار ١٩٧٧ — ص ٣٣

كما أن مشروع تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل المتعلقة بالصرف الكيفي ، قاومه الصناعيون بشدة لأنه في نظرهم يهدد حرية التعاقد في سوق العمل !

وحماية العامل ضد الصرف الكيفي أو التعسفي هو مشروع في حد ذاته يعمل به في معظم الدول المتطورة ... إذ أن حرمان العامل من العمل، لفترة ما بين صرفه من المصنع الحالي والمدة التي يستغرقها وجود عمل جديد مناسب لا يمكن قبولها في نظر أكثر المشترعين، إلا لأسباب جوهرية. علماً بأن العدالة في التوزيع وضمانة العمل والخدمات الاجتماعية هي ضرورية وملازمة لازدياد في معدل التنمية في أي بلد متطور .

تشير الإحصاءات [١] الصادرة عام ١٩٧١ إلى أن عدد العمال في القطاعات الانتاجية يبلغ (٥٣٨,٤١٠) منهم في القطاع الصناعي (٨٥٩,٥٣٠) عاملاً وعمال البنـــاء (٣٥,٠٥٥) عاملاً ... الخ .

ولعل هذه المخاطر التي تلازم العامل، ومنها انقطاع عقد العمل في المصنع، استوجبت لدى بعض الدول ، قيام صندوق تعويض وضمان ضد البطالة بحيث يطمئن العامل من الناحية

(١) مديرية الإحصاء المركزي .

(أجرت مديرية الإحصاء دراسة ، إحصائية للقوى العاملة في لبنان في عام ١٩٧٠ ، وهي الدراسة الوحيدة الشاملة التي يعتمد عليها الباحثون ... أما باقي الدراسات فهي عبارة عن دراسات لمؤسسات خاصة ...) .

النفسية والمستقبلية لعمله . ومن المفيد أن نذكر هنا نظام العمل في السويد . فمنذ عام ١٩٣٠ يعمل نظام خدمة التوجيه التقني مدارس ومحاضرات مجانية في إعادة التدريب والتربية المهنية لتغير المهمة بالإضافة إلى الضمانات ضد البطالة .

فنظام الفوائد الشخصية والجماعية يحمي الإنسان من المهد إلى اللحد . والدولة تضمن التعليم والمستشفيات والعيادات والتعويضات العائلية والسكن وتعويض نهاية الخدمة وتضع ضمانات ضد الحوادث بالإضافة إلى تأمين الاجازات الجماعية وأماكن التسلية .

فنظام نهاية الخدمة يؤمن، منذ عام ١٩٦٠، لجميع العمال والمستخدمين تعويضاً مرتبطاً بالمستوى العام للأسعار ويساوي متوسط ثلثي الأجر الذي يتلقاه في الخمس عشرة سنة الأخيرة التي عملها بأجر مرتفع .

أما في لبنان فقد بقيت مشاريع الإسكان، التي كثر الحديث عنها منذ زمن، حبراً على ورق. ولم نشاهد، طيلة ٣٣ سنة أي منذ عهد الاستقلال، انشاء مدينة سكنية ريفية مثلاً خارج بيروت، لكي تخفف الضغط عن العاصمة. أو وجود هيئة للتخطيط تضم الاختصاصيين والأدمغة الفعالة لتجديد المناطق في الريف وفي ضواحي مدن الريف ولإنشاء تجمعات صناعية وزراعية. أي ربط تصميم المدن المستحدث في الريف بمشاريع

صناعية وزراعية تحقق الاكتفاء الذاتي لابناء التجمعات السكنية المستحدثة [١] ... الخ .

ولا بد من الاشارة إلى فئة من العمال محرومة من تقديمات الضمان بسبب عدم تصريح مؤسساتهم لهم بذلك، وقد قدرت هذه الفئة بعد الأحداث بحوالي ١٥٠ الف عامل .

وهذه الفئة من العمال هي الأشد فقراً في الطبقة العاملة. وهم العمال الصناعيون والذين ترفض مؤسساتهم التصريح عنهم للضمان . وأجورهم، عادة ، على أساس يوم العمل وبمعدل أقل من الحد الأدنى للأجور، والعامل مهدد في أية لحظة بالصرف الكيفي دون أية ضمانات صحية أو عائلية ... الخ . وحتى أيام المرض والتعطيل القسري تحسم عادة من الأجور الزهيدة المعطاة لهذه الفئة البائسة من العمال . هذه الفئة من العمال لا تستطيع اختيار المستشفى الملائم والمجهز. لأنها مجبرة على ارتياد المستشفيات الحكومية التي تشكو من النقص في التجهيزات وضآلة عدد ساعات الأطباء الفعلية في المستشفيات الحكومية. بالإضافة إلى نقص الجهاز الفني من أطباء وممرضين، والأدوية الضرورية اللازمة للمستشفيات

(١) تشير احصاءات صادرة عن وزارة الاسكان إلى أن النقص في المساكن يبلغ ١٠٠٠٠ مسكن وهو ناتج عن الكثافة في السكان ويبلغ عدد المساكن التي لا يتوفر فيها مطبخ أو حمام كما يأتي ٦٢٠٠٠ مسكن دون مطبخ و ١٢٣٠٠٠ من دون حمام و ٤٥٠٠٠ من دون مرحاض .

الحديثة.علماً بأن المستشفيات الخاصة هي أفضل تجهيزاً وعناية بالمرضى . وعددها يبلغ حوالي ١٢٥ ويعادل عدد الأسرة فيها ٧٥ ٪ من عدد الأسرة في لبنان (١) كما أن هذه الفئة من العمال مضطرة لشراء الأدوية لها ولعيالها من الصيدليات بالسعر العادي والذي يباع بسعر يتراوح ما بين ٦٠ ٪ إلى ٢٠٠ ٪ أكثر من السعر الأساسي للدواء . ففي سنة ١٩٧١ حاول وزير الصحة في ذلك الحين تحديد ربح المستورد بـ ١٠ ٪ فقام المستوردون وعارضوا بشدة اجراءات الوزير ... ثم بدأ اختفاء الدواء من السوق إلى أن عادت الأمور إلى حالة الانفلات الكامل في تحديد سعر الدواء. علماً بأن ٩ مستوردين يملكون ما يقدر بحوالي ٨٠ — ٨٥ بالمئة من الاستيراد العام.من هنا نستنتج أن تطور قطاع الصناعة وتطور الصادرات الصناعية في لبنان ، قبل الأحداث لم يرافقه تحول أو تطور في أوضاع العمال الصناعيين يوازي ارتفاع معدل التوسع الصناعي. فالعمال كانوا يشكون من الصرف الكيفي وضآلة الأجور وعدم تناسب الأجور داخل المؤسسة الواحدة . بالإضافة إلى مشاكل السكن والغلاء والطبابة والتعليم المجاني ... الخ .

لقد ذكر أكثر علماء الاجتماع بأن التجمعات الصناعية والسكانية التي يعيش فيها العمال ،على هامش التطور الاقتصادي والصناعي دون الاستفادة من التنمية الصناعية، تخلق نوعاً من

(١) قبل الأحداث عام ١٩٧٤ .

الشعور بالظلم والاستغلال والتفاوت الإجتماعي بالإضافة إلى توسيع الهوة بين رب العمل والعامل بحيث تكون الهزات والخضات الإجتماعية تهدد الأمن والإستقرار نابعة من الاستغلال الفادح دون الالتفات إلى الظروف الحياتية التي يحياها العمال !

الجدول

توزيع المؤسسات الصناعية حسب المحافظات والنشاط الاقتصادي عام ١٩٧١

المحافظة / نوع النشاط	بيروت	جبل لبنان	لبنان الشمالي	لبنان الجنوبي	البقاع	المجموع
٣١ ــ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٥٥٥	١٠٦٥	٧٩٢	٣٦٨	٢٦٨	٣٠٤٨
٣٢ ــ صناعة المنسوجات والملبوسات والجلود	٢١٦١	٢٤٢٧	١٤١٠	٦٢٧	٥٠٣	٧١٢٨
٣٣ ــ صناعة الخشب والمصنوعات الخشبية والمفروشات	٧٦٦	١١٦٠	١٠٧١	٢٤٤	٢٢٦	٣٤٦٧
٣٤ ــ صناعة الورق والأصناف الورقية، الطباعة والنشر	٤٥٧	١٩٠	٣٩	١٣	٩	٧٠٨
٣٥ ــ صناعة الكيميائيات ومنتجاتها ومشتقات النفط والفحم والمطاط والبلاستيك	٥٤	١٦٩	٣٩	١١	١	٢٧٤
٣٦ ــ صناعة المواد غير المعدنية ما عدا مشتقات النفط والفحم	٦٣	٢٦٤	٢٠٤	١٣٢	١٣٤	٧٩٧
٣٧ ــ صناعة المعادن الأساسية	١٥	١٢	٢	ــــ	ــــ	٢٩
٣٨ ــ صناعة المنتجات المعدنية (الآلات والمعدات)	٤٠٠	١٠٨٣	٢٦٠	١٦٧	٢١٧	٢٢٢٧
٣٩ ــ الصناعات التحويلية الأخرى	٢٨٠	١٠٢	٣٤	١	١٠	٤٣٩
مجموع الصناعات التحويلية	٤٧٥١	٦٤٧٣	٣٩٦٣	١٥٦٣	١٣٦٨	١٨١١٨

جدول إحصائي من مديرية الإحصاء لعام ١٩٧٠ — ١٩٧١ تبين توزيع المؤسسات الصناعية حسب المحافظات .

يقصد بالتجمعات الصناعية في ضواحي العاصمة التي تمتد من الشياح والغبيري والمكلس وسن الفيل والدكوانة والمنصورية امتداداً إلى أنطلياس وبرج حمود والبوشرية وجل الديب .

وفي الجبل تمتد من الشويفات والناعمة وكفرشيما من جهة الجنوب إلى ذوق مصبح وذوق مكايل امتداداً إلى ساحل جبيل شمالاً .

* * *

حاشية :

(١) حصة الصناعة ويدخل في ضمنها قطاع البناء يقدر إنتاجه بـ ٢٥ ٪ من الدخل الوطني في عام ١٩٧٤ .

(٢) رأس المال المستثمر في الصناعة ٢٢٥٠ مليون ل.ل. عام ١٩٧٤

(٣) القوة العاملةفي الصناعية تشكل ٢٥ ٪من الطبقة العاملة تقدر حوالي ١٢٠,٠٠٠ في عام ١٩٧٤ .

(٤) الأنتاج الصناعي قدر عام ٩٧٤ بـ حوالي ٣ مليارات ل.ل. وأصبح عام ١٩٧٧ حوالي ٢ مليار ل. ل. أسعار ١٩٧٤ :

(٥) التصدير الصناعي عام ٩٧٧ قدر بـ ١٨٨٧ مليون ل.ل. أي حوالي ٩٤٣ مليون ل.ل.ب أسعار عام ١٩٧٤ ... الخ .

(٦) الميزان التجاري : إستورد لبنان في عام ١٩٧٤ — ٤٢٠٠

٣ ـ التجارة والخدمات قطاع السيطرة

ان قطاع التجارة والخدمات في لبنان هو الأقوى وهو المسيطر.إذ كان يمثل نسبة تتراوح ما بين ٦٠ — ٦٥ بالمئة من الدخل القومي وقد يزيد في بعض الأحيان،وقد تعددت النشاطات في هذا القطاع من التجارة الخارجية والترانزيت والتوظيفات الخارجية والريع العقاري ، الربا الارباح التجارية المختلفة إلى الاحتكار والمشاركة في الأرباح الصناعية والزراعية في بعض الأحيان ... الخ .

والمعروف أنّ هذا القطاع قد تطور بعد المستجدات التي حصلت في العالم العربي،وبدأت رؤوس الأموال تتدفق بقوة على لبنان وخاصة الأموال البترولية . وهناك تقديرات كانت تشير إلى أنه ما بين ١٩٥٦ — ١٩٦٥ توجه قسم مهم من الأموال البترولية في بلدان الخليج إلى لبنان وقدرت في ذلك الوقت بحوالي مليار ونصف المليار.يضاف إلى ذلك رؤوس الأموال الهاربة من العراق ومصر وسوريا التي نجح أصحاب

مليون ل.ل. وصدر ١٧٤٠ مليون ل.ل. في عام ١٩٧٦ إستورد ١٨٠٠ مليون وصدر بـ ٨٠٠ مليون ل.ل. . في العام ١٩٧٧ إستورد بـ ٤٥٠٠ مليون ل.ل. وصدر بـ ٢٣٦٤ مليون (المصدر غرفة التجارة والصناعة . تعرض على سبيل الاطلاع نظراً لعدم وجود إحصاءات رسمية هو عبارة عن تقرير موجز صادر عن الغرفة المذكورة) .

راجع (لبنان ... نظرة اقتصادية نيسان ١٩٧٨ .

رؤوس الأموال في تهريبها إلى لبنان ما بين ١٩٥٦ – ١٩٦٧ .

ولقد إستثمرت هذه الأموال في معظمها في قطاع التجارة والعقارات باستثناء رؤوس الأموال السورية التي دخلت ميدان الصناعة في معظمها .

وبالنسبة للتجارة الخارجية فقد تطورت الواردات اللبنانية إلى ٥٣,٦[١] بالمئة في عام ١٩٧٣ وكانت البلدان الغربية تقتسم الواردات اللبنانية حسب الجدول المذكور أدناه .

وهنا حصة كل بلد من مجموع الواردات من البلدان الغربية :[٢]

	١٩٦٧	١٩٧٢
الولايات المتحدة	١٢,٤ ٪	١٦,٢ ٪
فرنسا	١٢,٧ ٪	١٤,٨ ٪
المانيا الغربية	١٠,٧	١٣,١ ٪
بريطانيا	٢٩,٤ ٪	١١,٨ ٪
ايطاليا	٩,٤ ٪	١١,٨ ٪
اليابان	٣,٥ ٪	٥,٤ ٪
بلدان غربية أخرى	٢١,٩ ٪	٢٦,٩ ٪
المجموع	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

(١) من الناتج الداخلي الخالص .

(٢) المصدر : الطبقات الاجتماعية في لبنان كلود دوبار وسليم نصر – المؤسسة الوطنية للعلوم السياسة باريس ١٩٧٧)

ولا بد هنا من الاشارة إلى كلمة وردت في كتاب – الطبقات الاجتماعية في لبنان – « طيلة السنوات الخمس والعشرين الماضية استقر في لبنان عدد كبير من مؤسسات القطاع الثالث العائدة للبلدان الرأسمالية المسيطرة. واشترك بعض منها في توجيه الموجات الاقتصادية المتجهة لمساحات شاسعة (الشرق الأوسط وجزء من أفريقيا الشرقية) باتجاه ملائم لمصالح البلدان الغربية المسيطرة. وتدل دراسة تحليلية لشركات القطاع الثالث المغفلة الموجودة في بيروت عام ١٩٧٠ (مصارف مؤسسات مالية – شركات تجارة وعقارية – نقليات تأمين) . انه من أصل ٧٧٢ شركة هناك ٢٤٨ شركة أي ٣٢,١ بالمئة هي فروع شركات أجنبية و ١٥٢ شركة أي ١٩,٦ بالمئة هي شركات ذات رأسمال مختلط أي ان الرأسمال الأجنبي موجود بصورة مباشرة في ٤٠٠ شركة اي ٥٢ بالمئة من مجموع مؤسسات القطاع الثالث المصرح عنها في دليل الشركات اللبنانية المساهمة. وعلى كل فإن ٣٧٠ شركة الأخرى مرتبطة بالبلدان الرأسمالية المسيطرة وذلك من حيث وظائفها ودورها كمحطات محلية ... الخ » .

وهنا لا بد من ايضاح بعض الاستنتاجات التالية :

١ ـ ان قطاع التجارة والخدمات هو القطاع المسيطر إذ أنه يشكل حوالي ٦٠ ـ ٦٥ (١) بالمئة من الدخل القومي . فهو الذي يسيطر على القطاعين الزراعي والصناعي . فأسعار السلع الزراعية الاستهلاكية تخضع لتحكم التجار بالمزارعين. فالمزارع الذي يبيع الضامن ، ثم تاجر الجملة وتاجر المفرق ومن ثم المستهلك وقد يصل الانتاج الزراعي إلى المستهلك بنسبة تعادل من ٢٠٠ ٪ إلى ٣٠٠ ٪ وهذه الفروقات المضاعفة يحصل عليها قطاع التجارة نظراً لامكاناته المادية في شراء الانتاج وتصريفه في الداخل أو إلى الخارج في شاحنات مبردة . ومن يراقب تسلسل عمليات الانتاج في البقاع يرى الغبن اللاحق بالمزارع إذ يبيع محصوله بأسعار زهيدة ليصل إلى المستهلك بأسعار مضاعفة .

٢ ـ تحكم قطاع المصارف بالتسليفات المالية للقطاع الزراعي والصناعي . في حين ان تسليفات القطاع الزراعي لم تتراوح ٣ و ٤ بالمئة والصناعة ١٦ بالمئة. في حين يحتكر قطاع التجارة نسبة من التسليفات المالية تفوق جميع التسليفات للقطاعات الاقتصادية مجتمعة إذ بلغت عام ١٩٦٨ نسبة ٥٣,٦ بالمئة .

٣ ـ قطاع التجارة يتمتع بقوة احتكار من خلال بعض

(١) وأحياناً تزيد النسبة المذكورة أعلاه .

المؤسسات التابعة له ، إذ إن قانون التمثيل التجاري الذي يحصر حق توزيع العديد من السلع الاستهلاكية والصناعية يشجع على الاحتكار . ومن هذه الزاوية يعتقد العديدمن الاقتصاديين بأن قوة الاحتكار لدى بعض المؤسسات التجارية هي وراء غلاء بعض الأصناف في عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤. يضاف إلى ذلك عمليات المضاربة التي كانت تقوم بها بعض المصارف لشراء بعض العقارات بواسطة عملائها أو تسهيل التسليفات العقارية بقصد المضاربة في هذا القطاع . وقد ارتفعت أسعار الأراضي ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام ١٩٧٤.أما في بيروت فكان الارتفاع خيالياً وخاصة في المناطق التجارية .وكانت الصحف تتداول الصفقات العقارية في العاصمة وتقارن بين أسعارها وأسعار الأراضي في باريس ولندن وبعض العواصم الكبرى .

لهذا يمكن اعتبار قطاع التجارة بأنه كان يحقق أكبر نسبة ممكنة من الربح في السلع على حساب المستهلك اللبناني .

٤ ـ ان قطاع التجارة كان يشكل قوة ضاغطة على المستهلك اللبناني، بالإضافة إلى صفة الاحتكار التي كان يتمتع بها لفرض السعر المناسب على المستهلك . كما أن طبيعة القطاع الثالث وسيطرته على الزراعة والصناعة حددت مجالات الانتاج الزراعي والصناعي بحدود ٣٥ بالمئة من الدخل القومي في أغلب الأحيان ، في حين أن زيادة كمية وسائل النقد تفرض

زيادة نسبة الانتاج المحدود. لذلك كانت ترتفع الأسعار لعدم معادلة وسائل النقد الإضافية لزيادة كمية الإنتاج الزراعي والصناعي . وهذا في نظرنا أحد أسباب الغلاء المعروف .

٥ ــ ان مجموعة من كبار مستوردي الأدوية وعددهم لا يجاوز العشرة ، كانت تتحكم بتجارة الأدوية بنسبة تزيد عن ٨٠ بالمئة وكانت تحقق أرباحاً خيالية على حساب المستهلك اللبناني .

ولقد ذكر مندوب الاتحاد العمالي العام في لجنة الأسعار عام ١٩٧٤ بأن ٤١ تاجراً قدموا لوائح أسعار بأن بضاعتهم تخسر ... وأن هناك تاجراً واحداً فقط قدم لائحة سليمة من أصل ٤٢ تاجراً ، كما سبق أن ذكرنا .

٦ ــ ان فئة التجار ورجال المصارف تتمتع بمداخيل سنوية عالية جداً . لقد ذكر تقرير بعثة ايرفد في أوائل الستينات بأن أربعة بالمئة من اللبنانيين ، في طليعتهم كبار التجار ورجال المال ، يتمتعون بنسبة مرتفعة من الدخل .

ولقد حقق التجار اللبنانيون أرباحاً طائلة من التجارة الداخلية على حساب المستهلك اللبناني .

٧ ــ يشكل عدد العمال العاملين في القطاع التجاري والفنادق ٩٠٦٢٠ عاملاً أي ٧ بالمئة من عدد العمال في القطاعات الانتاجية . أما عمال المال والخدمات فهم ١٨٤٢٠ عاملاً أي ٣,٤ بالمئة [1] ... الخ .

وهذه الفئة من العمال تتمتع بظروف اقتصادية أفضل نسبياً من العمال الصناعيين ولكنها تبقى فئة محدودة الدخل .

٤ ـ السياسة المالية :

قبل الدخول في السياسة المالية لا بد من استعراض الواقع المالي والمصرفي ثم عرض اهمية السياسة المالية السليمة في توجيه الاستثمارات المنتجة والمشاريع الإنمائية والاجتماعية لصالح الأكثرية من الشعب .

ــ المصارف :

من المعروف أن القطاع المالي قد نما بصورة واسعة بالنسبة لتطور القطاع المصرفي . يكفي أن نذكر أن عام ١٩٥٠ كان حجم الودائع المصرفية حوالي ٢١٥ مليون ليرة ثم ارتفع في عام ١٩٧٤ إلى ٨٢٢٠ مليون ل.ل. .

ومن المفيد ذكر الجدول الذي يحدد نسبة تطور القطاع

(١) مديرية الإحصاء المركزي عام ١٩٧١ (وهو جزء من الدراسة الشاملة التي أجرتها المديرية المذكورة للقوى العاملة في لبنان عام ١٩٧٠) .

المصرفي مع المقارنة بالنسبة لواقع الدخل القومي خلال الفترة ذاتها التي قفز فيها قطاع المصارف[1].

عام	حجم الودائع بالملايين	حجم الودائع بالنسبة إلى الدخل الوطني	عدد المصارف
١٩٥٠	٢١٥	٢٠ ٪	٢٣
١٩٥٥	٤٨٣	٣٥ ٪	٣١
١٩٦٠	١٠٥٨	٦٨ ٪	٥٤
١٩٦٥	٣٠٤١		٨٦
١٩٧٠	٣٩٩١		٧٢
١٩٧٤	٨٢٢٠	١٠٥ ٪	٨٠

ومن المعلوم أن هذه الظاهرة الفريدة في العالم، أي ارتفاع حجم الودائع المصرفية إلى ما يعادل ١٢٥ بالمئة من الدخل الوطني عام ١٩٧٥ ، تعود إلى تأثير الدول البترولية الغنية في المنطقة ، ودور لبنان المصرفي في الشرق الأوسط ، بحيث أنه لعب دور المحور للنشاطات المصرفية العربية والغربية . كما أن أحداث الستينات في الشرق الأوسط دفعت بالعديد من المتمولين العرب إلى التوجه نحو لبنان ، وتأسيس مصارف لبنانية عربية . وعلى الرغم من ذلك فإن تفوق المصارف الأجنبية كان واضحاً . فالمصارف الأجنبية كان لها حصة من

(١) المصدر : الطبقات الاجتماعية في لبنان (كلود دوبار وسليم نصر – نشر المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية – باريس ١٩٧٧ .

الودائع تعادل ٢٧ بالمئة من عام ١٩٧٢ « أما حصة المصارف ذات الأكثرية الأجنبية فقد بلغت ٣٠ بالمئة في نفس العام أي بمعدل ٥٧ بالمئة. هذا عدا المصارف العربية والمصارف ذات الأكثرية العربية التي تعادل حصة الودائع فيها حوالي ٢٣ ٪ وبقي للمصارف ذات الأكثرية اللبنانية حوالي ٢٠ ٪ [1] . وبعد الأحداث بلغ مجموع « ودائع عام ١٩٧٥ ٩ مليارات و ٢٠٤ ملايين ليرة وعام ١٩٧٦ حدث هبوط بمعدل بسيط وبلغ المجموع ٨ مليارات و ٨٤٥ مليون ليرة ومجموع الودائع حتى آخر حزيران ١٩٧٧ نحو ١٠ مليارات و ٢٤٢ مليون ليرة لبنانية أي بزيادة تقدر بحوالي ١٥ بالمئة عن الوضع الذي كان عليه عام ١٩٧٦ [2] هذا ما ذكرنا عن تطور القطاع المصرفي من زاوية الأرقام. ولكن ماذا عن توظيفات المصارف الأجنبية التي «كانت تستثمر في الخارج نسبة عالية جداً من مداخيلها تصل إلى ٤٠ و٥٠ بالمئة من مجموع مداخيلها لعام ١٩٧٠– ١٩٧٤؟ كما أن المصارف الأجنبية كانت تحول إلى الأسواق المالية الغربية أكثر من نصف توفيرات كان يمكنها أن توظف في الاقتصاد اللبناني»[3].

هذا معلوم ومعلوم ايضاً أن المصارف الأجنبية أكثر ما

(١) نفس المصدر .
(٢) احصاءات لجمعية المصارف اللبنانية عام ١٩٧٧ .
(٣) – نفس المصدر في الصفحة السابقة

تهتم به هو الاستثمارات التي تهم أصحابها ومالكيها الأجانب. كأن تمول تجارة الاستيراد والخارجية للبنان التي تخص البنوك الأجنبية مثلاً . أو إحدى الصناعات التي تهم الدول التي ينتمي البنك الأجنبي إليها .

أما الاستثمارات المنتجة أو مشاريع التنمية فالقطاع المصرفي ، بشكل عام ، غائب عن المشاركة الاقتصادية . فلم نسمع مثلاً بأن البنوك اهتمت بمشاريع تنمية زراعية مدروسة في المناطق ، أو أنها أنشأت صناديق خاصة تهتم بتنمية القرى اللبنانية بمشاركة الدولة مثلاً . زد على ذلك بأن المصارف المتخصصة في تسليف قطاعات حيوية في لبنان، كقطاع الإسكان وتنمية المناطق الريفية ودعم مشاريع تنمية زراعية وصناعية مدروسة ... هذه البنوك الموجودة بكثرة في البلدان المتطورة لا تجد في لبنان رديفاً لها سوى البنوك التي تهتم بتكريس المال القادم من البلدان البترولية الغنية ومن المغتربين (والتي تشير بعض التقديرات بأن حوالي ٤٠ ٪ من مجموع الودائع تتمثل بأموال يرسلها المغتربون اللبنانيون المنتشرون في أنحاء العالم) ... دون النظر إلى المشاركة الفعلية في البلد الذي يقدم أفضل التسهيلات لتحقيق أرباح مصرفية ضخمة للمصارف الأجنبية والوطنية . ومن هنا تبدو ضرورة تحديد المشاركة المصرفية الأجنبية والوطنية بنص تشريعي يحدد كيفية المشاركة ومقدار التسليفات للمشاريع الريفية المنتجة صناعياً وزراعياً

والمتوجبة على قطاع المصارف، دون اعتماد باقي التسليفات كالتسليف العقاري لكبار الملاك أو تمويل قطاع الاستيراد الخارجي . ويهمنا هنا أن نشير إلى مسؤولية المصارف اللبنانية وخاصة أن بعضها قد نما وتطور وأصبحت له فروع قوية في الخارج . ومن المفيد أن نذكر بعض الفروع اللبنانية في أوروبا لتبيان مدى قوة المصارف اللبنانية وطاقتها في المساهمة في انماء لبنان .

أهم الفروع في باريس[1] :

١ – البنك اللبناني الفرنسي : رأسماله ١٠ ملايين فرنك عضو في مجموعة (السويت) المصرفية وقد ولد عام ١٩٧٦ .

٢ – بنك الشرق العربي ما وراء البحار : رأسماله عشرة ملايين فرنك وهو فرع لبنان ما وراء البحار له فروع في السعودية والخليج العربي .

٣ – البنك الأوروبي للشرق الأوسط رأسماله ١٢ مليون فرنك (فرع بنك لا كريديه – ليباني) .

٤ – البنك اللبناني للتجارة رأسماله ١٠ ملايين فرنك فرع للأم في بيروت .

٥ – البنك اللبناني العربي رأسماله ١٠ ملايين فرنك

---

(١) يبدو أن بعض المصارف المذكورة قد انتقل إلى الخارج خلال فترة الأحداث . ونحن نشير اليها على سبيل الإطلاع فقط .

فرع للبنك اللبناني العربي في بيروت .

٦ ـ بنك الشرق الأوسط رأسماله عشرة ملايين ليرة فرع بنك الاعتماد الشعبي في بيروت .

٧ ـ بنك طراد ـ كريديه لونيه ـ مركزه الرئيسي في بيروت .

هذه لمحة بسيطة، عن بعض البنوك اللبنانية في باريس، تعطي فكرة للقارىء عن أهمية القطاع المصرفي اللبناني في الظروف الحالية . وامكانات المساهمة في دعم التنمية اللبنانية والباقي يترك لتقدير القارىء .

والذين يعتبرون سندات الخزينة مساهمة في المستقبل بتمويل المشروعات الانمائية لهؤلاء نقول: بأن سندات الخزينة هي محدودة بمهلة ثلاث أشهر وفائدة ٣ ٪ وفي رأينا أن مهمة التمويل والقروض هي تحقيق البرامج الانمائية الصناعية والزراعية ورفع مستوى الانتاج ونسبة التوسع الاقتصادي السنوي ، بالإضافة إلى تحقيق الخدمات الاجتماعية للمواطن العادي كالسكن والمستشفى والمؤسسات المهنية والثقافية وخلافها . يضاف إلى ذلك بأن مهمة رأس المال في البلدان المتطورة هي تعميق الأبحاث العلمية المتطورة والمؤسسات التي تختص بالعلوم التطبيقية الضرورية لاستيعاب التكنولوجيا المعاصرة حيث نرى أن بعض البلدان تنفق حوالي ١٠ بالمئة

على الأبحاث العلمية من الدخل القومي والبلدان الصناعية بحوالي ٣ بالمئة في حين نرى أن العالم العربي لا يتجاوز معدل (٠,٠٢٠ ٪) دولاراً (احصاءات الأمم المتحدة) .

هذه هي بعض وظائف رأس المال في تمويل برامج التنمية كما هو متعارف عليها على الصعيد العلمي . وعلى هذا لا يمكننا أن تحسب القروض المصرفية القصيرة الأمد التي تقدمها المصارف في لبنان خلال عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ بشكل دوري وروتيني تسليفات تخدم برامج التنمية والتعمير . فالودائع المصرفية قد فاقت في عام ١٩٧٨ ودائع ١٩٧٤ أي قبل الحرب بنحو مليار ونصف المليار ليرة. وكما أن لدى المصارف التجارية أكثر من مليار ونصف مليار ليرة موجودة لدى المصرف المركزي لحين الطلب ، لذلك تعتبر سندات الخزينة وسيلة من وسائل تشغيل الأموال المكدسة في البنوك لمدة قصيرة هي ٣ أشهر وبفائدة مرتفعة نسبياً لتأمين الاقتراض للدولة لتغطية النفقات الادارية وخاصة بعد الزيادات الأخيرة للرواتب خلال عامي ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ .

ودليلنا على ذلك أن هذه القروض هي في صالح المصارف من الناحية التجارية، ولتشغيل الأموال المكدسة. فعندما حاولت الدولة الاقتراض الداخلي في منتصف عام ١٩٧٧ لمدة سنة وسنتين وثلاث سنوات ، وكان المبلغ ٤٠٠ مليون ل.ل. كمرحلة أولى ، كانت النتيجة عدول المصارف عن الاكتتاب

في هذا المبلغ لأنه طويل الأمد وفائدته قليلة. أما قبل الأحداث، فعلى الرغم من الازدهار المصرفي الذي كان لبنان يحسد عليه ، وبروز بيروت كإحدى عواصم المال في العالم، كانت الدولة تسعى إلى المؤسسات المالية وصناديق التمويل العربية للحصول على قروض طويلة الأمد لتمويل بعض المشروعات الحيوية وفي طليعتها الليطاني .. الذي وصفه الكاتب المذكور سابقاً (بيير ليوتي) أنه حالة مشهودة للمعطيات المتغيرة للتجربة ولضرورات العصر .

٥ ـ المداخيل ـ ١٩٦٥ ـ ١٩٧٤

إن قضية تحقيق نمو اقتصادي متوازن يشمل قطاعي الزراعة والصناعة وتحديث قطاع الخدمات ، يفرض البحث في توزيع ثمرات التنمية على الجميع . وهذا يعني زيادة المداخيل بنسبة زيادة الانتاج . فالعمال والفلاحون الذين يساهمون في نمو اقتصادي سنوي يدعم الانتاج ، يحق لهم المشاركة في الأرباح بنسبة زيادة الانتاج الذي ساهموا في نموه وتطوره.

ولا نريد الدخول في الجدل حول النظريات الاجتماعية المتعددة حول هذا الموضوع ، بل نكتفي بذكر واقع الحال في لبنان . ثم ننتقل إلى الاشارة إلى بعض التطبيقات فيما يخص توزيع المداخيل ومفهوم العدالة الاجتماعية . . .

لقد بلغ معدل النمو السنوي في لبنان ٩ ٪ ما بين ١٩٦٤

ـ ١٩٧٤ ، كما أن التقديرات في عام ١٩٧٤ تشير بأن العاملين في القطاع الزراعي حوالي ٤٠ ٪ تقريباً ويجني العاملون في هذا القطاع حوالي ١٨ ٪ من الدخل الوطني أي حوالي ٢٧٥ ل.ل. للشخص الواحد . في حين ان القسم الباقي من السكان يتمتع بمستوى دخل يقدر بحوالي ١٥٠٠ ل.ل. ولا بد من عرض بعض التقديرات التي يمكن أن تعطينا فكرة أولية عن الفئات التالية (١) :

١ ـ العمال الزراعيين : وهم يعيشون في ظروف اقتصادية سيئة إذ كانوا محرومين من التقديمات الاجتماعية كالضمان الصحي والضمانات العائلية . . . وضمان الشيخوخة . . . الخ . والحقيقة أن العمال في القطاع الزراعي بلغ عددهم حسب الاحصاءات الصادرة عام ١٩٧١ بـ (١٠١٧٦٠) عاملاً. وحوالي ٦٠ بالمئة، من وقت العمال الزراعيين ، شاغر .ومعدل دخل العمال الزراعيين في السنة كان يتراوح ما بين ٢٥٠٠ و ٣٠٠٠ ل. ل. واحياناً أقل . ففي عام ١٩٧٤ كان اجر المرأة حوالي خمس ليرات يومياً والولد حوالي ثلاث ليرات وقد أشار خبراء منظمة الأغذية الدولية أن ٣ ٪ من المزارعين يملكون من الأراضي ما يوازي ملكية ٥٩١ الف مزارع صغير . كما أن معظم عمليات شراء

(١) نظراً لغياب بعض الإحصاءات الضرورية نشير إلى بعض التقديرات على سبيل الإطلاع .

العقارات كانت تتم بواسطة أصحاب رؤوس الأموال ...

لقد كان من الممكن ايجاد ضمانات صحية واجتماعية للعمال الزراعيين [١] لرفع مستوى معيشتهم وحمايتهم من أصحاب الملكيات الكبيرة ، ومساواتهم بالعمال الصناعيين في القطاع الصناعي .

أما العمالُ الصناعيّون الذين يشكلون نسبة مهمة من الطبقة العاملة ، فإننا لا نملك احصاءات دقيقة عن مستوى الأجور ، والدخل السنوي في مختلف القطاعات ، ولكننا نعلم أن قسماً مهماً منهم وخاصة العمال غير الاختصاصيين والذين تركوا الريف إلى المدينة دون أن يكونوا في حالة تهيئة للعمل الصناعي فكانت أجورهم منخفضة جداً [٢] ومعظمهم غير مسجلين في الضمان الإجتماعي ...

وتشير تقديرات الاتحاد العمالي أن حوالي « ١٥٠ الف مضمون يحرمون من أي تقديمات بسبب عدم تصريح مؤسساتهم عنهم » .

كما أن العمال الصناعيين كانوا مهددين بالتسريح الكيفي في أي لحظة ، نظراً لأن المادة ٥٠ من قانون العمل تعطي حق

(١) العمال الزراعيون غير الدائمين على وجه الخصوص

(٢) اي دون الحد الأدنى للأجور الذي وصل عام ١٩٧٤ الى ٢٧٥ ل.ل.

التسريح الكيفي لرب العمل بحيث يكون السيف مسلطاً دوماً على رؤوس العمال ...

« ففي عام ١٩٧١ — كما ذكرنا سابقاً — ولدى مباشرة صندوق الضمان الاجتماعي في تطبيق فرع المرض والأمومة، تبين أن سبعين بالمئة من أفراد الطبقة العاملة لا تتجاوز الحد الأدنى للأجور [١] ... وهذا يعطينا فكرة أولية عن مستوى أجور ومداخيل الطبقة العاملة ومنهم العمال الصناعيون . يضاف إلى ذلك المثل الذي ذكرناه سابقاً حول عدم تناسق الأجور حتى في المصنع الواحد » هناك عمال يقضون في عملهم ٣٠ سنة ولا يتجاوز أجرهم ٥٠٠ ليرة لبنانية في حين ان مستخدم آخر في المؤسسة نفسها يبلغ أجره ٦ أو ٨ أضعاف العامل الأول [٢] .

ومن باب المقارنة نشير إلى أن التفاوت في العائدات بين ١٠ الأكثر ثراءً و ١٠ بالمئة الأكثر فقراً هو ٤٣ مرة في البرازيل و ٢٠,٧ ٪ في فرنسا و ١٢,٤ ٪ في المانيا الغربية [٣] . وكنا نود ذكر بعض الاحصاءات للمقارنة مع بعض الدول المتطورة

(١) الاتحاد العمالي العام (ندوة السفير للاتحاد العام — الرئيس والأركان — بتاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٧٧ — ص ٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) لوموند — بيير دووين ٨ / ٣ / ١٩٧٧ « القوة ظاهـرة اقتصادية » (راجع أعداد من ٣ — ٧ آذار ١٩٧٧) .

ولكن غياب الاحصاءات حول هذا الموضوع يدفع بنا إلى الاستنتاج والملاحظات .

وهنا لا بد لنا من القاء نظرة سريعة على بعض مميزات عام ١٩٧٤ على الصعيد الاقتصادي والعمالي. بالنسبة لتعديل المادة ٥٠ من قانون العمل ، عارضت القوى الاقتصادية تعديل مبدأ الصرف الكيفي المنصوص عليه في المادة ٥٠ على أساس أن تعديل المادة المذكورة يهدد مبدأ حرية التعاقد في سوق العمل ... الخ ؟؟

كما أنها عارضت مشروع تنظيم تجارة الموارد والسلع وهذا في رأي القوى الاقتصادية يهدد مبدأ حرية التجارة والمبادرة الفردية .

على صعيد العمال : لقد تم رفع الحد الأدنى للأجور في عام ١٩٧٤ إلى ٢٧٥ ليرة وزيادة قيمة التعويضات العائلية إلى ٧٥ ليرة ... الخ .

نلاحظ بأن نسبة ٢٧٥ ليرة كحد للأجور تبقى العامل في حلقة الفقر المفرغة ... جزر عمالية من الفقر ينفصل بعضها عن طبقة أرباب العمل بعدم الثقة والنقمة ... وما إلى ذلك من حقد وشغب ...

ولعل حالة التفاوت الفادح في المداخيل قد أثر على لبنان من عدة زوايا .

١ ــ زاويــة سكنية ، مشاريع الإسكان التي ترتبط بالمستوى الاقتصادي للسكان في المدينة .. وتوزيع الثروة الوطنية والتفاوت بين المداخيل في الوطن الواحد ... والشاهد على ذلك الأكواخ والأبنية غير الصالحة التي يعيش في معظمها أبناء الطبقة العاملة وخاصة ضواحيّ بيروت . حيث تجاور الشوارع الفسيحة والأبنية الحديثة العصرية ، أحياء وممرات سكنية من حزام البؤس حول العاصمة .

يدخل، في صلب الأزمة السكنية قبل الأحداث، ارتفاع الأراضي في بيروت ارتفاعاً كبيراً نتيجة المضاربات العقارية. وخاصة في العاصمة والمدن التي كانت تقوم بها بعض المؤسسات المالية والبنوك وكبار العقاريين بغية السيطرة على السوق العقاري.

وقد تبع ذلك ارتفاع سعر الأراضي بالدرجة الأولى وبالتالي ارتفاع كلفة البناء وارتفاع الإيجارات إذ أصبحت قيمة الأرض تفوق أو تعادل كلفة البناء .

وأكثر من ذلك فلقد توجه قسم كبير من الرأسمال الخاص نحو بناء المساكن الفخمة التي ارتفعت من ٦ بالمئة منذ ثلاثين سنة إلى ٢١ بالمئة لفترة ١٩٦٥ ــ ١٩٧٠ وإلى أكثر من ٢٥ بالمئة لفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥ [١] .

والمعلوم بأن البناء الفخم هو خارج استعمال وسكن أبناء

---

(١) حول سياسة اسكانية في لبنان (اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا).

الطبقة العاملة في لبنان. فكانت البيوت المبنية في ضواحي بيروت بشكل تجمعات سكنية شعبية مبنية على حساب الموضع الصحي للمسكن، وعلى شروط السكن الحديثة، بالإضافة إلى الأكواخ والتخاشيب التي كانت تقدر بأكثر من ثمانية آلاف كوخ، موزعة في ضواحي بيروت المحيطة بالعاصمة وفي بقية المدن والمناطق الريفية علماً بأن معظمها موجود في ضواحي العاصمة وفي داخلها [1] (حوالي الثلثين في العاصمة وضواحيها).

في دراسة الأمم المتحدة أظهرت أن المعدل السنوي لبناء المساكن ما بين ١٩٦٠ — ١٩٦٥ حوالي ١٤ الف مسكن. في حين هبطت النسبة في الخمس سنوات التالية إلى ١٠ آلاف مسكن والسبب الأساسي لانخفاض العدد، بالرغم من زيادة التوظيفات، يعود إلى ارتفاع نسبة بناء المساكن الفخمة....الخ

٢ — زاوية صحية، وهي تعني غياب المستوى الصحي العام في المناطق السكنية غير الصحية نظراً للأبنية غير الصحية وافتقار المساكن إلى التجهيزات الصحية اللازمة ...

وقد ورد في احدى الدراسات الاحصائية [2] حول توزيع

---

(١) الرقم الذي يقدر الأكواخ في العاصمة والمناطق يشمل جميع الأكواخ في العاصمة والضواحي والمناطق دون المخيمات.

(٢) عثرنا على دراسة احصائية في احدى المؤسسات الرسمية تشير إلى إحصاءات حول المستشفيات في القطاعين العام والخاص دون الإشارة إلى أسماء الأشخاص الذين قاموا بهذا العمل ...

الاسرة في المستشفيات في القطاعين العام والخاص حسب الدرجات على الشكل التالي :

الدرجة الأولى : ١٩,٥ ٪

الدرجة الثانية : ٢٧,٧ ٪

الدرجة الثالثة : ٤٢,٨ ٪

الدرجة الرابعة : ١٠ ٪

وتضيف الدراسة الاحصائية : إذا اعتبرنا تقسيم الدرجات تقسيماً للمجتمع تكون النتيجة :

أغنياء : ٤ ٪

ميسورون : ١٤ ٪ — ١٨ ٪

متوسطون : ٣٢ ٪

فقراء : ٤١ ٪

بؤساء : ٩ ٪

٣ — زاوية نفسية : الحرمان والتسيب والضياع ... والنقمة. ثم غياب الشعور بالتحسس بالمشاكل العامة، وعدم تركز في الانتماء إلى الوطن .. ضعف التماسك الاجتماعي بين الفئات الأكثر غنى والفئات الأكثر فقراً في المجتمع الواحد ... يضاف إلى ذلك سيطرة الرفض في أوساط الشباب نتيجة تفشي الاحتكارات وتسلط الأقوياء وفقدان الأمل بالأحسن لدى الكثيرين

هذه الظروف الاقتصادية المحيطة بنا ونتائجها الاجتماعية والنفسية ، كما ذكرنا ، كانت الأرضية الخصبة التي ساعدت العوامل السياسية والطائفية والخارجية في تفجير الأزمة اللبنانية .

فالأزمة اللبنانية وليدة عناصر مجتمعة منها : التركيب الاجتماعي الطائفي للمجتمع اللبناني . الأسباب السياسية وتطوراتها مع الظروف الخارجية ... الخ . وتبقى الظروف الاقتصادية تلعب دور الأرضية الصالحة التي هيأت التفاعل للأسباب المذكورة أعلاه . على أرض خصبة من الفقر ، والضياع ،والحرمان والتفاوت الاجتماعي ، والرفض ... الخ

ولعل في عرضنا للمعلومات العامية ، حول الواقع الاقتصادي في لبنان قبل الأحداث ،ما ينير السبل أمام القارىء لتفهم واقع الأرضية الاقتصادية التي كان يتكىء عليها لبنان من كافة النواحي تاركين للقارىء مجال الملاحظة والاستنتاج... فيما تبقى ... ومن المفيد أن نذكر بأن ندوة الدراسات الانمائية قد وجهت بتاريخ ٧ أيلول ١٩٦٨ مذكرة حول التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهها لبنان في ذلك الحين تقول فيها : والديموقراطية الآن في لبنان هي حرية فئة قليلة في الاستئثار بالحكم وفي ابعاد الأكثرية الساحقة من أبناء الشعب اللبناني على هامش الوضع القائم .

وما دامت أكثرية المواطنين تعيش ، فكرياً واقتصادياً وسياسياً، على هامش النظام.فإن الهوة بين الأقلية والاكثرية تخلق قطيعة شعبية مع النظام يمكن أن تؤدي في أي وقت إلى انفجار عنفي. وسياسة الانماء والتخطيط، التي تحمل جميع المواطنين مسؤولية تغيير الأحوال السائدة وتهدف إلى المشاركة الحقيقية بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات،هي وحدها التي تحقق ثورة ديموقراطية سلمية تحول دون الثورة العنيفة...»

وتضيف المذكرة قائلة « ولذلك فإن الحلول والمقترحات للصعوبات الاقتصادية الراهنة، لا يستقيم فعلها إلا إذا وضعت في سياق سياسة عامة للإنماء والتخطيط تستهدف تحديث بنيان المجتمع اللبناني وتوجيه جميع هذه البنيات توجيهاً علمياً ووطنياً وانتاجياً » .

وليس المهم أن تقتصر هذه السياسة على تقييد الانفاق وحركة الرأسمال، والسياسة المالية كلها في خدمة الإنسان والمواطن.أي في خدمة سياسة انمائية وطنية عامة غايتها، تحويل لبنان من بلد متخلف إلى بلد متقدم بأسرع وقت ممكن . ويقتضي هذا التحويل ، المبادرة إلى وضع خطة انمائية حقيقية، تعين أهداف النمو ووسائله المالية وغير المالية في السنوات الخمس المقبلة ، وتضع حداً لسياسة الارتجال التي تعقد الصعوبات المالية والاقتصادية بدل أن تذللها ... الخ » .

وهنا ننتقل إلى كلمة عن الضرائب التي تعتبر آداة للعدالة

الاجتماعية في البلدان المتطورة. فالدولة تفرض، بقوة المساهمة والمساعدات بواسطة ارتفاع الضريبة، على الدخل بالنسبة للأشخاص والشركات، للمساهمة في النظام الاجتماعي كنظام الفوائد الشخصية والجماعية الذي يحمي الإنسان من المهد إلى اللحد .

وللمقارنة، تساهم الضريبة على الدخل في دعم النظام الاجتماعي في كل من السويد، انكلترا وسويسرا. والذي يبلغ معدل الانفاق في كل منها كما يلي :

٤٣,٦٪ من الدخل في السويد مقابل ٢٧,٣٪ في انكلترا و ٢١,٨ ٪ في سويسرا .

أما في لبنان فالضرائب غير المباشرة التي تصيب أصحاب الدخل المحدود والطبقة العاملة تعتبر أساس موارد الدولة. ويعتبر البعض بأن النظام الضريبي الحالي احد أسباب النقمة لدى هذه الفئات، نظراً لأن الضريبة على الدخل لا تطبق على أصحاب رؤوس الأموال وكبار التجار والمستثمرين ...

وهناك عامل، بالنسبة لضريبة الدخل، ناتج عن صعوبة معرفة الأرباح للمصانع والمؤسسات التجارية والمستثمرين ... الخ دون أن نعرف سياسة المؤسسات التجارية والصناعية أو كل مؤسسة على حدة بالنسبة للأسعار وسياسة التمويل الخاصة بالإستثمارات وخاصة التمويل الذاتي للمصنع ،

طبيعة مصروفات المؤسسة، الاستثمار، سياسة المنح ... الخ .

في حين أنه من السهل معرفة الرواتب والأجور والزيادات وكذلك التعويضات. وهذا ما دفع بعض الدول المتطورة لإيجاد جهاز تقصي لدراسة أوضاع وأحجام المداخيل وبرمجة القيمة المختلفة لهذه المداخيل، وتنفيذ سياسة توزيع المداخيل على مدى طويل، انطلاقاً من الضريبة على الأرباح والمداخيل وخاصة الضريبة التصاعدية التي ترتفع نسبتها بقوة مع المداخيل المرتفعة .

وقد ارتفعت هذه الضريبة بقوة في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية . فبلغت الضريبة على التركة ٣٤ ٪ التي تعادل قيمتها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني و ٨٠ ٪ للتركة التي تتجاوز قيمتها ٢ مليون جنيه استرليني [١] .

هذه الضريبة التصاعدية تدعم سياسة الدول الاجتماعية. اذ أن قسماً مهماً، من الضريبة المرتفعة، يتوجه إلى المجال الاجتماعي : مثل تقديمات الضمان الاجتماعي ، مصروفات المساعدات الاجتماعية للمرضى والعجزة والمتقدمين في السن، تعويضات للعمال الذين بدون عمل (تعويضات البطالة) ثم الحماية الاجتماعية، كحماية الأمهات والأولاد والأطفال،

(١) الإقتصاد السياسي- [اريس – بار – الجزء الثاني ، سياسة توزيع المداخيل في بريطانيا ، ص ٥٢٥ .

الصحة العامة الفرص المعطاة بالأجر الكامل والمساعـدة السكنية ... الخ .

وهنا لا بد لنا من أن نذكر كلمة عن سياسة توزيع المداخيل في بريطانيا. ففي عام ١٩٦٢ أنشأت الحكومة البريطانية « المجلس الاقتصادي للتنمية » وهو مكلف بتحقيق خطة للتنمية الاقتصادية، ثم اللجنة الوطنية للمداخيل، مكلفة بمتابعة تطور المداخيل والدفاع عن المصلحة العامة بحيث أن زيادة كمية المداخيل من النقد لا تزيد عن النسبة المتوسطة لنمو الانتاج الوطني على المدى البعيد ... هذه اللجنة كانت تتولى « تقييم » العقود واتفاقات الأجور من زاوية مراعاتها المصلحة العامة، ومتابعة رؤية تطور الأرباح ...الخ . وفي آب ١٩٦٤ كان « اعلان النيات » الموقع من قبل ممثلي الحكومة وأرباب العمل والأجراء، محدداً مبدأ سياسة التنمية وتحسين وزيادة الانتاج واستقرار الأسعار، مقترحاً إيجاد جهد لمراقبة الأسعار والمداخيل ودراسة الحالات الخاصة، بغية تحديد حركة الأسعار والأجور والأرباح وغيرها من المداخيل، ودراسة مبدأ مراعاتها للمصلحة العامة. ثم قام جهاز جديد ويدعى المجلس الوطني للأسعار والمداخيل وهو يتألف من رئيس محايد وعدد من الشخصيات الأكفاء وممثل عن العمال وممثل عن أرباب العمل : كان هذا المجلس يتألف من قسم الأسعار وقسم المداخيل. فبالنسبة للأسعار : لا يقبل أي زيادة في الأسعار

إلا إذا كانت هناك أسباب خارجية تبرر العمل للمصنع أو المؤسسة ...

وبالنسبة للمداخيل هناك زيادة مقررة للمداخيل من ٣ إلى ٣.٥. هذه النسبة المتوسطة يمكن رفع معدلها إذا كانت المصلحة الوطنية تفرض ذلك (العمال الذين يقدمون جهداً استثنائياً بغرض تنمية بعض المناطق ... الخ) هكذا نرى بأن بريطانيا كانت تحاول تطبيق سياسة توزيع المداخيل التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع ومتوازن . ثم المساهمة في توزيع أكثر عدالة لثمرات النمو والتوسع الاقتصادي ...

* * *

بالنسبة للبنان لا بد من الاشارة إلى ملاحظات مندوب منظمة التغذية والزراعة الدولية في لبنان ، في بحثه حول (استراتيجية الانماء الزراعي في لبنان [١]) وتوزيع الدخل الوطني على الشكل التالي :

١ ــ لم تجاور التنمية الزراعية، في الأعوام الأخيرة ، نشاطات سائر قطاعات الاقتصاد الوطني السريعة التزايد. وتقدر أسهم الزراعة بحوالي ١٢ ٪ رغم أن أكثر من ٥٠ ٪ من السكان يعتمدون عليها للعيش . و ٤٥ ٪ من مجموع الصادرات هي على حساب الانتاج الزراعي وينتج عن ذلك أن

(١) منشورات ندوة الدراسات الإنمائية ، عام ١٩٦٩ — الإنماء الوطني والإنماء الزراعي ، محاضرة « استراتيجية الإنماء الزراعي في لبنان ».

دخل المزارع هو أقل بكثير من الفرد ساكن المدينة مما يؤدي إلى حركة هجرة الأراضي الزراعية .

٢ ــ ان دخل حوالي ٤ /٣ السكان السنوي لا يتعدى ٥٠٠ ليرة لبنانية، بينما معدل ربع الذين يكسبون جيداً أي حوالي ٤ ٪ من السكان يعادل ٨٠٠٠ ليرة لبنانية .

٣ ــ يعادل حجم الأرض التي يملكها الفرد بـ ١,٢ هكتار، فالتوزيع هو مناف كلياً للعدل، اذ ان حوالي ربع المالكين يتمتعون بمساحة فردية لا تتعدى ٠,١ هكتار ويساهم بأقل من واحد بالمئة من مجموع الأراضي الزراعية . بينما لواحد ونصف بالمئة من المالكين الكبار يساهمون بـ ٤٠ ٪ تقريباً ويملكون مساحة فردية تزيد عن ١٠ هكتار .

٤ ــ ان نسبة كبيرة من الحاجات الغذائية المحلية تواجه عن طريق الاستيراد. بناء عليه فان ٧٥٪ من نسبة القمح اللازم هو مستورد، كما وان نسبة كمية اللحوم المستوردة تبلغ ٨٠٪ بينما نسبة الحليب هي ٦٠ ٪ [1] ... الخ .

وفي رأينا من الناحية الاقتصادية، يؤدي هذا الاعتماد على إستيراد معظم المواد الأساسية الغذائية إلى خسارة العملة الصعبة الضرورية لإستيراد حاجات لبنان، لتغطية الاستهلاك المحلي. بالإضافة إلى تخلف الزراعة والريف الزراعي وبالتالي إلى

(١) الاستاذ حليم نجار العمران الريفي ......

تضاؤل المداخيل الزراعية التي تسبب هجرة الأرض واهمالاً للأراضي والنزوح من مناطق الريف إلى المدينة .

حول تفاوت المداخيل نذكر، على سبيل الاطلاع، بعض الاحصاءات التي أشار إليها الأب لوبريه رئيس بعثة إيرفد الفرنسية في عام ١٩٦٥، بالرغم من الفارق الزمني، نذكرها على سبيل الاطلاع فقط .

وتقديرات قيمة الانتاج العام في عام ١٩٦٥ تبين وتظهر وضع الدخل الفردي على الشكل التالي :

١ ــ في القطاع الزراعي ٩٣ دولار .

٢ ــ في القطاعات الأخرى ٧٤٣ دولار [1] .

وللمقابلة مع الدول الشقيقة يورد الباحث جدولاً مصدره بعثة ايرفد حول دخل الفرد من السكان من انتاج قطاعه :

	القطاع الزراعي			القطاعات الأخرى		
			تقدير			تقدير
	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٧٥
لبنان	٨٥	٩٣	١١٦	٧٠٣	٧٤٣	٨٥٨
الاردن	١٠٩	١١١	١٢٧	٢٢٩	٢٤٥	٣٢٦
سوريا	١٢٠	١٦٢	١٨١	٢٣٧	٢٦٩	٣٠٦

(١) العمران الريفي حليم نجار– منشورات ندوة الدراسات الإنمائية الإنماء الوطني والإنماء الزراعي – ١٩٦٩ ، ص ٣٠٦ – ٣٠٧ .

ثم يتابع الباحث «يتضح من هذه الأرقام الفرق الشاسع بين دخل الفرد في القطاعات المختلفة والقطاع الزراعي وهو ما يعطي لبنان وجه التقدم» الذي يخفي وراءه هوة ساحقة من التخلف. ودلالة على التخلف اللبناني الكبير نورد تقديرات ريبنيه حبشي التي تشير إلى أن ٤ ٪ من السكان يكسبون ٣١ ٪ من الدخل القومي بينما يكسب ٥٠ ٪ من السكان فقط ١٨ ٪ من ذلك الدخل .

يتابع الباحث قائلاً : أما في لبنان فهذه الظاهرة تدل على أن التقدم في الدخل الفردي قد أصاب المنتفعين من القطاعات الاقتصادية المختلفة (صناعة خدمات ... الخ) بينما حصة المنتفعين من القطاع الزراعي، على وفرة عددهم، تنخفض . هكذا أصبح الغني أكثر غنى والفقير أشد فقراً .

ان التعامي عن الوضع الراهن وخداع الرخاء الاقتصادي الذي يتمتع به فئة ضئيلة حاكمة،وتقبلنا لازدواجية المستوى الاقتصادي ... ان هذا الوضع سينفجر يوماً وعندئذ سيدخل لبنان لزوال عهد الرخاء الذي اعتبره أزلياً .

ان النظام الاقتصادي المنيع في لبنان والمبني على الحرية المتناهية، قد شجع القطاع الخاص وسير النظام السياسي تحت تأثير (اقطاعتين) إقطاعية مالية واقطاعية سياسية تقليدية وساعدتا على جمع القوى المالية في يد فئة من الناس ... ولم

تستعمل وارداتها المحددة بالتساوي بين المناطق العامرة اقتصادياً والمتخلفة، فزادت الهوة بين الشقتين. ان اتباع سياسة اقتصادية تقدمية تهدف إلى توزيع الثروة توزيعاً عادلاً، والافادة من واردات البلاد في تخفيف الفرق بين الفئات والمناطق المتخلفة هو أحد الأصول الرئيسية في التخطيط للإنماء (١) .

(١) المصدر السابق .

... بعد عرض تاريخي سريع لواقع المداخيل في الستينات ننتقل إلى واقع المداخيل في السبعينات مع بعض المقارنات المفيدة .

نبدأ بعرض جدول مفصل ومقارن [1] لتوزيع المداخيل على أساس (القطاع) ما بين ١٩٦٤ – ١٩٧٠ على الشكل التالي

توزيع (أنواع المداخيل)	١٩٦٤	١٩٧٠
أجور تعويضات اجتماعية	٢٠,١	٢٢,٨
فوائد أسهم إيجارات	١٦,٢	١٥,٤
دخل (خام) للمشاريع الزراعية	٨,٩	٦,٧
الدخل الخام للمشاريع الخاصة الأخرى	٢٦,١	٢٦,١
الأرباح الخارجية	١١,٠	١١,٢
الضرائب	١١,٠	١١,٤
مختلف	٦,٢	٦,٤
	١٠٠	١٠٠

نلاحظ في الجدول أعلاه ، تطوراً ، بسيطاً وضئيلاً ، في قيمة الأجور العامة خلال فترة ست سنوات . في حين أن مجمل الأجور والتعويضات في الكويت (مثلاً) تعادل نسبة ٧٠٪ وفي الأعمال الحرة الخاصة ١٩,٣٪ وذلك عام ١٩٧٢ [2]

(١) الجداول الإحصائية العامة .
(٢) مجلة الإقتصاد العربي – أيار – ١٩٧٧ ، ص ٣٢ .

وكذلك في فرنسا فإن الأجور والتعويضات تعادل نسبة ٧٦,٦ ٪ . والفوائد والإيجارات والربح وأرباح المشاريع تعادل نسبة ٢٣,٤ ٪ (احصاءات عام ١٩٧٤) .

لقد ذكر أحد الخبراء [1] استناداً ، إلى إحصاء القوى العاملة في لبنان الذي أجري في عام ١٩٧٠ ، وتوصل إلى نتيجة بأن القوى العاملة وصلت إلى الرقم ٥٣٨,٤١٠ شخصاً . كانت موزعة على الشكل التالي :

القطاعات	٪	توزع النشاطات الاقتصادية [2]	
زراعة	١٨,٩	عمال مستقلون	٢٤,٠ ٪
صناعة	١٧,٨	أرباب عمل	٧,٦ ٪
بناء	٦,٥	اجراء دائمون	٣٧,٨ ٪
تجارة	١٧,٥	اجراء مياومون	٢٢,٠ ٪
خدمات	٣١,٢	خدمة في المنازل	٦,٦ ٪
نقل	٧,١	مختلف	٢,٠ ٪

إن نسبة العمال الدائمين والمياومين والتي تعادل نسبة ٥٩,٨٪ من الشعب العامل، تربح في عام ١٩٧٠ ، ٢٢,٨٪ فقط من الدخل . بينما نرى أن أرباب العمل والعمال المستقلين

(١) فرناند سنان « اقتصاد الدول العربية » ، ١٩٧٧ ، ص ٣٢ .

(٣١,٦ ٪) تستفيد من أرباح رأس المال نسبة ٤٨,٢ ٪.
هؤلاء الذين يعرفون التركيب الإجتماعي للبنان يعرفون بأن فئة أرباب العمل ٧,٦ ٪ تستفيد من أرباح ومداخيل رأس المال حوالي ٤٠ ٪ »[١] ...

ونشير هنا ، من باب المقارنة ، بأن المداخيل في فرنسا عام ١٩٧٠ تقسم على الشكل التالي : ٣٠ ٪ من الشعب يحتكر نسبة ٦٢,٤ ٪ من الدخل في حين أن ٦٧,٧٪ من الدخل الوطني موزعة بين الطبقتين : الوسطى والشعبية .

في دراسة احصائية ، قامت بها مؤسسة . .

(A.B.C. Omnibus Survey)

(في كانون الأول عام ١٩٧٤ على أساس توزيع أو نسبة توزيع الدخل على الأسرة .

الجدول (أ)   الجدول (ب)

---

(٢) نفس المصدر .

(أ) التوزيع العائلي في لبنان (جغرافياً)
حسب المناطق (أي على أساس المحافظة)

كل لبنان	محافظة بيروت	محافظة جبل لبنان	محافظة لبنان الشمالي	محافظة لبنان الجنوبي	محافظة البقاع
٥٥٠,٠٠٠ أسرة	٢٢٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	١١٤,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٦٦,٠٠٠
٪ ١٠٠	٪ ٤٠	٪ ١٣,٦	٪ ٢٠,٨	٪ ١٣,٦	٪ ١٢

(ب) دخل العائلة الشهري :

كل لبنان	أقل من ٥٠٠ ل.ل.	٥٠٠ — ١٠٠٠ ل.ل.	١٠٠٠ — ١٥٠٠ل.ل.	١٥٠٠ — ٢٠٠٠ ل.ل.	أكثر من ٢٠٠٠ ل.ل.	غير محدود
٥٥٠,٠٠٠ أسرة	١٧٤,٥٠٠	٢٠٩,٠٠٠	٧٣,٥٠٠	٢٢,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	١٦,٠٠٠
٪ ١٠٠	٪ ٣١,٧	٪ ٣٨	٪ ١٣,٣	٪ ٤	٪ ١٠	٪ ٣

مؤسسة (أ. ب. س للإحصاء عام ١٩٧٤)

وهذا يعني أن حوالي ثلث السكان ، تقريباً ، يعيشون في حالة فقر دائم . ونسبة ٣٨ ٪ على حافة الفقر .

أقل من ٥٠٠ ل.ل.	٣١,٧ ٪	من التوزع العائلي في لبنان
من ٥٠٠ ل.ل. — ١٠٠٠ ل.ل.	٣٨ ٪	من التوزع العائلي في لبنان
١٠٠٠ — ١٥٠٠ ل.ل.	١٣,٣ ٪	من التوزع العائلي في لبنان
١٥٠٠ — ٢٠٠٠ ل.ل.	٤ ٪	من التوزع العائلي في لبنان
أكثر من ٢٠٠٠ ل.ل.	١٠ ٪	من التوزع العائلي في لبنان
مداخيل مرتفعة وغير محدودة	٣ ٪	من التوزع العائلي في لبنان

ومن خلال الدراسة نستنتج أن فئة متوسطة الدخل محصورة بنسبة ١٣,٣ + ٤ = ١٧,٣ ٪ . تبقى الطبقة المترفة وتعادل نسبة ١٠ ٪ من سكان لبنان، في حين ان الذين يماكون مداخيل هائلة وغير محدودة هي نسبة ٣ ٪ . وكنا نتمنى فيما لو أشارت الدراسة الإحصائية إلى تقسيم المداخيل، داخل هذه الفئة ونسبة دخلها بالنسبة للدخل القومي ... الخ .

أما بالنسبة (للإنتاج الداخلي الخام) لعام ١٩٧٤ فقد قدر بحوالي ٧٨٠٠ مليون ل.ل. (والدخل القومي الخام) ٩٠٧٠ مليون ل. ل. [١].

عام ١٩٧٦	قدر الأول	٢٩٧٠ مليون ل.ل.
	والثاني	٣٤٧٠ مليون ل.ل.
عام ١٩٧٧	قدر الأول	٦٠٠٠ مليون ل.ل.
	والثاني	٨٥٧١ مليون ل.ل.

(١) تقديرات ، على سبيل الاطلاع ، نظراً لعدم وجود احصاءات رسمية . (دائرة الأبحاث في غرفة التجارة والصناعة) . « لبنان ... نظرة اقتصادية » نيسان ١٩٧٨ وهو عبارة عن تقرير موجز صادر عن الغرفة المذكورة .

الممتلكات العائلية في لبنان ، حسب المنطقة ٪ (١)

الممتلكات	معدل نسبة الممتلكات في كل لبنان	بيروت الكبرى	لبنان الشمالي	لبنان الجنوبي	جبل لبنان	البقاع
سيارة	٣٦	٤٥	٢٦	٢٧	٤٠	٣٠
براد	٨١	٩٤	٦٩	٧١	٨٣	٦٦
راديو	٩٤	٩٨	٩١	٩١	٩٢	٩٤
مسجل	٢٩	٤١	٢١	١٦	٢٧	٢٤
آلة تسجيل	٢٨	٣٩	١٩	١٩	٢٦	٢١
غسالة	٦١	٨٠	٤٢	٤٣	٦٠	٤٨
فرن غاز	٢٨	٨١	٥٤	٥٢	٧١	٦١
غاز كهربائي	٤	٤	٢	٣	٢	٧
خلاطة	٩	١٤	٥	٤	٧	٧
مكنسة كهربائية	١٨	٣٠	٩	٧	١٣	١٠
مكواة	٩٠	٩٥	٨٨	٨٣	٩٠	٨٩
ماكنة خياطة	٦٩	٧٢	٦٥	٦٨	٦٩	٦٤
مكيف هواء	٨	١٣	٤	٤	٤	٨
آلة تصوير	٣١	٤٢	٢٢	٢٤	٢٩	٢٤
تلفزيون	٣	٥	٢	١	١	٦
تليفون	٣١	٤٥	١٩	١٩	٢٥	٢٢

A. B. C. Omnibus Survey–Dec. 1974

هنا لا بد من كلمة موجزة عن تطور مؤشر ارتفاع المعيشة . مع جدول حول تطور الحد الأدنى للأجور :

فقد اعتمد مؤشر الأسعار للسلع الإستهلاكية ، حسب تحقيقات المديرية العامة للإحصاء ، على أساس عام ١٩٦٦ وحساب المؤشر على أساس قاعدة ١٠٠

لقد تطور المؤشر من عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٧ على الشكل التالي :

١٩٦٦	١٠٠
١٩٦٩	١٠٧،٧
١٩٧٠	١٠٧،٧
١٩٧١	١٠٩،٤
١٩٧٢	١١٤،٨
١٩٧٣	١٢١،٧
١٩٧٤	١٣٥،٣

وفي عام ١٩٧٧ إرتفع مؤشر الأسعار إلى ١٥٧،٦ على أساس حساب آذار ١٩٧٥ كقاعدة أي — ١٠٠ — [١]

---

(١) دراسة مؤسسة البحوث والإستشارات للإتحاد العمالي العام . عام ١٩٧٧ .

يلاحظ أن الإرتفاع في الأسعار بعد سنتي الحرب قد فاق بأضعاف إرتفاع الأسعار خلال فترة ٩ سنوات من عام ١٩٦٦ إلى عـــام ١٩٧٤ . وهذا يعود إلى شلل الإنتاج الإقتصادي نتيجة تدمير بعض المؤسسات . وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية بالنسبة للعملة الصعبة (الدولار) بنسبة تتراوح ما بين ٣٠ — ٣٥ بالمئة . والفوضى المتفشية في القطاع التجاري، بحيث أصبحت في معظم الأحيان ، تحدد الأسعـــار بشكل (كيفي) . تخضع لحسابات التاجر الخاصة ، دون الإهتمام للأعباء التي تتحمله الطبقة العاملة : (أعمال التسريح الجماعي البطالة ، مغادرة العديد من المؤسسات الأجنبية لبنان وترك الموظفين اللبنانيين يرسفون في قيود الحيرة والإضطراب...الخ) بالمقارنة نشير إلى تطور الحد الأدنى للأجور على الشكل التالي :

عام	الحد الأدنى	نسبة الزيادة	دنيا	قصوى
١٩٦٧	١٦٠ ل.ل.	٣،٨٥ ٪	١٠	٤٠
١٩٧١	١٨٥ ل.ل.	٥ ٪	١٩	٥٠
١٩٧٢	٢٠٥ ل.ل.	٥ ٪	١٥	٥٠
١٩٧٣	٢٢٥ ل.ل.	٥ ٪	١٥	٥٠
١٩٧٤	٢٧٥ ل.ل.	١٠ ٪	٥٠	١٥٠
١٩٧٥	٣١٠ ل.ل.	١١ ٪	٥٠	٢٥٠

وفي عام ١٩٧٨ أصبح الحد الأدنى للأجور ٤١٥ ل.ل. [١]

وعلى الرغم من الزيادات الأخيرة تبقى المشكلة معلقة ، وتبقى الأسس التي تعتمدها الدول المتطورة هي الحل الأفضل .

نذكر ، من باب المثال ، تنفيذ مشاريع التنمية الزراعية ، وفي مقدمتها مشاريع الري المعلقة منذ عهد الاستقلال ، وقد تحدثنا عنها في بحثنا عن الواقع الزراعي . كما أن فكرة إقامة مراكز صناعية مزودة بالماء والكهرباء في الشمال والهرمل وجبل عامل ، تفيد في تنفيذ المشاريع الصناعية وخلق فرص عمل جديدة ، بالإضافة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية الزراعية والصناعية التي تخفف إلى حد كبير من مشكلة التضخم التي يعاني منها لبنان بعد الحرب .

ولا ننسى السياسة العامة للأسعار للدولة وهي تعني ، لدى الدول المتطورة ، أن الدولة تحسب وتقدر الخطة المستقبلية ، في توجيه وتطوير الأسعار في القطاعات الإنتاجية الأساسية ، مع اقتراح التدابير اللازمة ، في مجال التعريفة والضرائب وسياسة توزيع المداخيل وثمرات الإنتاج بحيث تتحقق أهداف الإنتاج والإستثمار والإستهلاك ...

بالإضافة إلى ضمانات اجتماعية كضمان المرض والشيخوخة والتعليم المجاني ، وضمانات البطالة ما يساعد على

(١) وفي عام ١٩٧٩ (٥٢٥ ل.ل.) .

تأمين حياة مريحة للمواطن تشده إلى وطنه وتربطه بأرضه ... وفي عام ١٩٧٨ ارتفع مؤشر غلاء المعيشة حوالي ٨ ٪ [١] .

كما تشير بعد التقديرات الإقتصادية .. ولعل الحالة الأمنية قد أثرت بشكل فعال على القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية . فأصبح لبنان يعتمد على استيراد معظم السلع الإستهلاكية المستوردة من الخارج . وهذا ما شجع التجار على فرض الأسعار الكيفية على السلع الإستهلاكية . هذا معروف لدى الجميع . كما أن قطاع المصارف قد حدّ ، بل خفض إلى حد كبير ، من حجم التسليفات النسبية التي كانت تستثمر في المجال الصناعي والزراعي . يضاف إلى ذلك البطالة ومشاكل المهجرين ، جميع هذه الأمور كانت تشكل قوة ضاغطة على الطبقة العاملة في لبنان .

وهنا ، لا بد من الإشارة ، إلى أن الهجرة إلى الدول العربية وخاصة البلدان النفطية وإلى الخارج ، قد خفف من حدة الأزمة الاجتماعية ومشكلة البطالة لدى فريق من الشباب على أن قسماً مهماً من العمال المهنيين وعمال الصناعة المتخصصين ، والإختصاصيين الفنيين الذين هاجروا إلى الخارج سوف يحتاج اليهم لبنان في مرحلة الإعمار والبناء. وهجرتهم هو عبء جديد، يضاف إلى مشاكل الحرب

(١) حسب لجنة فوش غلاء المعيشة الرسمية ١٦٫٤ بالمئة ما بين الفترة ١ / ٩ / ١٩٧٧ – ٣١ / ١٢ / ١٩٧٨ ... !

اللبنانية المعلقة . كما أن هناك ، من يعتقد بأن المساعدات الخارجية والأموال غير المنظورة التي دخلت وتدخل إلى لبنان، قد ساهمت في التخفيف من الأزمة الإجتماعية التي يعانيها لبنان وساهمت في تأجيل الإنفجار الإجتماعي الذي يتهدد لبنان ... الخ .

وفي رأينا ، أنه بعد استقرار الأوضاع ،لا بد من وجود تشريع يلزم المصارف الأجنبية بإستثمار وتوظيف قسم من أموال اللبنانيين ومدخرات المغتربين اللبنانيين . كما يمكن الزام شركات التأمين والإستثمار بتوظيف قسم محدد من مدخرات اللبنانيين في القروض الحكومية وغيرها . والدافع إلى القول هذا ، هو ملاحظة اهتمام بعض المصارف بتجارة العملة الصعبة (وخاصة الدولار) نظراً للفارق بين السعر المحلي للدولار والسعر الخارجي ، علماً بأن للمصارف دوراً في خدمة الإقتصاد . إذ لا بد من مشاركة مصرفية محددة بالتشريع تساهم في تنمية لبنان وتحويل البرامج الإنمائية لتمكن المواطنين من بناء منازل جديدة ومؤسسات مهنية وخلق مراكز صناعية في الأماكن المختلفة، يمكن أن تصبح نواة لتجمعات صناعية في المستقبل ...

الفصل الثاني

الشباب اللبناني أمام التحديات الاقتصادية

نبدأ بحثنا هذا ، باستعراض التحديات الاقتصادية التي كانت وما زالت تواجه الشباب المتعلم ، وحملة الشهادات الجامعية . ثم المشاكل الاقتصادية التي كان يعانيها الشباب بشكل عام، مستوحين، في عملنا هذا،الواقع اللبناني دون غيره.

مثلاً : من أهم التحديات التي كانت تواجه حملة الشهادات الجامعية البطالة ، التي كانت تواجــه حَمَلَة الشهادات النظرية خاصة . والإصطدام بعقبة ما يسمونه في لبنان، بمبدأ « الواسطة » كما تسمى في لبنان ، المرتبطة بزعيم أو سياسي أو متنفذ ... للحصول على وظيفة في القطاع العام أو القطاع الخاص . وقد تتخذ « الواسطة » شكل تعريف ، أو تزكية في بعض الأحيان ... والمهم في النتيجة ، ضرورتها ، للحصول على مركزما في القطاعين المذكورين .

نعود إلى حالة البطالة التي يعانيها الشباب أصحاب الشهادات النظرية . فلقد تزايد عدد الطلاب الجامعيين من

عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٧٣ إلى نسبة لم يعرفها بلد في العالم . فقد كانوا ٥٤٩٢ طالباً وأصبحوا ٥٠٨٠٣ أي أن الزيادة بلغت ٨٢٥ ٪ .

ففي لبنان خمس جامعات وإحدى عشرة مؤسسة للتعليم العالي . والجامعات الأكثر طلاباً هي الأشد فقراً والأكثر حاجة إلى الكليات التطبيقية . كما أنها مسؤولة عن كثرة طلاب الآداب الذين يشكلون في الجامعتين العربية واللبنانية ما نسبته ٤٧ ٪ من مجموع الجامعيين في لبنان !

أما النسبة العامة للشهادات الجامعية الأدبية كانت « عام ١٩٧٠ حوالي ٧٥٪ من مجموع المتخرجين الجامعيين بينما لا يتجاوز حملة الشهادات العلمية والتطبيقية ٢٥٪. ويؤدي هذا إلى استفحال البطالة بين المتخرجين الثانويين والجامعيين بينما تشتد الحاجة إلى الفنيين من ذوي المستوى التقني والفني المتوسط » [١] .

في حين ذكر أحد الأخصائيين أن عدد الخريجين الجامعيين بلغ في لبنان عام ١٩٧٢ حوالي ١٢ الف طالب وطالبة في الجامعات الخمس، وأن ٤٥٪ من الطلاب آنذاك كانوا في فروع الآداب والعلوم . و ٤٢ ٪ في الحقوق والعلوم

(١) ندوة الدراسات الإنمائية ... (تحديث التربية في لبنان) . راجع كتاب « الذكرى السنوية العاشرة » فصل تحديث التربية في لبنان ، ص ٤٩ – ٥٤ – بيروت ١٩٧٥ .

الإجتماعية و ٤ ٪ في العلوم الطبيعية في حين أن نسبة خريجي كليات الهندسة والزراعة كان حوالي ٩ ٪ [١] .

أما بالنسبة إلى الجامعة اللبنانية ، وهي جامعة الدولة الرسمية وكان يفترض فيها أن تكون محور التعليم الجامعي أو الجامعة الأم ، وأن تعتمدها الدولة في التخطيط على نماذج لتطوير التعليم والتشكيلات التقنية وتكييفها مع الاحتياجات المحلية ... على صعيد الإنتاج والإستثمارات المنتجة والإستعمالات التقنية الضرورية بالإضافة إلى مراكز البحوث العلمية في الجامعة ... الخ .

هذه الجامعة كانت وما زالت تشكو من فيض العلوم النظرية إذ بلغت النسبة أكثر من ٨٥ بالمئة عام ١٩٦٩ لصالح خريجي الآداب والحقوق والعلوم الاجتماعية ... علماً بأن أكثر طلاب الجامعة هم من الطبقة المتوسطة والفقيرة التي حرمت، فترة طويلة، من دخول الجامعات الأجنبية في لبنان نظراً للأعباء المالية المترتبة على الطالب. بالإضافة إلى الامتيازات التي كانت تتمتع بها الجامعات الأجنبية في لبنان ...

وفي عام ١٩٧٤ صدر مرسوم يقضي بإنشاء كلية للهندسة وأخرى للزراعة ... والذي بقي أمنية تنتظر التنفيذ .

وفي رأينا أن هذه الفكرة كانت نوعاً من المحاولة لإدخال

(١) الدكتور البرت بدر « النهار » ٢٤ / ٧ / ١٩٧٢ .

الكليات التطبيقية إلى الجامعة اللبنانية بعدما صدر مرسوم قانون تنظيم الجامعة عام ١٩٥٣ . وبقيت الجامعة من الإطار النظري تدفع بالألوف المتزايدة من الخريجين والخريجات كل سنة إلى دواوين الدولة أو إلى سوق البطالة المقنعة !

كما أن العلوم التطبيقية والاختصاص التكنولوجي التي يفتقر إليها سوق العمل في لبنان والبلدان العربية . للقيام بدور أفضل للإنتاج والإنماء على ضوء التقدم العلمي المتطور ... علماً بأن تطبيق المعرفة العلمية على البحوث العلمية، تقدم أفضل الخدمات على الصعيد الوطني والإنساني وتفتح الطاقات الإنسانية على ثمرات الجهد البشري الناجح .

وكم من الشباب والطلاب اضطروا إلى اللجوء إلى اختصاصات بعيدة عن ميولهم ... نظراً لعدم وجود طرق أخرى يسلكونها وخاصة بالنسبة لظروفهم الاقتصادية .

ومن باب المقارنة الأولية نقول، بأن الجامعة في معظم البلدان المتطورة لها وظيفة علمية انمائية ضمن اطار خطة انمائية متكاملة ...

إذ ان التشكيلات التقنية التي تتخرج من الجامعة، في كل عام ترتبط بحاجات الصناعة وبرامج التوسع الصناعي السنوية والخمسية . كما أن الاختصاصات الزراعية في الجامعة مرتبطة بحاجات الزراعة وبرامج التطور الزراعي . أما باقي الإختصاصات

النظريـــة فهي نتيجة دراسة علمية لاحتياجات التدريس والإدارة ، والمؤسسات المالية ... الخ . مع تقدير المخطط المتكامل للتنمية والتطوير في كافة الحقول والقطاعات ... ومن هنا نفهم وظيفة الجامعة بأنها أعمق وأجدى من تخريج حملة الشهادات السنوية وإيقاعهم في دوامة الفراغ والبطالة. أو دفعهم إلى التراكض وراء السياسيين وأصحاب النفوذ للحصول على وظيفة أو مركز . بل تبقى الوظيفة الحقيقية للجامعة ترتبط بمبادىء تخريج كفاءات بشرية تهتم بالتطوير العلمي والتكنولوجي . بالإضافة إلى تطوير الإنتاج الوطني لتحقيق الغايات الاقتصادية لبرامج التنمية الاقتصاديـــة والإجتماعية . كما أن الجامعة ، في معظم البلدان المتطورة ، تهتم بالعلوم التطبيقية والتكنولوجية ، « بإيجاد الفروع الرئيسية الأربعة : الهندسة ، الزراعة ، الطب ، والتكنولوجيا . بالإضافة إلى العلوم النظرية الإنسانية ضمن حاجات المجتمع . والدراسة النظامية في النهار هي الغالبة ، بالإضافة إلى الدراسة المسائية للمناطق المحيطة بالجامعة » وكذلك الإهتمام بالحلقات التدريبية لموظفي القطاعين الخاص والعام ، وتقديم الرأي والمشورة حول قضايا لتطوير البلد، كالمشاركة في الأبحاث والدراسات الخاصة بالتخطيط الاقتصادي ، وفروعه .أي التخطيط الزراعي والتخطيط الصناعي ، وتحديث قطاع الخدمات ... الخ . ولا غرابة في ذلك فمعظم الدول المتطورة

تنظر إلى الجامعة (المتطورة والمجهزة بأفضل المعدات) نظرة إكبار واعتزاز لأنها تعترف بأن بعثها وتطويرها يبدأ من الجامعة .

وهنا نعرض بعض الاحصاءات عن توزيع الطلاب في الجامعة اللبنانية في عام ١٩٧٣ — ١٩٧٤ لنلاحظ التضخم الفادح في العلوم النظرية [1] .

الكلية	المجموع
١ — كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية	٣٦٠٦
٢ — كلية العلوم	٣٤٩٦
٣ — كلية الآداب والعلوم الإنسانية	٥٠٨١
٤ — كلية التربية	١٠٥٥
٥ — معهد العلوم الاجتماعية	٧٧٧
٦ — معهد الفنون الجميلة	٣١٦
٧ — كلية ادارة الأعمال	٢٩٨
٨ — معهد الإعلام	١٩٧
المجموع	١٤٨٢٦

هذه الأعداد الضخمة والمتخرجة من الكليات النظرية ، كانت تعاني من البطالة . فالقطاع الخاص والتي أشارت

(١) المركز التربوي للبحوث والإنماء — الإحصاء التربوي — لعام ١٩٧٣ — ١٩٧٤ ص ٣٣٠.

هذه الأعداد الضخمة والمتخرجة ، من الكليات النظرية كانت تعاني من البطالة . فالقطاع الخاص والتي أشـارت الاحصاءات ، قبل الأحداث ، « بأن حوالي ٥٢ ٪ من مجموع مؤسسات ، القطاع الثالث المصرح عنها في دليل الشركات اللبنانية المساهمة، يسيطر عليها الرأسمال الأجنبي [1] ... الخ » تهتم بخريجي الجامعات الأجنبية أي الجامعيين المتخرجين من اليسوعية والأميركية نظراً لتفوقهم في اتقان اللغة الأجنبية كالفرنسية والإنكليزية، ثم لوجود كليات تطبيقية كالهندسة والطب والزراعة بالإضافة إلى إدارة الأعمال والبنوك ... التي لها أهمية في سوق العمل وخاصة في القطاع الخارجي . يضاف إلى ذلك أن الشركات الأجنبية كالفرنسية والانكليزية والأميركية تهتم بخريجي الجامعتين الأميركية واليسوعية في داخل لبنـان وفي خارجه وكذلـك بعض الدول العربيـة (كالكويت والسعودية ودول الخليج) .

لقد ذكر الأب الدكتور سليم عبود ما يلي : « ان الطبقة الحاكمة التي تتكون جوهرياً من خريجي جامعة القديس يوسف والجامعة الأميركية ، قلما تعير اهتماماً لتطور العالم الجامعي اللبناني اذ يتركونه في حالة مرضية من تخلف الاعداد وسوء التجهيز ... » [2] .

(١) الطبقات الاجتماعية في لبنان — كلود دوبار — سليم نصر ، نشر المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية — باريس ١٩٧٧ .

(٢) مجلة مواقف ١٩٦٨ ت ١ / ٦٨ ، ص ١٤٨ .

فخريجي الجامعة اللبنانية يعانون من انعدام الصلة بين الدراسة الجامعية وحاجات المجتمع . وهذه الصلة المفقودة هي التي توصل الاعداد الضخمة من الطلاب والخريجين إلى سوق البطالة والحرمان واليأس وتفجر العنف الطلابي في داخلهم. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن خريجي الجامعة اللبنانية النظريين قلما يرفع، التخصص في الجامعة، من مستوى حياتهم بعد التخرج بصورة بارزة . إذ أن مجالات العمل غالباً ما تكون في القطاع العام وهذا القطاع كان يشكو من ضآلة الرواتب. إذ أن معدل الراتب يتراوح ما بين ٥٠٠ — ٧٠٠ ليرة في عام ١٩٧٤ وهذا لا يستطيع أن يؤمن مستوى معيشة متوسطة لعائلة صغيرة .

من هنا نلاحظ أن رواتب وأجور خريجي الجامعة اللبنانية هي أقل بكثير من خريجي الجامعات الأجنبية في لبنان . والفروقات تتراوح ما بين الضعفين إلى الستة أضعاف . وهذا يعود إلى فروقات الرواتب والأجور المهمة بين القطاع العام والقطاع الخاص . ولا يغرب عن بالنا أن القطاع العام لا يمكنه أن يستوعب هذا العدد من الخريجين النظريين. بل ان قسماً مهماً منهم بقي في عمله دون أن يحصل أي تقدم ملموس في ظروفه الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لعدم وجود « أمكنة شاغرة » ... أو دعم سياسي للحصول على « وظيفة معينة» الخ

وهنا يهمنا الاشارة إلى الأفكار والنقاط التالية :

١ — ان الطابع غير المنتج للتعليم الجامعي في لبنان يوقع المثقفين الشباب من خريجي الكليات النظرية في دوامة البطالة المزمنة ... أو في ظروف معيشية صعبة كما ذكرنا ... وذلك لغياب التخطيط العلمي الذي يربط نسبة خريجي الجامعات السنوية بنسبة تطور مجالات العمل في الحقول الاقتصادية المختلفة . كتطور الزراعة ومشاريع التوسع الصناعي وتحديث قطاع الخدمات ... الخ .

والشبّان هم أمام تحديات اقتصادية دائماً ، فهم طلاب عمل ولن يجدوه بسهولة . والخلل على صعيد الاختصاص وتوزيعه على أساس حاجات البلد ، كان أحد الأسباب المهمة للأزمة ... يضاف إلى ذلك العقبات السياسية والطائفية وما إلى ذلك مما ولد النقمة ... والرفض ... فقد ذكرت احصاءات الأونيسكو في عام ١٩٦٥ ان الدولة في لبنان تصرف ٢ ٪ فقط من الدخل القومي على التعليم . وهي أدنى نسبة قياساً إلى أي دولة عربية . وهذه النسبة لا تتعدى ١٣٫٢ ٪ من الموازنة العامة في لبنان في حين أن النسبة تزيد على ٢٠ ٪ في العديد من باقي الدول العربية [١] .

٢—قضية المخارج اللازمة لتشغيل الأدمغة والاختصاصيين اللبنانيين المنتشرين في مختلف أنحاء العالم ...

---

(١) الدكتور هشام نشابه الحاجات والأهداف التربوية — محاضرة القيت في ١٤ / ٤ / ١٩٦٦ .

لأن نسبة خريجي الجامعات الأجنبية في أوروبا الغربية والشرقية والولايات المتحدة قد ارتفعت من حَمَلَــة الاختصاصات التقنية العليا والعلوم والهندسة ... الخ .

والحقيقة بأن هذه الكفاءات العلمية والتقنية كانت تصل إلى لبنان وفي نفسها الطموح بجانب الأمل للمشاركة في العمل وبناء الوطن ، على ضوء ما يحملون من كفاءات علمية وعلوم حديثة متطورة في مختلف الاختصاصات ...

هذه الأعداد من الشباب ،المتفوقة في الجامعات الأجنبية ، كانت ، عندما تصل إلى لبنان ، تصاب بخيبة أمل ... وخاصة عندما يعلمون بأن المبدأ الشائع والمهم هو الحصول على وظيفة ... حتى لوكانت إدارية لمن تخصص في التكنولوجيا أو الكيمياء ... الخ . والوظيفة ، عادة ، تتطلب دعماً سياسياً . وفي بعض الأحيان دعماً مزدوجاً : سياسياً وطائفياً من الطائفة التي ينتمي اليها المرشح خاصة في القطاع العام .

وقد لوحظ عودة الكثير من الكفاءات التقنية والعلمية اللبنانية إلى البلاد الاجنبية التي كانت تتعلم فيها .ففي باريس مثلاً : نلاحظ مجموعة الكفاءات العلمية من خريجي المدرسة الوسطى والبوليتكنيك ومعاهد الاختصاص العلمي العالي ، في باريس ، يعملون في فرنسا وفي بعض المدن الأوروبية .علماً بأن هذه الاختصاصات المتطورة ومن المعاهد المذكورة لها أهميتها في أوروبا وأميركا نفسها . ومع ذلك نراهم يرغبون

في العودة إلى لبنان في حال توفير مجالات العمل المناسبة في الوطن الأم ...

ومن باب العلم نذكر جدولاً (١) حول هجرة الكفاءات العلمية والفنية من لبنان ١٩٦٢ — ١٩٦٩

المهنة	الولايات المتحدة ١٩٦٢ — ١٩٦٧	كندا	فرنسا (اجازة عمل) ١٩٦٢ — ١٩٦٦	المجموع
مهندسون وفنيون	١٢١١	٢٤٤	—	١٤٥٥
مهندسون	٢٧٧	١٩	١٢٩	٤٢٥
أطباء	١٦٩	٤١	—	٢١٠
علماء طبيعة	٩٥	٨	٢٤	١٢٧
ممرضات اختصاصيات	٩٧	١٠	—	١٠٧

وهذه الهجرة تعود إلى التحديات الاقتصادية التي تهدد مستقبل الشباب المتعلم ، أي حملة الشهادات الثانوية (الكفاءة والبكالوريا) . ان هذه الفئة من الشباب هي عادة من الطبقة الفقيرة على الغالب ، ممن لا تسمح لهم ظروفهم الحياتية والاقتصادية متابعة الدراسة الجامعية أو الذين تقضي ظروفهم العائلية ، العمل في سن مبكرة لمساعدة الأهل ...

هذه الفئة من الشباب هم طلاب عمل لن يجدوه بسهولة.

(١) الدكتور الياس زين (راجع مجموعة من الجداول الإحصائية ذكرها المؤلف عن حركة هجرة الكفايات العلمية والفنية قبل حرب السنتين النهار » ٢٩ / ٣ ١٩٧٨ — ص ١١) .

نظراً لارتفاع نسبة العاملين من الطبقة العاملة ، كما أشارت بعض التقديرات . في حين أن التعليم المهني والذي يشتد الطلب عليه في سوق العمل ، هو محدود بالنسبة إلى تلاميذ التكميلي والثانوي . ان النسبة أقل من ١٦ بالمئة في حين أن نسبة الإعداد المهني العام هي ٤٤ ٪ في المانيا الاتحادية و ٦٧٪ في تشيكوسلوفاكيا ... الخ .

لقد قرر سابقاً حاجات الصناعة اللبنانية ما بين ١٩٦٤ — ١٩٨٠ بحوالي ٣٦٤١٢ فرصة عمل موزعة على الشكل التالي: ١٥٤١ تقنيين ، ١٨٢٩٠ جهاز اداري ، ١٠٤٦٨ يد عاملة متخصصة ، ٢٢٥٦٤ من خريجي المدارس الثانوية المهنية ..

هذه التقديرات السابقة والتي عينت نسبة الخريجيين حوالي ٣٥٢٠٠ خريج لا تعادل في نظر الخبراء سوى حوالي ربع المطلوب من العدد اللازم بالنسبة لسوق العمل . علماً بأن الدول العربية تشدد على الأيدي العاملة المتخصصة وعلى خريجي المدارس المهنية الثانوية في الحقول التالية : الكهرباء ، الميكانيك ، الكتروميكانيك ، الكيمياء الصناعية ، الطوبوغراف الالكترون ، التبريد ، ميكانيك الطيران وغيرها ... الخ .

من هنا تبدو أيضاً ضرورة انشاء المدارس الزراعية النموذجية والريفية في المناطق . مع مساحة من الأرض كافية لإجراء التجارب والتدريب ؛ بالإضافة إلى الفائدة الاقتصادية في بيع أنواع كثيرة كالخضار المتنوعة وذلك على غرار

مشروع مدرسة شوكين في النبطية .

كما أن التوسع في انشاء المدارس الصناعية الثانوية المتطورة والتي تحوي كافة الاختصاصات المهنية والفنية المتوسطة ، كان من الممكن أ نتساعد هذه النسبة الكبيرة من الشباب المتبطلين في سوق العمل في لبنان. فالإختصاصات المهنية والفنية مطلوبة في سوق العمل الذي يفتقر اليها لبنان .

لقد ورد في مذكرة الدراسات الانمائية في لبنان ، حول تحديث التربية في لبنان ، ما يلي : « ان أكثر مدارسنا الثانوية وجامعاتناتربي الآن أكثرطلابنا ، تربية أدبية نظرية ... ويؤدي هذا إلى استفحال البطالة بين المتخرجين الثانويين والجامعيين بينما تشتد الحاجة إلى الفنيين من ذوي المستوى الفني والتقني المتوسط » .

من هنا نلاحظ أن البطالة تصيب أكثر الشباب من حملة الشهادات الكلاسيكية (الكفاءة والبكالوريا) وهم غالباً طلاب عمل يبحثون عنه ولن يجدوه . وما قد يترتب على ذلك من حالة نفسية تتراوح ما بين الحقد والنقمة على المجتمع والدولة، وبين الرفض لمبادىء المجتمع الذي يتركه فريسة الفقر والقهر . وهذا كله هو بمثابة التربة الخصبة والأرض الصالحة لأي تفجر عنفي ... فالمهنة والاختصاص المهني ، تعتبر من الناحية الاجتماعية ، صمام الآمان لهذه المجموعات الهائلة من الشباب المتعطلين .

إذ يمكنهم أن ينتقلوا، بفضل المهارة المهنية المكتسبة، إلى الوضع المهني والتقني المنتج . لكل هذا تهتم الدول المتطورة بالتخطيط العلمي . الذي يعتمد في التخطيط على نماذج لتطوير التعليم والتشكيلات التقنية مع الحاجة المحلية ... وكذلك قضايا الانتاج والاستثمارات المنتجة والاستعمالات التقنية الحديثة .. ووضع سياسة تربوية تربط الانتاج التعليمي بتطلبات الانماء الاقتصادي والتطوير التكنولوجي . بالإضافة إلى التوازن على صعيد الإختصاص .. والتدريب في المصانع للتمرس على العمل ، مع مراعاة التقدم العلمي والتكنولوجي.. علماً بأن وجود أجهزة متخصصة لإرشاد الطالب إلى الفرع والإختصاص الملائم ... يساعد الطلاب المهنيين والجامعيين على اختيار الفرع الملائم .

لقد عرضنا، لحد الآن أكثر التحديات الاقتصادية التي كانت تواجه الشباب اللبناني . وكذلك الظروف الاقتصادية الصعبة التي كان يعانيها الشباب . والتي كانت تنعكس في تفاعلات سيكولوجية في صدور أبناء الجيل الجديد، كالقلق والخيبة وفي أكثر الأحيان النقمة والحقد والتي تؤدي إلى فقدان الثقة بين جيل الشباب والسلطات العامة . والعلاقة غير الطبيعية بين القيادات السياسية والأجيال الطالعة .. هذا الجو النفسي المسيطر يعتبر في نظرنا أرضية خصبة لتفاعل الأسباب السياسية المباشرة للأزمة اللبنانية . بالإضافة إلى التركيب الطائفي

للمجتمع اللبناني ، والتفاعلات الخارجية على أرض الوطن ...

على كل فإننا نكرر ما ورد في نطاق الدراسة بأن التطورات التي حصلت ، خلال حرب السنتين وبعدها على الصعيد السياسي والإجتماعي والدوافع السياسية في تحديد الشخصية اللبنانية ... والتحديات السياسية التي حصلت فيما بعد على الصعيد الإجتماعي ... جميع هذه الأمور لا تدخل في نطاق هذه الدراسة ... بل ان دورنا يقتصر على دراسة الظروف الاقتصادية ، في تهيئة المناخ ... والأرض الخصبة تدريجياً وبصورة غير مباشرة للأسباب السياسية المعروفة .

لقد ورد في مذكرة ندوة الدراسات الانمائية في ١٢ آذار ١٩٦٩ إلى رئيس الجمهورية ما يلي : « ... ويؤلم جميع المواطنين أن الزعامات السياسية يشغلها الصراع الفردي والاقطاعي والطائفي حول السلطة عن التفكير المسؤول بحقيقة النظام السياسي ، ويلهيها عن الدرس الواعي للأسباب الكفيلة بتحويله من ديموقراطية شكلية إلى ديموقراطية حقيقية . كما تصرفها رواسب الماضي وأحقاده ومنافساته عن تكوين رؤيا جديدة للسياسة المستقبلية التي تستهدف الحياة الأفضل لجميع المواطنين وفي مقدمتهم أبناء الجيل اللبناني الجديد ...» «وان الاختيار الحقيقي الذي تواجهه القيادة السياسية الآن هــو الاختيار بين طريق التجدد والاقناعي الديموقراطي الذاتي . وطريق التغير العنفي .. وأن التاريخ يعلمنا أن الذين يرفضون

حقيقة التغير هم الذين يتحملون مسؤولية العنف . ويدلنا التاريخ المعاصر على أن الديموقراطيات التي تفادت العنف هي التي استطاعت أن تجدد ذاتها تجدداً مطرداً بدعم الحرية ونهج التجربة ووحي العقل ونور الرؤيا وضوء الخير العام »...

الفصل الثالث

ملاحظات عامة حول الظروف الاقتصادية

لقد ذكرنا في بحثنا السابق بأن الظروف الاقتصادية لعبت دورها في تحضير الأجواء المتوترة على الساحة اللبنانية ، وتفاعل الظروف السياسية المباشرة التي أدت إلى تعقيد الأزمـــة اللبنانية ، وإشعال حرب السنتين .

والأسباب المباشرة التي سببته في اشعال حرب السنتين هي أسباب سياسية مختلفة، تتراوح ما بين التركيبة الإجتماعية الطائفية للواقع اللبناني والظروف العربية والدولية بالإضافة إلى بعض الأسباب التاريخية التي تلعب دورها على الصعيــد السيكولوجي الداخلي لبعض المجموعات اللبنانية. وامتداد أزمة الشرق الأوسط إلى عمق الواقع اللبناني منذ أكثر من عشر سنوات .علماً بأن التعقيدات ، الطائفيــة والسياسية والاجتماعية تجعل المجتمع اللبناني واقعاً محدود المقاومة أمام المشكلات العادية التي تصدم المجتمعات المتطورة عادة بما هو

أخطر وأصعب وأعقد ... والحرب العالمية الثانية تذكرنا بالعديد من الدول التي سحقها الاجتياح الالماني ... فقاومت وخرجت من الحرب مجتمعاً متماسكاً تدفع به الروح الوطنية إلى بناء وتشييد صروح حضارة تعكس مظاهر تفكير المواطن وحبه لوطنه. بل ان بعضها تجاوز مرحلة التعمير بسهولة لتخفيف العجز الاقتصادي خلال فترات قصيرة من الزمن .

ما هي هذه الأسباب التي تدفع الدول إلى بناء اقتصادها وتعميرها ورفع الصناعة والزراعة خطوات إلى ما كانت عليه قبل الحرب ، في حين أن لبنان — وهو البلد الصغير — بقي يتعثر عشر سنوات بل عشرين سنة في مجالات التخطيط العلمي والتنمية الزراعية والصناعية وتحقيق العدالة الاجتماعية لأبناء الطبقة الفقيرة وتخليص المواطن من الارتباط الاقتصادي والاجتماعي مع السياسيين وأرباب النفوذ !

لقد لخص الأب لوبريه الأسباب التي تعترض السبل للتنمية الاقتصادية في لبنان بقوله :

١ — الخلط بين التخطيط الاشتراكي وبين التخطيط العلمي والذي يعني باتجاه التنمية الاقتصادية .

٢ — الانانية والانتهازية في قطاع الخدمات لزيادة الربح .

٣ — النقص في الكادرات المهنية لإعطاء احصائيات دقيقة .

٤ — الثقة المفقود بين المواطن والسلطة مع قلة الاكتراث

بالمؤسسات العامة .

وفي رأينا أن التخلف هو حالة ذهنية تبدأ أساساً بالتخلف العقلي الذي يعالج الأمور في البلدان المتخلفة ؛ هذا التخلف العقلي يبدأ في التفكير السياسي المتخلف الذي لا يعنيه كثيراً مبدأ الحرص على المصلحة العامة ومصلحة الأكثرية الساحقة من أبناء الوطن ، عدم الايمان بالتخطيط العلمي الذي يتجدد على الصعيد الاقتصادي بمجموعة الخطط والبرامج للإستثمارات كوسيلة لتوجيه التنمية الإقتصادية والتقدم الاجتماعي.بالإضافة إلى تحول السياسة من علم يقصد فيه،في بعض الدول المتطورة،خدمة المواطن إلى فن الخداع ،الذي يعني الأحابيل والألاعيب المبتكرة على حساب حياة وكرامة المواطن ... ذلك ان « المخطط الاقتصادي » في معظم البلدان المتطورة هو مسؤول أمام المخطط السياسي الذي يؤمن بالعلم والمعرفة والتخطيط العلمي ومصلحة الأكثرية من المواطنين. إذ لا وجود للمخطط الاقتصادي أو الاجتماعي في بلد متخلف لا تؤمن،الفئة الحاكمة فيه،بدور العلم والتخطيط في تنمية البلد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ... أو تجهل سيادة مبدأ المصلحة العامة . ومصلحة الأكثرية الساحقة من أبناء الوطن ... الخ .

لقد كانت أكثر المظاهرات والاضرابات المستمرة

للطلاب، طوال مرحلة تزيد عن عشرين سنة، تطالب بتوسيع وتعزيز الجامعة الرسمية للدولة . وانشاء فروع تطبيقية للطلاب كالهندسة والزراعة التي صدر مرسومها في عام ١٩٧٤ خوفاً على مستقبلهم الاقتصادي والتعرض لخطر التشرد والحرمان .

رب قائل : إن السياسة كانت الدافع الأساسي للطلاب للتظاهر وهو ما كان يسمع من البعض . جوابنا : مع الاعتراف بوجود دوافع سياسية ، في بعض الحالات ، للاضرابات المستمرة . إلا أنها في حقيقتها تخفي ظروفاً اقتصادية يعاني منها الطلاب الشيء الكثير. فالتضخم في التعليم النظري للطلاب والأمل الضعيف بتحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي بعد التخرج والظروف الحياتية التي يعيشها الطلاب وفرص العمل المحدودة أمامهم في مرحلة الدراسة الجامعية وفي مرحلة التخرج، هذه وقائع معروفة لدى أكثرية الطلاب في الجامعة اللبنانية، وقد يختلف الأمر تماماً في الجامعة الأميركية. حيث الطلاب يعيشون في ظروف اقتصادية مرفهة بالإضافة إلى الفروع التطبيقية كالهندسة والطب والزراعة مع كافة الاختصاصات العلمية التي تعتمد على المختبرات العلمية المجهزة والوسائل العلمية الحديثة وجميع ما تحتاجه الجامعة لتلبية طموح الطلاب .

ومن راقب الاضرابات السنوية لطلاب الجامعة الأميركية يراها محدودة بالنسبة لما كان يجري في الجامعة اللبنانية، خلال

العشرين سنة الأخيرة. فطلاب الجامعة الأميركية، بالإضافة إلى ظروفهم الاقتصادية المرفهة ووجود جميع الاختصاصات التي تلبي طموح الطلاب ، والتجهيزات الحديثة ... الخ . يعلمون سلفاً أن عملهم بعد التخرج ليس بمشكلة . وأن أصحاب المهن الحرة كالطب والهندسة أمامهم المجال الواسع لممارسة مهنة الطب والهندسة مثلاً. وبقية الاختصاصات لها الأولوية في الشركات الأجنبية والشركات الخاصة المرتبطة مع الدول الغربية والبلاد العربية كما أسلفنا من قبل .

نسوق بعض الأدلة لنلاحظ ظروف الحرمان والفقر والقلق الذي يعانيه الطلاب على مستقبلهم، بالإضافة إلى الظروف العائلية والاجتماعية التي كان يعاني منها الطلاب القادمين من المناطق الزراعية ... هذه الأسباب مضافاً إليها بعض الدوافع السياسية كانت تتفجر عنفاً في المظاهرات والاضرابات المستمرة . فالقلق والحرمان يولد الشغب الذي هو سبب الخضات والهزات الاجتماعية في معظم بلاد العالم .

هناك دليل آخر نذكره ، لتبيان دور العوامل الاقتصادية من الناحية الواقعية دون الدخول في النظريات حول هذا الموضوع. لقد بقيت الجامعة الأميركية تمارس التعليم الجامعي طيلة فترة الأحداث وحتى خلال صيف عام ١٩٧٦ والحرب مشتعلة في أوجها. ولم نسمع عن أحداث داخل الجامعة حزبية

أو طائفية بل كانت ظروف الدراسة عادية ونترك باقي الاستنتاج مفتوحاً للقارىء .

نضيف إلى ما تقدم بأن هناك أسباباً، تتعلق بأوضاع الجامعة اللبنانية نفسها، كانت تدفع الطلاب للتظاهر والاضراب منها الاضرابات الطويلة التي وصلت إلى حدود العام تقريباً كما حصل لطلاب معهد الفنون. والاضرابات الشهيرة لبناء كلية العلوم وقلما يمضي سنة دون مظاهرات تطالب بافتتاح كلية أو فرع جديد أو اضراب يطالب بتعزيز الجامعة اللبنانية وتطويرها ...

نعود إلى العمال أو الطبقة العاملة اللبنانية التي تتلخص جوهر المطالب، عندها منذ زمن، حول زيادة تقديمات الضمان بالإضافة إلى الحد من البطالة ووقف الزيادة في الأسعار ومحاربة التضخم وتعديل سلم الأجور وتشجيع التعاونيات الاستهلاكية والانتاجية لدعم الانتاج ومحاربة الغلاء، تقديم منح اسكان للعمال وزيادة فعالية الخدمات الاجتماعية وتحديثها وتنظيمها كالخدمات الصحية مثلاً ... الخ .

هذا ملخص لجوهر المطالب العمالية. وهي في معظمها مطالب اقتصادية تهدف إلى رفع مستوى العامل وتقديم الخدمات الاجتماعية له ولعائلته ولتخفيف العبء الاقتصادي الذي ينوء بحمله أكثرية الطبقة العاملة. وكانت وسيلة العمال الاضراب والتظاهر لتخفيف المطالب العمالية وخاصة

الاضرابات التي رافقت العمال منذ عهد الاستقلال... إما احتجاجاً على عدم تحقيق مطلب أو احتجاجاً على المماطلة في تحقيق مطلب . وعلى سبيل المثال نذكر بأن الاتحاد العمالي العام دعا إلى اضراب عام في ٢ نيسان ١٩٧٤ ولكن الحكومة حاولت تطويق الاضراب، لتحقيق بعض المطالب في ذلك الوقت. منها زيادة الأجور بنسبة ١٠ بالمئة ورفع الحد الأدنى للأجور إلى ٢٧٥ ل.ل. أي بزيادة ٥٠ ليرة عن الحد الأدنى السابق . ووضعت مشروعاً بتعديل المادة ٥٠ من قانون العمل المتعلق بالصرف الكيفي .

على كل، عاد الاتحاد العام وهدد أكثر من مرة بالاضراب وذلك بسبب المماطلة في إحالة مشروع تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل والمرسوم ٣٤ المتعلق بالتمثيل التجاري على المجلس النيابي ... وبالرغم من الأخذ والرد فإن تعديل المادة ٥٠ بقيت تراوح مكانها ...

على كل ، على الرغم من الزيادات التي كان يحصل عليها العمال في السنوات الأخيرة فإن الأكثرية الساحقة كانت تعيش في حالة فقر واضح. فالزيادات التي كانت تقرر ما بين فترة زمنية وأخرى، كانت تمتصها موجات الغلاء، بحيث تسابق زيادات الأجور مع ارتفاع كلفة المعيشة ليصبح العامل في حلقة مفرغة بين الغلاء والتضخم دون أن تزيد قوته الشرائية .

ففي بعض الدول المتطورة يسمح للدولة ان تراقب جميع

عمليات الانتاج وتحديد الأسعار المناسبة للمواطن. بالإضافة إلى الجودة والخدمات ذات التعرفة المخفضة . ففي بريطانيا تدار القطاعات الأساسية العامة بواسطة أشخاص يملكون كفاءات عالية في حقل الاختصاص الصناعي والتجاري والمالي. بالإضافة إلى ذلك، فهناك شبكة من اللجان الاستشارية تمثل المستهلكين وتحيط بمجالس ادارة المؤسسات ويمكن أن تضعها في أية لحظة أمام خطأ يحصل بالنسبة لصالح الشعب .

نتابع حديثنا عن مزارعي التبغ والعمال الزراعيين وقد عرضنا سابقاً بعض الأفكار التي حددّها لجنةرسمية لتطوير زراعة التبغ. وهنا لا بد من كلمة بأن مشكلة مزارعي التبغ وخصوصاً في منطقة جبل عامل في الجنوب اللبناني، هي مشكلة مزمنة، تتكرر في كل عام ما بين سخط المزارعين وتخبطهم في الديون المرهقة والأسعار التي لا تتناسب مع غلاء المعيشة وارتفاع الاكلاف السنوية كالفلاحة وثمن الشتل والزراعة والقطاف والشك والرزمة ... الخ . يضاف إليها بدل ايجار الأرض، بحيث لا يمكن المزارع والفلاح العامل مدة اثني عشر شهراً الحصول على مردود سنوي يتراوح ما بين ٧٠ — ١٢٠ ليرة سنوياً وفي حال عدم وجود إيجار الضمان لا تزيد النسبة عن ٣٠٠ ليرة سنوياً !

يضاف إلى ذلك بأن توزيع الرخص والمساحات على المزارعين، لا تخلو من ظاهرة التسييس والتنفيع . وهذه مشكلة

ثانية تثير نقمة وسخط الفلاح الصغير الذي لا يقوى على أرباب النفوذ للحصول على الرخص والمساحات اللازمة لزراعة أرضه . ثم تأتي مشكلة التسليم ولجان الاستلام المختصة بادارة الريجي وما يرافقق ذلك من عملية اجحاف وقهر للمزارع الصغير ... في حين كان بعض كبار المزارعين وأصحاب النفوذ يحافظون على أسعار تقليدية مرتفعة. هذا بعض حال الزراعة الرئيسية في منطقة جبل عامل . نذكر اشارة منها فقط للدلالة على تأثير العوامل الاقتصادية في اثارة عوامل نفسية عميقة في قلب المزارع الجنوبي والفلاح. منها الشعور بالخيبة والشعور بالمرارة والشعور بالظلم والحرمان ... الخ.

لقد ذكر أحد الخبراء [١] وبهذا نرى أن المزارع يأتي في الدرجة الدنيا من السلم الاجتماعي ويعود ذلك للأسباب التالية :

— ان دخله موسمي وغير ثابت .

— معرض دائماً للكثير من العوامل الطبيعية الرياح الصقيع الفيضانات الآنية .

— لا يتمتع بأي أنواع التأمين حتى في حالات الكوارث العامة.

— يتعرض دوماً لتلاعب الأسواق لا سيما مناورات المضاربين والوسطاء .

---

(١) استصلاح الأراضي الزراعية ، الدكتور مالك بصبوص ، الإنماء الوطني والإنماء الزراعي ، منشورات ندوة الدراسات الإنمائية ، ص ١٦٣

ـ ان المزارع بالذات لا يتمتع حتى الآن بأية مزية من المزايا التي يقدمها الضمان الاجتماعي إلى الاجراء في القطاعات الأخرى
ـ الملكية الزراعية مجزأة جداً وصغيرة جداً في الغالب إذ أن أكثر من ٩٠ ٪ من الملاكين يملك واحدهم أقل من هكتار واحد ...

* * *

لقد ذكر الأب لوبريه عن دور القيادة المخلصة في تنمية الريف اللبناني والنقص الذي يعانيه لبنان بقوله « ينقص لبنان أكثر من الماء والطرقات والكهرباء بل التشكيلات أو المجموعات من الرجال المخلصة كلياً للخير العام. وتطبق القاعدة على كافة المستويات لحل المشاكل المتعددة التي يتطلب وضعها في اطار اقتصادي ورفع المستوى البشري اللبناني ... » [١] .

ثم يتابع في مكان آخر « بأن مفهوم التنمية يستوعب المفاهيم المجردة لكلمة تطوير اقتصادي وقياس مقدار النمو ... لأنه يحوي ضرورة تنمية القوى البشرية التي تعتبر هدف التنمية الاقتصادي والاجتماعي والاداري وأيضاً الثقافي » [٢] .

---

(١) الجزء الأول ، ص ٣٣٨ .
(٢) الجزء الثاني صفحة ٢٣ . (ورد النص باللغة الفرنسية في بحث الأستاذ حليم نجار ، العمران الريفي في كتاب الإنماء الوطني والإنماء الزراعي المذكور سابقاً) .

. . . . من الضروري ربط تدريب القوة البشرية في لبنان، ورفع مستواها العلمي البسيط والمهني، للمساهمة في التنمية الريفية. بالإضافة إلى الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والكادرات الفنية الادارية الحديثة التي يتوفر لديها الاخلاص والارادة السليمة للعمل ، والضمير المسلكي المشبع بالنزاهة وحب الخدمة العامة ... الخ .

وهنا لا بد من استعراض احدى النتائج الاجتماعية للواقع الإقتصادي الذي عاشه لبنان، أو بصورة خاصة أبناء الطبقة العاملة. ونعني بهذا وضع الضمان الاجتماعي ونكتفي بكلمة موجزة عن واقع الضمان الاجتماعي في لبنان .

أولاً : نظراً لأهمية الضمان الاجتماعي الذي يرتكز على أساس مبدأ الحماية الجماعية للمضمونين وعائلاتهم، بقيت الثغرات الواسعة فيه، منها حرمان عمال الورش وعمال البلديات أجراء الزراعة غير الدائمين السابقين ... وحرمان مجموعة مهمة من العمال الذين تطبق عليهم شروط الدخول في الضمان الإجتماعي، والاستفادة من التقديمات مما يعرض مداخيلها للضغوط الحياتية المتزايدة (العائلية والصحة) والضغوط النفسية المستمرة كالتوتر والقلق ... الخ .

ثانياً : كان من الممكن توجيه فوائض أموال الضمان لاستثمارها في مشاريع اجتماعية تستفيد منها الطبقة العاملة.

علماً بأن فوائض الضمان كانت تقدر بنسبة ٣٧٦ مليوناً في أواخر عام ٩٧٤ مودعة في المصارف وبفائدة قدرت بحوالي ٦ بالمئة .

ثالثاً : من باب المقارنة نشير إلى أن حساب استفادة، الولد الواحد من التعويضات العائلية، لا تزيد على ٣ ٪ تقريباً [١] في حين أن نسبة حصة الولد الواحد من الأجر المتوسط في فرنسا عام ١٩٦٥ ١٥ ٪ تقريباً [٢] . علماً بأن التعويضات العائلية في لبنان على أساس الحد الأدنى للأجور الحالي لا تمثل سوى ١٨ ٪ من الأجر المحدد بـ ٤١٥ ل.ل. (عام ١٩٧٨) .

رابعاً : تشير الاحصاءات الصادرة عن الضمان الاجتماعي لعام ١٩٧٥ أن عدد المضمونين المسجلين قد بلغ في شهر حزيران نسبة حوالي ٢٤٠,٠٠٠ مضمون منهم ٢١٥,٠٠٠ مضمون مسجلين في فرع التعويضات العائلية ونهاية الخدمة بالإضافة للضمان الصحي ...

---

(١) حساب النسبة يجرى على أساس الحد الأدنى للأجور البالغ ٤١٥ ل.ل. . ... الخ .

(٢) راجع مجلة الاقتصاد والسياسة — باريس تموز ١٩٦٧ .

ومن باب المقارنة نذكر بأن هذا العدد وصل بعد الاحداث [١] إلى نسبة تعادل ١٠٣,٥٠٠ من أصل النسبة المذكورة سابقاً لعام ١٩٧٥ [٢] .

---

(١) آذار ١٩٧٨ .

(٢) المصدر : « صحيفة النهار تاريخ ٨ / ٥ / ١٩٧٨ » .

مراجع البحث

— Les classes sociales au Liban —Claude Dubard Selim Nasre — Paris — 1977.

— Le Liban Moderne — Pierre Lyanty Juilliard — Paris 1964.

—Théorie de la Croissanceéconomique -A- Lewis Paris — (Prèface de M. Gaston le Duc).

— La Croissance économique — Gaston le Duc (conferences) Université de Paris 1968.

— Theorie du developpement économique -C. Furtado — Paris 1970.

— Le Mythe du developpement économique C. Furtado. Paris 1973.

— Économie politique — Raymond Barre Tome II — Paris 1965.

— Principes d'analyse économique — Raymond Barre — Analyse macro — économique II — Fascicule 2 et 3.

— Économie politique Tome II par Henri Guittan — Dalloz, Paris 1968.

— L'etat et les systèmes. Bancairs contemporaine Samy Chammas.

— Cours de planification et amenagement du territoire, classe du Doctorat Jean Marzewski— Paris 1968.

— A.B.C. Omnibus Survey. (Statistiques) Déc. 1974.

— Économie des pays Arabes — 1977. (Revue économique)

— «Le Monde »

— «Le Monde» - 3 - 8 Mars 1977.

— Revue économique et politique Juillet 1967.

– نحو نظام إقتصادي جديد ، الدكتور إسماعيل صبري عبدالله ، ١٩٧٧ .

– الانماء الوطني والإنماء الزراعي ، منشورات ندوة الدراسات الإنمائية .

– « محاضرات في التنمية الاقتصادية ، الدكتور خليل حسن خليل ، معهد الدراسات العربية العليا – جامعة الدول العربية ، ١٩٦٣ .

– التصنيع والزراعة في الدول النامية – الدكتور عبد العزيز هيكل .

– « الضمان الإجتماعي في خمس سنوات » الجزء الثاني نشر إدارة الضمان ، ١٩٧٢ .

– الوضع السكاني في لبنان – منشورات معهد العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانية ، ١٩٧٣ .

– حول قضايا التنمية في لبنان – ١ – للمؤلف ، ١٩٧٧ .

– منشورات هيئة الأمم المتحدة – المنظمات التابعة – المؤتمرات السنوية ...

– التطور العلمي والتكنولوجي التربوي في العالم (بحث) الدكتور أحمد صيداوي .

– حول سياسة إسكانية في لبنان – اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

– المركز التربوي للبحوث والإنماء – الإحصاء التربوي ، ١٩٧٣ – ١٩٧٤ .

– تقرير وزارة الموارد المائية والكهربائية حول مشروع الليطاني – تقرير خاص بالوزير ، ١٩٧١ .

– تقرير اللجنة المشتركة ٢٠ /٦ /١٩٧٤ ، خاص بالليطاني.

– ندوة أبحاث مؤتمر إنماء الشمال (سلسلة محاضرات ألقيت في عاصمة الشمال عام ١٩٧٧) .

– الحاجات والأحداث التربوية – الدكتور هشام نشابة ، محاضرة .

– مجلة لبنان واليونسكو – بيروت ، ١٩٧٤ .

الفهرست

مقدمة الكتاب ٥
تمهيد ٩
لبنان ــ اطار البحث ٢٣
الفصل الأول ٣١
١ ــ الريف اللبناني المشكلة الزراعية
٢ ــ الصناعة واقعها ٥٥
نظرة عامة
واقع الصناعة ٦٣
٣ ــ التجارة والخدمات قطاع السيطرة ٧٩
٤ ــ السياسة المالية ٨٥
٥ ــ المداخيل ١٩٦٥ ــ ١٩٧٤ ٩٢
الفصل الثاني ١٢٣
الشباب اللبناني أمام التحديات الاقتصادية
الفصل الثالث ١٣٩
ملاحظات عامة حول الظروف الإقتصادية
مراجع البحث ١٥٣
جدول الخطأ والصواب ١٥٨

(تصويب الأخطاء المطبعية)

الصفحة	السطر	خطأ	صواب
٢٥	١١	٧٠٢٠	٧٠٢
٢٥	١٧	١٨ مليون	١٨٠ مليون
٣٢	٨	٧٥ ل.ل.	٢٧٥ ل.ل.
٣٦	١١	٥٠٠	٥٠٠٠٠
٣٨	أسفل الهامش	١٩٦٤	١٩٧٤
٣٩	٦	٤٠٠	٤٠٠٠
٤٠	١	٢٥٠٠ — ٣٠٠٠ ليرة	٢٥٠٠ — ٣٠٠٠ لير للهكتار
٤١	١١	٦٠٠٠	٦٠٠٠٠
٤٤	٥	مليون مليون	مليون
٤٩	٤	٦ — ٧	٦ — ٨
٥٠	١٢	تخلف باتجاه النمو	تخلف مطبق
٦٣	٥	٥٤,٣ ٪	٥٤,٩٪
٧٠	٩	عدد الأجراء	عدد الاجراء والمستخدمين
٧١	١٣	٨٥٩٥٣٠	٨٥٩٥٣
١١٠	١٢	١١,٠ ٪	١١,٥ ٪
١٢١	٢	٨ ٪	١٨ ٪
١٢١	الهامش	قوش	مؤشر
١٢٩	١٥	سليم عبود	سليم عبو
١٣٤	٩	١٨٢٩٠	١٨٢٩
١٣٤	١٠	٢٢٥٦٤	٢٢٥٧٤

مطابع لبنان الجديد

كفرمتى

عاليه — لبنان

هـــذا الكتـــاب

يعالج المؤلف من موقع علمي ، الظروف الاقتصادية للحرب اللبنانية والتي ساهمت في تحضير الأجواء والأرضية الخصبة للأسباب السياسية . أسلوب البحث علمي مبسط يعتمد على المعلومات العلمية ، بالإضافة إلى عرض بعض التأثيرات الإجتماعية والنفسية . والمؤلف إختصاصي في في موضوعه درس التنمية على يد البروفسور الفرنسي « غاستون لي دوك » في جامعة باريس ودبلوم الدكتوراه في العلوم الاقتصادية في الجامعة المذكورة .

صدر للمؤلف كتاب « حول قضايا التنمية في لبنان ـ ١ ـ » في عام ١٩٧٧ .

الكتاب في متناول جميع القراء .

الثمن ٢٠ ل. ل.